

التقرير السنوي
لرؤية السعودية 2030 لعام
2024





نحمد الله على ما تحقق لبلادنا من إنجازات خلال أقل من عقد من الزمن؛ جعلت منها نموذجًا عالميًا في التحولات على كافة المستويات، وإننا إذ نعتز بما قدمه أبناء الوطن الذين سخروا جهودهم للمضي به نحو التقدم والازدهار، سنواصل معًا مسيرة البناء لتحقيق المزيد من التنمية المُستدامة المنشودة للأجيال القادمة

— خَادِمُ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ —

المَلِكُ سَيِّدُكَ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ السَّعُودِ



ونحن في عامنا التاسع من رؤية المملكة 2030، نفخر بما حققه أبناء وبنات الوطن من إنجازات، لقد أثبتوا أن التحديات لا تقف أمام طموحاتهم، فحققنا المستهدفات، وتجاوزنا بعضها، وسنواصل المسير بثبات نحو أهدافنا لعام 2030، ونُجدد العزم لمضاعفة الجهود، وتسريع وتيرة التنفيذ، لنستثمر كل الفرص ونعزز مكانة المملكة كدولة رائدة على المستوى العالمي

صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء،
رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

قائمة المحتويات

6	المقدمة
8	برامج تحقيق الرؤية
9	الاستراتيجيات الوطنية

01

11	ملخص تنفيذي لأداء رؤية السعودية 2030
14	◆ نظرة عامة على المشهد الاقتصادي
18	◆ نظرة عامة على التقدم في تنفيذ الرؤية
24	◆ نظرة تفصيلية على التقدم في أداء مؤشرات المستوى الأول والثاني للرؤية

02

75	اقتصاد متسارع النمو
78	◆ تنوع اقتصادي ومكانة عالمية
89	◆ صندوق الاستثمارات العامة... دور اقتصادي مُحفز
103	◆ القطاع الخاص... توسع يقتنص فرص الاستثمار
121	◆ التعدين... ثروة ثمينة تُحقق التنوع
129	◆ الصناعة... مُحرك للنمو الاقتصادي
136	◆ الخدمات اللوجستية... رافد داعم للاقتصاد
153	◆ القطاع المالي... ازدهار يوفر الفرص
160	◆ الاقتصاد الرقمي والقطاع التقني ... استثمار لأجل المستقبل

03

171	مجتمع مُتمكّن
173	◆ قدرات مُستثمرة وممكنة
179	◆ صحة عامرة
188	◆ إسكان يُحقق النماء والاستقرار
199	◆ منظومة إلكترونية بلا ورق

- 201 ◆ مجتمع مسؤول
- 208 ◆ وطنٌ يتقدّم من أجل المواطن والمقيم
- 214 ◆ مواهب مُمكنة وتنافس العالم
- 220 ◆ رياضة مزدهرة تنهض بالمجتمع

04

233

وجهة حيوية رائدة

- 235 ◆ ضيوف الرحمن تحملهم أكف الرعاية والعناية
- 245 ◆ السياحة السعودية ترحب بالعالم
- 273 ◆ الثقافة والتراث في نشاط متنامي
- 293 ◆ ترفيهه يستقطب الزوار

05

295

رؤية مستدامة

- 297 ◆ أمن غذائي يُحقق النماء
- 300 ◆ موارد مائية مستدامة
- 307 ◆ أرض خضراء ومستدامة
- 311 ◆ التنوع الأحيائي ثروة محمية
- 317 ◆ طاقة متجددة ومنخفضة الكربون

06

333

عام مليء بالأحداث والمناسبات

- 334 ◆ أبرز الأحداث والإطلاقات

349

الملحقات

المقدمة

الأولى إلى إرساء أساسات قوية داعمة لتحقيق التحول، من خلال حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وفق منهجية شاملة ومتكاملة، معتمدة في ذلك على برامج تحقيق الرؤية، التي دفعت عجلة التحول في القطاعات الرئيسية، وسرّعت نمو القطاعات الجديدة. وأتت المرحلة الثانية مستفيدة من تسارع الإنجازات في المرحلة الأولى؛ ليكون الطريق ممهّدًا لتحقيق المزيد من النمو، عن طريق دعم توفير الفرص في مختلف القطاعات، وتوسيع دائرة التحول، لاسيما في القطاعات ذات الأولوية، عبر استراتيجيات وطنية على مستوى القطاعات والمناطق؛ لتضمن التناغم بين الجهود واستدامة الأثر.

واليوم نقف على منجزات متوالية تحققت خلال فترة وجيزة، إذ تمكنت رؤية السعودية 2030 من ترسيخ العمل المؤسسي عبر الكيانات الحكومية، مع رفع كفاءة التخطيط الاستراتيجي والمالي، وإرساء منظومة حوكمة رصينة ومتكاملة، مما أثمر عن تحقيق مكاسب نوعية خلال مسيرتها في السنوات الماضية تمثلت في خلق قطاعات اقتصادية جديدة، ووصولها لمعدلات

تقترب رؤية السعودية 2030 في عامها التاسع منذ إطلاقها من الوصول إلى أهدافها الاستراتيجية، أكثر من أي وقت مضى؛ حيث يزدهر الاقتصاد ويتنوع، في مجتمع حيوي، ووطن طموحه عنان السماء. وقد استندت الرؤية في رحلتها على مكامن القوة التي تتميز بها المملكة؛ إذ أنها قلب العالمين العربي والإسلامي، وتمتلك قوة استثمارية واقتصادية رائدة، وموقع جغرافي استراتيجي يُعد محورًا لوجستيًا وتجاريًا للربط بين قارات العالم. تُمثل هذه الأركان الثلاث، دعائم تستثمر فيها المملكة؛ لاستكمال مسيرتها التنموية الممتدة على مدار عقود طويلة؛ لتواصل طريقها في خدمة ضيوف الرحمن بقيم أصيلة ترسخت في جذور أبنائها، وتحقيق تنمية شاملة توفر فرص العمل والاستثمار لنمو المجتمع وتمكين أفرادها، بالإضافة إلى استغلال الموقع الاستراتيجي لهذا الوطن الذي يُطل على أهم المعابر الحيوية على مستوى العالم، بما يجعل هذه الأرض مركزًا للفرص والازدهار.

تسعة أعوام مضت منذ إطلاق الرؤية في عام 2016، تخللها مرحلتان تنفيذية؛ إذ عمدت الرؤية في سنواتها الخمس

نمو استثنائية، وتمكين للمواطن، ورفع جودة الحياة في المملكة، وساهم كل ذلك في تبوء المملكة مكانة رائدة على الخريطة العالمية.

ولتعظيم هذا النجاح تأتي المرحلة الثالثة في عام 2026، دافعة نحو مضاعفة العمل، حيث سيستمر تسارع وتيرة الإنجاز واقتناص فرص النمو، ومواصلة الإنفاق الحكومي الرأسمالي، مع متابعة المبادرات الجارية وتوجيهها، وتعزيز المواءمة بين الاستراتيجيات الوطنية وبرامج تحقيق الرؤية؛ لزيادة نطاق التقدم والازدهار والبناء لما بعد عام 2030 من أجل أثر يمتد ويبقى.

لقد تكاملت الجهود وتفانت في البذل والعطاء عبر السنوات؛ لتتوج بتحقيق مستهدفات قبل أوانها، وتجاوز بعضاً منها خلال عام 2024، في خطوة تُحول الحلم إلى واقع، وترفع سقف الطموح؛ لتزيد المجتمع تمكيناً وحيوية، والاقتصاد تنوعاً وازدهاراً، والوطن نماءً وطموحاً، وتمد عزيمة الشباب قوة، وإرادة المواطن إصراراً، نحو مواصلة مسيرة تُرسخ ريادة المملكة العالمية، وتُحقق الخير والرخاء للجميع.

برامج تحقيق الرؤية

عززت برامج تحقيق الرؤية - التي تعد كيانات متوسطة المدى استحدثت معظمها في المرحلة الأولى من إطلاق رؤية السعودية 2030 باعتبارها الأدوات الأساسية للتنفيذ - مستويات التعاون بين المنظومة، وسرّعت وتيرة الإنجاز وتجاوز الرؤية لعدد من مستهدفاتها الطموحة، بالإضافة إلى مساهمتها في بناء المهارات والقدرات المؤسسية، وتزويد الكيانات الحكومية بالأدوات والأطر اللازمة لتعزيز استدامة النمو والتطوير. وكونها أدوات للتنفيذ؛ فقد شهدت تطورات طوال رحلتها؛ لضمان اتساقها مع المستهدفات واستجابة للمستجدات الاقتصادية والتنموية ومتطلبات المرحلة، دُمجت بعضها، وأُغلقت أخرى، وأنشئت برامج جديدة، وآخر هذه التطورات تمثل في اكتمال الخطة التنفيذية لبرنامج الاستدامة المالية بعد تحقيق أهدافه وقدرته على إحداث الأثر المُستدام منه، من خلال دمج أعماله ضمن عمل الجهات المعنية ذات الارتباط به؛ ليصبح عدد برامج تحقيق الرؤية اليوم 10 برامج.

برنامج تحول
القطاع الصحي



برنامج التخصيص



برنامج تطوير
القطاع المالي



برنامج تطوير الصناعة
الوطنية والخدمات
اللوجستية



برنامج تنمية
القدرات البشرية



برنامج الإسكان



برنامج صندوق
الاستثمارات العامة



برنامج خدمة
ضيوف الرحمن



برنامج التحول
الوطني



برنامج جودة
الحياة



الاستراتيجيات الوطنية

تعد الاستراتيجيات الوطنية القطاعية والمناطقية أدوات حيوية لتنفيذ رؤية السعودية 2030؛ إذ تساهم في تحقيق النمو المستدام، وتوجيه التحول الاقتصادي على المدى الطويل. وتركز هذه الاستراتيجيات على تطوير القطاعات وتنمية المناطق، فتضمن مجتمعةً تحقيق الازدهار على كافة المستويات.

وضعت الرؤية منذ عام 2016 أسس التنمية، من خلال برامج تحقيق الرؤية، ومبادرات استراتيجية استهدفت إحداث إصلاحات هيكلية، وإجراء تحسينات على بيئة الأعمال.

وبمرور السنوات تتابع إطلاق الإمكانيات الواعدة في قطاعات متنوعة، وبرزت الحاجة إلى تطوير استراتيجيات وطنية متخصصة في قطاعات معينة، واستراتيجيات تنموية لمناطق مختلفة؛ مما عزز مسيرة التحول الشاملة، وأسهم في التنوع الاقتصادي، وتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية في مختلف أرجاء المملكة.

تعيش المملكة اليوم تحولاً منقطع النظير، يبرز من خلال تنوع القطاعات ونموها المتزايد، بدءاً من السياحة والثقافة، وحتى الطاقة المتجددة والتعدين، وغيرها، وبوجود استراتيجيات محكمة، تتعاون على تنفيذها منظومة حكومية متمكنة.

وستشهد المرحلة القادمة إطلاق المزيد من الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية والمناطقية؛ لتتمكن بلادنا من مواكبة الفرص الناشئة واستثمارها، واستكمال رحلة استثنائية من النمو المستدام، تجعل المملكة مركزاً حيوياً لكل فرصة وليدة، وحاضنة لكل طموح يرغب أن يكون جزءاً من مستقبل مزدهر يتشكل كل يوم في أرضنا

2020 03 2020 02 2018 01 ◀

استراتيجية
سوق العمل

الاستراتيجية الشاملة
للقطاع العقاري

الاستراتيجية المتكاملة
للتعدين والصناعات المعدنية

2021 04 2021 05 2021 06

الاستراتيجية الوطنية
لنقل والخدمات اللوجستية

استراتيجية
تطوير منطقة عسير

الاستراتيجية الوطنية
للاستثمار

2022 09 2022 08 2022 07

الاستراتيجية الوطنية
لقطاع الألعاب والرياضات
الإلكترونية

استراتيجية
التقنية المالية

استراتيجية
برنامج خادم الحرمين
الشرفين للابتعاث

2022 10 2024 11 2024 12

الاستراتيجية الوطنية
للصناعة

الاستراتيجية الوطنية
للتقنية الحيوية

الاستراتيجية الوطنية
لاستدامة البحر الأحمر

2024 13

الاستراتيجية التحويلية
لمعهد الإدارة العامة

01

ملخص تنفيذي لأداء رؤية السعودية 2030

من برامج تحقيق الرؤية واللاستراتيجيات الوطنية، التي تضمن حشد جهود المنظومة الأوسع من الجهات التنفيذية والداعمة والقطاع الخاص وغير الربحي مجتمعة لتحقيق مستهدفات الرؤية الطموحة. فالיום نراقب مستهدفات عديدة تتحول إلى واقع بسرعة كبيرة، بل وتجاوز عدد من مؤشرات الرؤية الأهداف المرصودة لها للعام 2030 قبل موعدها المحدد، مما رفع أسقف الطموح إلى مستهدفات أعلى.

فيما شهدت بعض المؤشرات تحولاً عن مسارها المستهدف خلال هذه المرحلة لأسباب فنية واقتصادية، ويتواصل العمل على اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للنهوض بها وتحسين أدائها، وفي إطار السعي المستمر للتمييز تخضع مؤشرات الرؤية لمراجعات دورية لمتابعة أدائها وتطوير منهجيات قياسها، وتحسينها بالتعاون مع المنظمات الدولية وفقاً لأفضل الممارسات، واستبدال بعض المؤشرات بمؤشرات أخرى أكثر دقة،

تقف الرؤية اليوم على أعتاب نهاية المرحلة الثانية من مراحلها (2021-2025)، والتي شهدنا خلالها نموًا واضحًا، وفرصًا خلاقية في مختلف القطاعات، إذ استمرت الرؤية بدفع عجلة الإنجاز وتوسيع الجهود التحولية، مع التركيز على تعظيم الفائدة من القطاعات ذات الأولوية، من خلال استحداث استراتيجيات تنموية طويلة المدى، وزيادة رأس مال صندوق الاستثمارات العامة لتنفيذ هذه الطموحات، ما تطلب زيادة في الإنفاق الرأسمالي الاستراتيجي لضمان تحقيق العوائد الاقتصادية والاجتماعية القصوى منها، كما عملت على تعزيز مواءمة الخطط الاستراتيجية مع الخطط المالية طويلة المدى، إلى جانب استمرارها في تقييم الأداء وتصحيحه بشكل منهجي.

يبرهن التقدم الذي تحقق في عام 2024 على المسار الصحيح الذي تسير عليه الرؤية، محققة طموحاتها على الأرض، باعتمادها على أدواتها المتينة في التنفيذ

لمتابعة الأداء متابعة ربع سنوية وفق منهجيات دقيقة، بالإضافة إلى ذلك يجري العمل اليوم على التحديث الشامل للناتج المحلي الإجمالي بما يتوافق مع نظام الحسابات القومية SNA، لتعزيز الشفافية الاقتصادية ورفع جودة البيانات ودقة قياس اقتصاد المملكة، وستحدث وفقه بيانات المؤشرات الاقتصادية للرؤية.

وبفضل ما أثمرته الرؤية حتى عام 2024، وتجاوزها للكثير من مستهدفاتها في العיד من المناحي التنموية، إضافة إلى مكانة المملكة على الساحة الإقليمية والدولية، وتمتعها ببيئة ممكنة وداعمة تتطور باستمرار، تتولد الفرص الاقتصادية وإمكانات النمو في المملكة بشكل متسارع أكثر من أي وقت مضى؛ لتصبح اليوم أرضاً جاذبة وموطناً للفرص الوفيرة.

للممكن من مراقبة التقدم في أولويات التحول الاقتصادي والاجتماعي وتوجيهه نحو المسار الصحيح، بما يحقق أهداف الرؤية بركائزها الثلاث، ويعكس مرونتها في التكيف مع المستجدات العالمية والإقليمية؛ لتواصل الرؤية تحقيق المزيد من الإنجازات؛ مع التزام ثابت بتسيخ أثر مستدام نجني ثماره إلى ما بعد عام 2030.

إن المرحلة الثانية من الرؤية - التي نعيشها اليوم - تتميز بمنهجيات التخطيط الاستراتيجي طويل المدى، ونضج آليات التخطيط المالي وتطور منهجيات القياس وأدواته، مع وجود قدرات فنية متخصصة، وخبرة تراكمت لدى المنظومة الحكومية والقطاع الخاص طوال 9 سنوات من تنفيذ هذه الرؤية، والعمل الدؤوب جنباً إلى جنب مع المنظمات الدولية للتأكد من توظيف أفضل الممارسات الناجحة؛

نظرة عامة على المشهد الاقتصادي

من الوظائف وفرص الاستثمار، لترتفع مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مستوى قياسي. هذا الازدهار، أكدته التوقعات المتفائلة بنمو الاقتصاد السعودي خلال المستقبل.

يواصل الاقتصاد السعودي ترسيخ مكانته كأحد أبرز الاقتصادات العالمية استقرارًا ونموًا، مدفوعًا بالالتزام على استمرار جهود تنويع الاقتصاد، الذي ساهم في نمو القطاعات غير النفطية؛ ليتوسع دور القطاع الخاص، وتزيد قدرة الاقتصاد على توليد مزيد

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

نسبة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2024 مقارنة بعام 2023، مدفوعًا بنمو العييد من الأنشطة الاقتصادية، لا سيما الأنشطة غير النفطية التي سجلت النمو الأعلى بينها.

1.3%

نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي

نسبة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي لعام 2024 مقارنة بعام 2023، نتيجة لاستمرار توسع الاستثمار في القطاعات غير النفطية حيث بلغت نسبة نمو الأنشطة غير النفطية 4.3%.

3.9%

معدل البطالة بين السعوديين يُحقق المستهدف قبل أوانه

معدل البطالة بين السعوديين لعام 2024، محققًا مستهدف عام 2030 والبالغ 7%، إذ تحسّن مقارنة بـ 12.3% بنهاية عام 2016، نتيجة للفرص المتولّدة تبعًا لتوسع القطاعات الاقتصادية.

7%

مؤشر مديري المشتريات (PMI) السعودي للقطاع غير النفطي

معدل المؤشر للربع الرابع من عام 2024؛ حيث سجل في شهر ديسمبر قيمة قدرها 58.4 نقطة؛ نتيجة للتطورات التي حصلت خلال العام، ومدفوعًا بارتفاع الطلبات الجديدة.

58.1
نقطة

الاستثمار الأجنبي المباشر

قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى اقتصاد المملكة حتى الربع الرابع من عام 2024.

77.6
مليار ر.س

استقرار نسبي لمستويات التضخم

معدل التضخم بنهاية عام 2024، ويأتي ضمن الأقل بين دول مجموعة العشرين، نتيجة للجهود المبذولة لتحقيق سياسة اقتصادية تُوازن بين النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم الصحية للاقتصاد.

1.7%

توقعات إيجابية لنمو الاقتصاد السعودي



صندوق النقد الدولي



البنك الدولي



منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية



وزارة المالية السعودية (الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2025)



تقييم ائتماني إيجابي ومستقر

أكدت وكالات التصنيف الثلاث الأبرز عالميًا الجدارة الائتمانية للدين السيادي للمملكة

"Aa3" مع نظرة مستقبلية مستقرة
وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني

"A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة
وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني

"A/A-1" مع نظرة مستقبلية إيجابية
وكالة "ستاندرد آند بورز" للتصنيف الائتماني

نظرة عامة على التقدم في تنفيذ الرؤية

أداء برامج تحقيق الرؤية والاستراتيجيات الوطنية

الأدوات الرئيسة لتنفيذ الرؤية، من خلال بُعدين رئيسيين، التقدم في المبادرات، وفي مؤشرات الأداء. ويتضح بشكل عام أن الجهود تسيّر ضمن مسارها المخطط له، مع وجود بعض الانحراف عن المسار، والتي تتمثل معظم أسبابه في المتغيرات المتسارعة التي تواجهها البرامج والاستراتيجيات، وتتخذ خطوات لتجاوز هذه التحديات؛ بهدف تسريع التنفيذ، وإعادة وضع المبادرات والمؤشرات في مسارها الصحيح؛ لتحقيق طموحات رؤية السعودية 2030.

منذ انطلقت رؤية السعودية 2030 كان تعزيز الشفافية من بين أهدافها الرئيسة باعتبارها أداة حيوية لضمان المساءلة وتحقيق الأهداف من خلال ترسيخ حوكمة رشيدة وتعزيز الشفافية المالية والإدارية، وتشكيل كيانات رقابية وإصدار الأنظمة واللوائح فيما يتعلق بالقطاع الخاص، وتوفير منصات البيانات المفتوحة مما يساهم في تعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين وضمان الاستدامة والتطوير المستمر عبر مشاركة المجتمع في الرقابة والتحسين.

يُقيّم أداء برامج تحقيق الرؤية والاستراتيجيات الوطنية التي دخلت حيز التنفيذ، باعتبارها

مؤشرات أداء البرامج والاستراتيجيات

%93



نسبة المؤشرات التي حققت
مستهدفاتها السنوية أو قاربت على
تحقيق المستهدف بنسبة (85%-99%)

49

قاربت على تحقيق المستهدف
بنسبة (85%-99%)

299

مؤشرًا تحقق بشكل كامل (منها
257 مؤشرًا تخطى مستهدفه)

374

إجمالي عدد المؤشرات التي
لديها قراءات مفعلة

المبادرات

%85



نسبة المبادرات المكتملة
أو على المسار الصحيح

596

مبادرة على
المسار الصحيح

674

مبادرة مكتملة منذ
انطلاق الرؤية *

1,502

إجمالي
عدد المبادرات

* زاد عدد المبادرات في عام 2024 بواقع 438 مبادرة، بعد إضافة مبادرات الاستراتيجيات الوطنية التي دخلت حيز التنفيذ

الأداء المميز على صعيد ركائز الرؤية يتجاوز المستهدفات ويقترب من الطموحات

على المستوى العالمي، وساهمت في تمكين صندوق الاستثمارات العامة؛ ليقود تطوير القطاعات الواعدة؛ مما يُعزز من قدرة الاقتصاد على توليد المزيد من الفرص الاستثمارية. واستمرت المملكة في الدفع نحو رقمنة الخدمات، وتحسين كفاءة الخدمات الحكومية، إلى جانب تعزيز الاستدامة البيئية، وثبتت دعائم المجتمع الواحد بنشر ثقافة التطوع والمشاركة المجتمعية.

تمضي رؤية السعودية 2030 بخطى ثابتة نحو مزيد من التقدم، الذي يعكس تحوّلًا استثنائيًا في مختلف القطاعات، محققة العديد من المستهدفات ومتجاوزة بعضها، ومقتربة من طموحاتها الواسعة؛ إذ أصبح المجتمع أكثر حيوية بالاستمرار في بذل المزيد من الجهد لخدمة ضيوف الرحمن، وترسيخ الهوية الوطنية، والاهتمام بالموروث الثقافي، إضافة إلى دعم استقرار الأسر. كما ازدهر الاقتصاد السعودي، الذي يأتي نتيجة لإصلاحات هيكلية، عززت تنافسية المملكة





◆ تسجيل رقم تاريخي لعدد المعتمرين من خارج المملكة، متجاوزًا مستهدف عام 2024

المستهدف لعام 2024

11.3

مليون معتمر

المحقق

16.92

مليون معتمر

◆ ارتفعت نسبة تملك الأسر السعودية لمنازلها، متجاوزًا مستهدف عام 2024

المستهدف لعام 2024

64%

المحقق

65.4%

◆ ارتفاع عدد المواقع السعودية المسجلة في قائمة التراث العالمي لليونسكو، محققًا المستهدف قبل عام 2030

المستهدف لعام 2030

8

مواقع

المحقق

8

مواقع



♦ توليد المزيد من "الفرص الاستثمارية المحققة"، ليتخطى المؤشر مستهدفه لعام 2024

المستهدف لعام 2024

1,197

المحقق

1,865

♦ ارتفعت أصول صندوق الاستثمارات العامة، متجاوزة مستهدف عام 2024

المستهدف لعام 2024

3.3

تريليون ٲ

المحقق

3.53

تريليون ٲ

♦ تحسن ترتيب المملكة بشكل ملحوظ وتدرجي في مؤشر التنافسية العالمي (IMD)، متقدمًا 20 مرتبة منذ عام 2016

2017

المركز

36

2024

المركز

16



♦ قفز ترتيب المملكة في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية
25 مرتبة

المستهدف لعام 2024

الترتيب
26

المحقق

الترتيب
6

♦ ارتفع عدد المتطوعين متجاوزًا مستهدف عام 2030

المستهدف لعام 2030

1
مليون متطوع

المحقق

1.2+
مليون متطوع

نظرة تفصيلية على التقدم في أداء مؤشرات المستوى الأول والثاني للرؤية

تقاس هذه المؤشرات دوريًا للتأكد من التقدم في أولويات التحول الاجتماعي والاقتصادي في المملكة، إلى جانب تصحيح مسار المؤشرات المنحرفة عبر إجراءات وخطط تنفيذية تتكامل فيها مختلف القطاعات، مع الاستمرار في تحسين وتطوير منهجيات القياس، وضمان توافرها مع أفضل الممارسات الدولية.

تعمل مؤشرات أداء الرؤية الرئيسة من المستويين الأول والثاني على قياس تقدم المملكة نحو الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 عبر محاورها الثلاث: مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح، إذ ترتبط مباشرةً بهذه الأهداف وينبثق منها مجموعة من مؤشرات المستوى الثالث التي تقيس التقدم في تنفيذ الخطط والمبادرات لبرامج تحقيق الرؤية والاستراتيجيات الوطنية.

حقق المستهدف



دون المستوى المطلوب



تجاوز المستهدف



قاربت على تحقيق المستهدف
بنسبة 85%-99%





مجتمع
حيوية

تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية

العدد الإجمالي للمعتمدين من خارج المملكة سنويًا

(مليون معتمر)



السنوية لثلاثة أعوام على التوالي منذ عام 2022، وحتى عام 2024.

يعود هذا التقدم إلى العיד من المبادرات، التي تهدف لتمكين أكبر عدد من المسلمين في مختلف بقاع الأرض من تأدية مناسكهم بيسر وسهولة، ومن ذلك تسهيل إجراءات الدخول عبر المنافذ والمطارات، وتوسيع نطاق منح التأشيرات لزيارة المملكة، بالإضافة إلى رقمنة الخدمات، وتطوير البنية التحتية، التي أصبحت تستوعب عددًا أكبر من ضيوف الرحمن.

مؤشر زيادة عدد المعتمدين من خارج المملكة، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وبعد إطلاقها في عام 2016، تم تحسين منهجية احتساب أعداد المعتمدين؛ مما نتج عنه تحديث لقيمة خط الأساس لتصبح 6.2 مليون معتمر من خارج المملكة في عام 2016.

تحقق المملكة أرقامًا قياسية في استضافة المزيد من المعتمدين من الخارج كل عام؛ إذ حقق المؤشر اتجاهًا تصاعديًا متواصلًا بعد نزوله في عام 2020؛ نتيجة لتبعات جائحة كورونا، وأخذ في تجاوز مستهدفاته

عدد المواقع التراثية السعودية المدرجة في اليونسكو

(موقع)



"المنظر الثقافي لمنطقة الفاو الأثرية"، ما يعكس التقدم الكبير في سياسات الحفظ والتوثيق التراثي.

شملت هذه الجهود تطوير المواقع وتأهيلها، وإعداد ملفات ترشيح متكاملة تستوفي المعايير مع المتابعة المستمرة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي، والتعريف بأهمية هذه المواقع، وعمقها التاريخي والثقافي، وتستمر المملكة في تسجيل مواقعها التراثية بفعالية، وترسيخ مكانة المملكة على خارطة التراث العالمي.

مؤشر عدد المواقع التراثية المدرجة في قائمة التراث العالمي لليونسكو، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وانطلق بهدف طموح لعام 2030، بمضاعفة عدد المواقع السعودية المدرجة آنذاك، وكان عددها 4 مواقع.

برز أثر الجهود التكاملية عبر الجهات المعنية الثقافية والسياحية وهيئات تطوير المدن والمناطق وأماناتها، في الحفاظ على تراث المملكة الثقافي وتعزيز حضورها العالمي. وقد حقق المؤشر مستهدفه لعام 2030 قبل أوانه، بتسجيل الموقع الثامن ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو، وهو

تمكين حياة عامرة وصحية

نسبة الأسر السعودية التي تملك وحدة سكنية

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
%47	%65.4	%64	%70

%65.4

اختصار الوقت على المواطن في الحصول على الدعم، الذي يُمكنه من امتلاك منزله خلال مدة زمنية قصيرة.

في حين تبدو التطلعات المستقبلية للمؤشر واعدة، إلا أنه ستستمر الجهود لتصحيح السوق العقاري والسكني، عبر زيادة المعروض من المنتجات السكنية المختلفة، بما فيها الأراضي والوحدات السكنية، إلى جانب تشجيع المطورين العقاريين، وهو ما سيساهم في زيادة جانب العرض وتقليص الفجوة مع جانب الطلب، بالإضافة إلى استمرار المبادرات الرامية لتخفيف الأعباء المالية للحلول التمويلية المقدمة، مع الأخذ في الاعتبار التخطيط لمواجهة كافة التحديات والمستجدات الحالية والمستقبلية التي قد تُحدث تقلبات في السوق.

مؤشر نسبة الأسر السعودية التي تملك وحدة سكنية، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، حيث استهدفت رفع المؤشر 5 نقاط مئوية خلال 5 سنوات بحلول عام 2020، ما يعني الوصول إلى 52%، إلا أن المؤشر تجاوز مستهدفه ليحقق قفزة بوصوله 60% في عام 2020، ما دفع إلى رفع الطموح وتحديد مستهدف 2030، بالوصول إلى 70%.

يستمر المؤشر في تجاوز مستهدفاته السنوية كل عام، فلم يقتصر على تجاوز مستهدف عام 2024، بل تجاوز اليوم مستهدفه لعام 2025، نتيجة للمبادرات والبرامج وحزم الدعم؛ التي ساهمت في ارتفاع المعروض، وأوجدت منتجات سكنية متنوعة. كما كان للإصلاحات الهيكلية التي شهدتها قطاع الإسكان، الفضل في

نسبة المستفيدين من الإعانات المالية للقادرين على العمل الذين تم تمكينهم

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
1%	33.7%	32.5%	38.3%

33.7%

بالإضافة إلى توفير فرص التدريب والتطوير لمستفيدي الضمان الاجتماعي، من خلال ثلاثة مسارات، وهي مسار التوظيف الذي يسعى إلى توفير فرص وظيفية عبر منصات وملتقيات التوظيف، ومسار الأعمال الهادف إلى دعم المشاريع الريادية فنيًا وماليًا، ومسار التأهيل لتحسين الظروف الاقتصادية للمستفيدين عبر برامج صحية ونفسية واجتماعية ودعم انخراطهم في سوق العمل.

بدأ قياس المؤشر منذ عام 2017، حيث بلغت حينها نسبة المستفيدين من الإعانات المالية القادرين على العمل الذين تم تمكينهم 1% فقط.

بين عامي 2017 و2024 اتخذ المؤشر اتجاهًا تصاعديًا وتجاوز مستهدفاته السنوية لعامي 2024 و2025.

يُعد التقدم في المؤشر تجسيدًا للتوسع في تقديم الخدمات الرقمية التي أتاحت الوصول لمختلف البرامج التدريبية بسهولة، وتنفيذ مبادرات تعزز الوعي والثقافة الرقمية؛ بهدف تطوير المهارات التقنية، في الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات.

متوسط العمر المتوقع

(سنة)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2023	مستهدف 2023	مستهدف 2030
77.06	78.2	78.2	80

78.8

في المملكة، وارتفاع جاهزية الخدمات الصحية وجودتها، بالإضافة إلى تعزيز مفهوم الوقاية، وارتفاع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية التغذية الصحية والنشاط البدني والاهتمام بالصحة العامة.

يبرز في هذا التقدم دور التكامل بين مختلف القطاعات ذات العلاقة، مثل القطاع الرياضي وقطاع البلديات عبر المساهمة في نشر ثقافة ممارسة الرياضة، من خلال العديد من المبادرات والفعاليات المجتمعية ومنها إقامة ماراثون الرياض بمشاركة واسعة من أفراد المجتمع، وتهيئة البيئة الملائمة في المرافق العامة بالمدن. كما أنّ للتعليم دور بارز أيضًا بتعزيز الوعي لدى النشء والأطفال والشباب بمختلف القطاعات التعليمية بأهمية الممارسات الصحية سواء في التغذية السليمة، أو العادات اليومية الصحية كالنوم المبكر وتجنب السهر، وغيرها. وقد أدت المبادرات المختلفة الهادفة من تحسين جودة الطرق والسلامة المرورية إلى ارتفاع متوسط العمر، ويظهر ذلك بانخفاض معدل الوفيات الناتجة من الحوادث المرورية.

مؤشر متوسط العمر المتوقع، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وخضعت آليات قياسه إلى تحديث لاحق من قبل منظمة الصحة العالمية، ونتج عنه تحديث خط الأساس إلى 77.06 سنة في عام 2016.

صدر آخر قياس للمؤشر ببيانات عام 2023 من منظمة الصحة العالمية بوصول متوسط العمر إلى 78.8 سنة متجاوزًا مستهدفاته السنوية حتى عام 2025، لتحتل المملكة المرتبة الحادية عشر بين دول مجموعة العشرين في ارتفاع متوسط العمر المتوقع، بالإضافة إلى صدور نشرة التقديرات السكانية لعام 2024 من الهيئة العامة للإحصاء التي توضح متوسط العمر عند الميلاد للسكان السعوديين ووصله إلى 78 سنة؛ ليعكس أداء المؤشر خلال السنوات الماضية سير المملكة بخطى ثابتة نحو تحقيق مستهدف عام 2030 بالوصول إلى متوسط عمر متوقع عند 80 سنة.

يُعزى هذا التقدم إلى الإصلاحات والتحول الذي شهده القطاع، وتغيير نموذج النظام الصحي

نسبة التجمعات السكانية المغطاة بالخدمات الصحية بما فيها الطرفية

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
84.13%	96.5%	96.5%	99.5%

%97.4

داخل المناطق السكنية، بجانب ارتفاع عدد المستفيدين من الضمان الصحي، وتعزيز كفاءة تشغيل المؤسسات الصحية، وهو ما ساهم في تقليل الحاجة إلى نقل المرضى خارج مدنهم.

وتتضمن أهداف القطاع الصحي افتتاح وتشغيل 5 مستشفيات جديدة خلال عام 2025 في 5 مناطق في شمال وجنوب وغرب ووسط المملكة، ومن المتوقع أن يشهد المؤشر المزيد من التقدم والوصول لمستهدف عام 2030.

ارتفع المؤشر بقيمة 13 نقطة مئوية ما بين عامي 2019 و2023، حيث سجل أداءً تصاعدياً متواصلًا، وحقق قفزة كبيرة من 86% إلى 96.4% بعد مضاعفة الجهود وتوسيع نطاق التغطية الصحية خلال فترة جائحة كورونا.

تجاوز المؤشر مستهدفاته السنوية لعامي 2024 و2025، واقترب كثيرًا من مستهدفه السنوي لعام 2026، نتيجة للخطط التوسعية لتغطية المناطق بالخدمات الصحية، عبر إنشاء العيادات المتنقلة، وتوفير خدمات الرعاية الصحية

مؤشر جودة الخدمات الصحية

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2023	مستهدف 2023	مستهدف 2030
%48	%59	%49	%82

%59

يكشف أداء المؤشر عن التحسن في محاور المؤشر الخمسة، المتمثلة في التركيز على المريض، والفعالية، والكفاءة، والسلامة، والسرعة والعدالة في تقديم الخدمة.

دفع ذلك إلى تقليص فترات الانتظار، وارتفاع كفاءة التشغيل، والارتقاء بالخدمات التي تقدم للمريض، ويتواصل العمل على تعزيز جودة الخدمات الصحية، من خلال الجهود القائمة من قبل برنامج تحول القطاع الصحي، ومن المتوقع أن يستمر أداء المؤشر بالتحسن وتحقيق مستهدف عام 2030.

تم إضافة المؤشر حديثاً إلى قائمة مؤشرات المستوى الأول والثاني للرؤية، وبناء منهجية قياسه بعناية بالاستفادة من المنظمات الدولية ذات العلاقة، بهدف التأكد من جودة الخدمات الصحية التي يتم تقديمها بالتزامن مع اتساع نطاق التغطية الصحية.

قيمة خط الأساس هي لعام 2022، وصدر آخر قياس للمؤشر ببيانات عام 2023، إذ سجل ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام واحد فقط، وتجاوز مستهدفاته السنوية لعامي 2023 و2024.

نسبة الأشخاص الذين يمارسون النشاط البدني لمدة 150 دقيقة أسبوعيًا للبالغين (18 عامًا فأكثر) من إجمالي سكان المملكة

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
49%	58.5%	53%	64%

58.5%

جاء هذا التقدم مدعومًا بتوفير بيئات آمنة وجاذبة للحركة، واستمرار الاستثمار في تطوير البنية التحتية للمنشآت الرياضية العامة، وإنشاء الحدائق، والمسارات الرياضية في مدن المملكة.

ويبرز كذلك دور الفعاليات الرياضية المجتمعية، مثل ماراثون الرياض، التي دفعت نحو تحفيز أفراد المجتمع في المشاركة الرياضية، بالإضافة إلى تنمية مواهب الرياضيين واستضافة المملكة للعديد من المحافل الرياضية.

مؤشر نسبة الأشخاص الذين يمارسون النشاط البدني لمدة 150 دقيقة أسبوعيًا للبالغين (18 عامًا فأكثر) من إجمالي سكان المملكة، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، حيث تم استبدال المؤشر بمؤشرين، لضمان المواءمة مع المعايير الدولية لقياس هذا المؤشر وتمكين المقارنة مع الدول الأخرى أحدهما هو هذا المؤشر.

خلال عامين فقط، تخطى المؤشر مستهدفاته السنوية حتى عام 2027.

نسبة الأشخاص الذين يمارسون النشاط البدني (لمدة 60 دقيقة يوميًا للأطفال والمراهقين بين 5 - 17 عامًا) من إجمالي سكان المملكة

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
6%	18.7%	10%	21%

18.7%

يعود هذا التقدم إلى زيادة المبادرات التي هدفت إلى تفعيل وزيادة المرافق والأندية الرياضية، والتشجيع على الانخراط في النشاطات الرياضية المختلفة، يشمل ذلك برامج تفعيل الرياضة في الجامعات والمدارس، وتدريب المعلمين والمعلمات، وتفعيل أندية الحي لتوفير أنشطة رياضية مستدامة للطلاب، تدعمها البيئة الملائمة التي شهدت تطورًا ملحوظًا، بزيادة الساحات العامة والحدائق وأنسنة المدن.

مؤشر نسبة الأشخاص الذين يمارسون النشاط البدني (لمدة 60 دقيقة يوميًا للأطفال والمراهقين بين 5 - 17 عامًا) من إجمالي سكان المملكة، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، حيث تم استبدال المؤشر بمؤشرين، لضمان المواءمة مع المعايير الدولية لقياس هذا المؤشر وتمكين المقارنة مع الدول الأخرى، أحدهما هو هذا المؤشر.

خلال عامين فقط، تخطى المؤشر مستهدفه السنوي لعام 2024، عاكسًا تحسن مستويات النشاط البدني لدى هذه الفئة

مؤشر السعادة العالمي

(درجة، ترتيب)

خط الأساس	القيمة الفعلية	مستهدف	مستهدف
6.34 درجة (المرتبة 37)	2024	2024	2030
		6.78 درجة	7.54 (المرتبة 5)

6.6 درجة (المرتبة 32)

يُعزى ارتفاع المملكة في المؤشر لارتفاع جودة خدمات الرعاية الصحية، وانتشار الوعي بأسلوب الحياة الصحي، وهو ما ساهم في ارتفاع متوسط عمر الإنسان، بالإضافة إلى الجهود التي رفعت جودة الحياة في المدن السعودية، والمتمثلة في إيجاد خيارات ترفيهية وثقافية متنوعة، وتهيئة البيئة المناسبة لممارسة النشاط البدني. كما دفعت الإصلاحات إلى تعزيز العدالة ومكافحة الفساد.

تصدر نتائج المؤشر في تقرير السعادة العالمي، الذي يبرز تقدم المملكة 5 مراتب بين عامي 2016 و2023، نتيجة للجهود المتكاملة بين برامج تحقيق الرؤية والاستراتيجيات الوطنية المعنية.

حققت المملكة المرتبة الـ 32 في عام 2024، بتراجع أربع مراتب عن عام 2023، حيث كانت في المرتبة 28 من بين 143 دولة، إلا أنها تتجاوز بدرجة المحققة 6.6 متوسط درجات دول العالم بالتصنيف البالغ 5.57 ومتوسط درجات دول الخليج البالغ 6.4 درجة.

مؤشر الأداء البيئي

(ترتيب)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
95 المرتبة	108 المرتبة	70 المرتبة	20 المرتبة

108 المرتبة

وزارة البيئة والمياه والزراعة بالعمل مع الهيئة العامة للإحصاء وكافة الجهات ذات العلاقة لتكون مصدرًا رئيسًا في تقديم هذه البيانات، وبالتوازي يتم العمل على تطوير مؤشر الأداء البيئي الوطني وفق إطار تنظيمي أكثر متانة؛ لإيجاد مسار واضح يسهم في قياس تقدم المملكة في الأداء البيئي بشكل متسق.

انطلقت العديد من المبادرات التي من المتوقع أن يكون لها تأثيرًا بتطوير أداء المملكة في المؤشر مع التقدم في مراحل تنفيذها، ومنها مبادرتي الشرق الأوسط الأخضر والسعودية الخضراء، والبرنامج الوطني للطاقة المتجددة، بالإضافة إلى تحفيز أنشطة الاقتصاد الدائري، وهو المفهوم الذي تبنته المملكة وقدمته للعالم خلال رئاستها قمة مجموعة العشرين لعام 2020.

يصدر مؤشر الأداء البيئي عن جامعة ييل "Yale University"، وتراجع ترتيب المملكة في المؤشر من المرتبة 90 في عام 2020 إلى المرتبة 108 في عام 2024، إذ يبعد المؤشر بـ 38 مرتبة عن تحقيق مستهدفه السنوي.

أحد التحديات التي تواجه الجهود للارتقاء بأداء المملكة في المؤشر، يتمثل في التحديث المستمر على منهجية قياس المؤشر من قبل جهة القياس، مما يحد من تقييم أداء المملكة بشكل دقيق ومتسق، بالإضافة إلى عدم الوصول الفعال للبيانات من قبل جهة القياس، في ظل وجود عدد من الخطط الوطنية التي تساهم في أداء المؤشر بشكل مباشر، وتحديثًا المرتبطة بالتغير المناخي وجودة الهواء وإدارة النفايات.

ولتصحيح مسار أداء المؤشر، يتم العمل على حوكمة آلية نشر البيانات البيئية من خلال

مؤشر أداء الطلاب في القراءة والعلوم والرياضيات (PISA)

(درجة)

مستهدف 2030	مستهدف 2022	القيمة الفعلية 2022	خط الأساس
500 درجة	394 درجة	387 درجة	386 درجة

387 درجة

مقارنة مع الدول المضمنة في تقييم المؤشر، بالرغم من تحسن أداء المملكة في هذه المجالات منذ إطلاق الرؤية.

من المخطط معالجة التحديات التي تؤثر على جودة التعليم وتغطية كافة الممكّنات التعليمية اللازمة من خلال الجهود الوطنية لتطوير التعليم والتدريب، التي تهدف إلى تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المعنية، لتقييم المناهج الدراسية وتطويرها، وتعزيز الأنشطة اللاصفية التي تبني مهارات الطلاب وتنمي معارفهم.

يهدف المؤشر إلى قياس التقدم في جودة العملية التعليمية، ويصدر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA) ويقيم بشكل أساسي الأداء في مجال الرياضيات والعلوم والقراءة.

وفقاً لآخر قراءة للمؤشر، ارتفع أداء المملكة في مؤشرات مجالي العلوم والرياضيات، فيما انخفض أدائها في مجال القراءة، ويعزى التقييم المنخفض للمملكة في المؤشر مقارنة بدول مجموعة العشرين إلى عدد من العوامل منها تلك المرتبطة بمعدلات الالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي، وجودة المناهج الدراسية والمعلمين

عدد المدن السعودية المصنفة ضمن أكثر 100 مدينة صالحة للعيش في جميع أنحاء العالم

(مدينة)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
0	1	1	3

0

يُعزى تحسن ترتيب مدن المملكة في المؤشر في عام 2024، إلى الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية المحلية والتعليم والصحة، ومن المتوقع انعكاس أثرها على تحسن أداء المؤشر مستقبلاً، ولا سيما مع وجود العديد من الاستراتيجيات المنطقية التي ستدخل حيز التنفيذ في الفترة القادمة.

يتأثر المؤشر بطبيعة مشاريع البنية التحتية، ومشاريع الصحة والتعليم والبيئة، التي تأخذ وقتاً حتى يظهر أثرها بشكل واضح، بالإضافة إلى أن برنامج جودة الحياة يعمل بالتعاون مع وزارة السياحة على تطوير خطة لتحسين تصنيف مدن المملكة، مما سيُسهم في تحسين أداء المؤشر.

مؤشر عدد المدن السعودية المصنفة ضمن أكثر 100 مدينة صالحة للعيش في أنحاء العالم، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، ويصدر في تقرير تصنيف قابلية العيش العالمي (Global liveability ranking) عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU)، ويقاس 5 أبعاد رئيسة (الاستقرار، الثقافة والبيئة، التعليم، الصحة، والبنية التحتية).

شهد ترتيب 3 مدن سعودية استقراراً في النمو حتى نهاية عام 2021، إلا أنه انخفض ترتيب كل منها في عام 2022، نتيجة لإضافة 33 مدينة حول العالم ضمن قائمة المؤشر، مما أثر على ترتيب المدن السعودية، وبالرغم من ارتفاع ترتيب المدن السعودية في التقرير الأخير الصادر عام 2024، إلا أن المؤشر يظل متراجعاً عن تحقيق مستهدفه السنوي.



اقتصاد مزدهر

تنمية وتنويع الاقتصاد

إجمالي الأصول المدارة من قبل صندوق الاستثمارات العامة

(تريليون ٲ)



390%، وبمعدل نمو سنوي مركب 22%، متجاوزة مستهدفها السنوي، ويُنسب هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى استراتيجية الصندوق الاستثمارية الاستباقية عبر مختلف القطاعات.

كما يُعزى هذا الأداء المميز لمحفظة استثمارية ركزت على الشركات السعودية التي شكلت 40% من إجمالي أصولها، علاوة على استثماراتها في القطاعات الواعدة بنسبة 27%، بالإضافة إلى غيرها من الاستثمارات في المشاريع الاستراتيجية الكبرى.

مؤشر إجمالي الأصول المدارة من قبل صندوق الاستثمارات العامة، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وكان مستهدف 2030 هو رفع هذه الأصول إلى 7 تريليون ٲ، ومع إعادة هيكلة الصندوق كجزء من الخطوات الاستراتيجية الأولى التي نفذتها المملكة عند إطلاق الرؤية، شهدت الأصول تضاعفًا ملحوظًا. ونتيجةً لهذا النجاح، رُفع المستهدف للوصول لـ 10 تريليون ٲ بحلول عام 2030، مما يعكس التزام المملكة بتعزيز استثماراتها وتحقيق مستقبل مزدهر.

حققت أصول الصندوق تقدمًا رائدًا، إذ نمت منذ 2016 حتى 2024 بما يزيد عن

التصنيف العالمي من حيث الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(مليار \$)



مستويات نمو تدريجية مستمرة منذ عام 2016 حتى عام 2024، بنسبة نمو سنوي مركب تقدر بـ 1.79%، باستثناء عام 2020 حيث انخفض نتيجة لتأثير جائحة كورونا على اقتصادات العالم كافة، وعام 2023 نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة النفطية، ورغم تراجع المؤشر عن تحقيق مستهدفه السنوي لعام 2024 بشكل كامل، إلا أنه حقق ما يعادل 98% منه، مسجلاً نسبة نمو سنوي تقدر بـ 1.3%، مقارنةً بعام 2023، مدفوعاً بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.3% على أساس سنوي.

مؤشر التصنيف العالمي من حيث الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، حيث كانت المملكة في المرتبة 20 دولياً في عام 2016، مستهدفة الوصول إلى المرتبة 15 في عام 2030، بوصول الناتج المحلي الإجمالي إلى 6,500 مليار \$.

تم اعتماد منهجية السلاسل المتحركة في قياس الناتج المحلي الإجمالي في مطلع عام 2024، وبالتالي تم تحديث البيانات التاريخية للمؤشر وفقاً لذلك. شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

(مليار R)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
2,004	2,554	2,606	4,970

2,554

نسبة نمو سنوي تقدر بـ 3.9%، مقارنة بعام 2023، إذ شهدت معظم الأنشطة الاقتصادية غير النفطية معدلات نمو إيجابية لعام 2024 على أساس سنوي، ومن أبرزها أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بالإضافة إلى أنشطة النقل واللوجستيات والتقنية.

كما ساهمت الصادرات غير النفطية في تحسن أداء المؤشر؛ نتيجة لنموها مقارنة مع عام 2016، والذي يعود بشكل أساسي إلى صادرات السلع غير النفطية ونشاط إعادة التصدير؛ حيث تم تحقيق ما لا يقل عن 75% من مستهدفاتها السنوية لعام 2024.

تم اعتماد منهجية السلاسل المتحركة في قياس الناتج المحلي الإجمالي في مطلع عام 2024، وبالتالي تم تحديث البيانات التاريخية للمؤشر وفقاً لذلك.

شهد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مستويات نمو تدريجية مستمرة منذ عام 2016 حتى عام 2024، بنسبة نمو سنوي مركب تقدر بـ 3.01%، باستثناء عام 2020 حيث انخفض نتيجة لتأثير جائحة كورونا على اقتصاد العالم كافة.

رغم تراجع المؤشر عن تحقيق مستهدفه السنوي لعام 2024 بشكل كامل، إلا أنه حقق ما يعادل 98% منه، مسجلاً

مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية (الربع الثالث 2024)	مستهدف 2024	مستهدف 2030
%40	%47	%46	%65

%47

الاستثمارات العامة في تحفيز الاستثمار الخاص، بالإضافة إلى نجاح البرنامج السعودي لجذب المقدرات الإقليمية للشركات العالمية إلى المملكة.

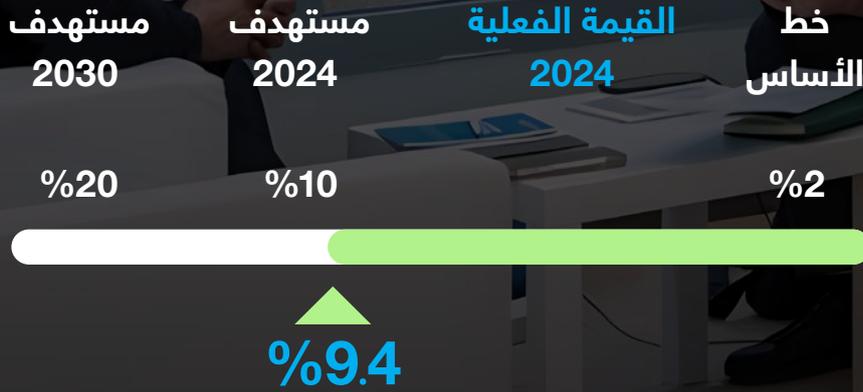
وتستمر المملكة بتكثيف الجهود لتمكين القطاع الخاص وتوفير بيئة ملائمة للأعمال، وتعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عبر التغييرات التنظيمية، والمشاريع الكبرى، ودور الاستراتيجيات الوطنية بما فيها استراتيجية الصناعة واستراتيجية النقل والخدمات اللوجستية واستراتيجية الاستثمار.

مؤشر نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وقد شهد تزايد مستمر منذ عام 2016، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 1.94%، وصولاً لـ 47% مساهمة للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، متخطية المستهدف السنوي لعام 2024.

ينسب ارتفاع أداء المؤشر إلى التغييرات المستمرة التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط، وتنويع فرص مشاركة القطاع الخاص وتوسيع دوره، وتعزيز تنافسية المملكة، ومن ذلك جهود الاستراتيجيات الوطنية المتعددة في تعظيم الاستفادة من القطاعات الاقتصادية، ودور صندوق

قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة من إجمالي قروض البنوك

(%)



والمتوسطة مؤخراً وعدم اقتصرها فقط على البنوك.

وعلى الرغم من ذلك؛ فقد ساهمت العديد من المبادرات والإصلاحات التنظيمية في دعم هذه المنشآت، ومنها تأسيس بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتنفيذ مبادرة الإقراض غير المباشر من قبل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) بالعمل مع وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص (نماء) من خلال تقديم قروض ذات تكلفة منخفضة نسبياً عبر شركات التمويل المرخص لها من قبل البنك المركزي، بالإضافة إلى تطوير برامج التوعية المالية والمنتجات التمويلية المتاحة في تعاون مشترك يجمع بين البنك المركزي والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، وتشجيع البنوك على استخدام بوابة التمويل لدى الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)؛ لتقديم مختلف الخدمات لهذا القطاع.

مؤشر نسبة قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة من إجمالي قروض البنوك، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، ويقاس حجم التمويل الموجه من البنوك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي التسهيلات الائتمانية لجميع البنوك؛ حيث أنّ زيادة نسب الإقراض من البنوك تسهم بشكل مباشر في نمو القطاع الخاص وأثره على الاقتصاد.

سجلت قيمة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة أعلى نمو لها على أساس سنوي مقارنة بالربع الثاني من عام 2022، إلى جانب تحقيقها لنمو بنسبة 24% مقارنة بالربع الثالث من عام 2023، إلا أنّ ارتفاع إجمالي التسهيلات الائتمانية لجميع البنوك، مدفوعاً بنمو محافظ التمويل الأخرى بشكل أكبر، ساهم في عدم تحقيق المؤشر لمستهدفه بشكل كامل؛ نتيجة لعدد من المبادرات الوطنية، مثل نمو محافظ التمويل الخاصة بالقطاع العقاري بالإضافة لتعدد مصادر الإقراض للمنشآت الصغيرة

حصة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
18%	25.2%	35%	50%

25.2%

بنهاية عام 2024 على أساس سنوي، إلا أن حصتها من الناتج المحلي الإجمالي (حسب البيانات حتى نهاية عام 2024) حققت 72% من مستهدفها لعام 2024.

جميع عناصر المؤشر حققت ارتفاعاً في عام 2024 مقارنة بعام 2023، إلا أن مستويات الارتفاع كانت دون المستهدف، ومن المتوقع أن تُسهم الاستراتيجيات الوطنية مثل استراتيجية الصناعة، والاستراتيجية الوطنية للطاقة المتكاملة، واستراتيجية التصدير - بعد أن تدخل حيز التنفيذ - في مضاعفة الجهود الرامية لمزيد من التقدم في هذا المؤشر

مؤشر نسبة حصة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، ويسهم في قياس نجاح التنوع الاقتصادي، ومدى قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في الأسواق الدولية، ما يساعد على اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تساعد في توجيه السياسات التجارية والصناعية، بما يحسّن بيئة الأعمال ويحفّز الابتكار.

حقق المؤشر تقدماً بين عامي 2016 و2024 بمقدار 7.2 نقاط مئوية بنهاية عام 2024، وبالرغم من ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية بمعدل 13%



إجمالي قيمة الصادرات التراكمي للصناعات المرتبطة بالنفط والغاز

(مليار \$)

خط الأساس	القيمة الفعلية (النصف الأول 2024)	مستهدف 2024	مستهدف 2030
128.9	746.5	746.5	2,114

718.74

للمملكة، كما كان لنمو صادرات النفط الخام والطلب العالمي للنفط السعودي أثرًا بارزًا لارتفاع المؤشر.

تصدر الإشارة لارتباط أداء المؤشر المستقبلي بشكل مباشر بأداء الاقتصادات العالمية والأحداث الدولية، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى احتمالية تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي مما يمكن أن يؤثر على صادرات القطاعات الاقتصادية على المدى القصير.

أربعة أعوام متتالية تتقدم فيها قيمة صادرات المملكة المرتبطة بالنفط والغاز منذ عام 2019، محققة 96.3% من مستهدف المرحلة، ومعدل نمو سنوي مركب 41%.

يأتي هذا التقدم نتيجة الجهود الحثيثة في دعم المصدرين وتمويلهم ورفع قدراتهم، مما ساعد الشركات السعودية على دخول الأسواق العالمية بفعالية أكبر وتعزيز تنافسيتها الدولية، إضافة إلى تعزيز سلسلة التوريد المحلية للمواد الكيميائية، مما دعم نمو قطاعات المنتجات الكيميائية والمطاط، وزيادة القدرات التصديرية

نسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2023	مستهدف 2023	مستهدف 2030
1.1%	2.4%	2.4%	5.7%

▲
2.4%

مئوية بين عامي 2021 و2023، ويعود هذا إلى انخفاض صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعام 2021 و2022 التي سببها ضغط السيولة على المستثمرين الدوليين والناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية الدولية.

على الرغم من ذلك، تشير البيانات إلى أن المؤشر يسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق نمو تدريجي مستدام على أسس قوية. يعود ذلك إلى توسع وتنوع الاستثمارات الأجنبية عبر مختلف القطاعات الاقتصادية ومدن المملكة، وعدم تركيزها فقط على القطاعات المرتبطة بالنفط أو في المنطقة الوسطى والشرقية. يعكس هذا التنوع ارتفاع ثقة المستثمرين الأجانب، مما يساهم في تحسين أداء المؤشر وجذب استثمارات في الأصول الثقيلة.

مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وفي عام 2023، تبنت المملكة منهجية جديدة لاحتساب إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتشاور مع صندوق النقد الدولي بهدف تحسين جودة البيانات وشفافيتها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، ونتيجة لذلك، حُدثت البيانات التاريخية للمؤشر، وقيمة خط الأساس هي لعام 2020.

وفقاً لآخر قراءة للمؤشر، فقد حققت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي مستهدفها السنوي لعام 2023؛ إذ بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 96 مليار ريال، مرتفعة بنسبة 50% مقارنة بعام 2022 (بعد استبعاد صفقة أرامكو الاستثنائية التي بلغت 55 مليار ريال)، ومع ذلك يُلاحظ تراجع أداء المؤشر بـ 1.31 نقطة

حصّة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2023	مستهدف 2023	مستهدف 2030
%37	%65.5	%66	%75

%65.5

الاكتفاء الذاتي في قطاع النفط والغاز. يُظهر هذا الأداء فاعلية البرنامج الشامل لتوطين سلاسل الإمداد، وقدرة مستدامة على تحقيق الأهداف طويلة المدى، كما أسهمت مبادرات مثل "استكمال مشروع تخزين الغاز" والجهود التي تبناها وزارة الطاقة وأرامكو السعودية وغيرها من الشركات الأخرى العاملة في المجال في تحسين أداء المؤشر، من خلال وضع حد أدنى لحصّة مساهمة الناتج المحلي عند طرح المشاريع المتعلقة بالنفط والغاز.

مؤشر نسبة حصّة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وآخر دورة قياس سنوي للمؤشر صدرت لبيانات عام 2023.

حقق المؤشر أداءً لافتًا بين عامي 2016 و2023 بارتفاعه 28.5 نقطة مئوية، محققًا مستهدفه السنوي بنسبة 99.2%، بمعدل نمو سنوي مركب 8.5%، ما يعكس حرص المملكة على تحقيق أفضل فائدة للاقتصاد المحلي، وزيادة

حصة المحتوى المحلي من نفقات القطاعات غير النفطية

(%)



الاقتصادية الأجنبية (Foreign Leakages) والمرتبطة بارتفاع الواردات غير النفطية.

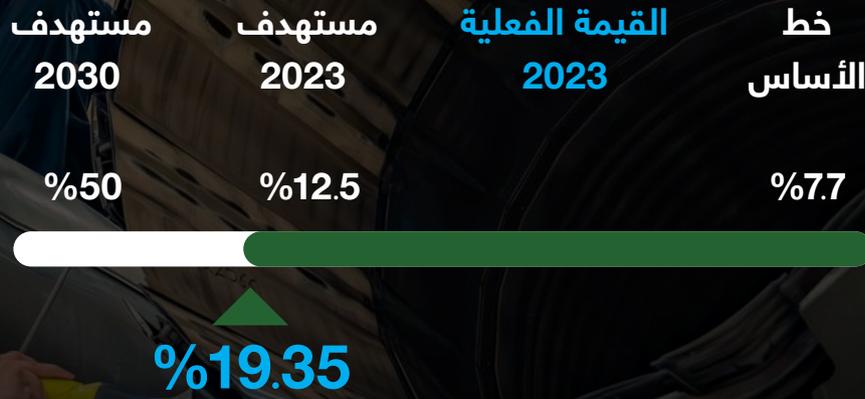
يجري العمل حاليًا على توفير بيانات شاملة وتحديد مستهدفات على مستوى القطاعات للمؤشر والمكونات الفرعية لها، لرفع أداء المؤشر، ومن المتوقع أن تسهم الجهود الحثيثة للاستراتيجيات الوطنية التي دخلت حيز التنفيذ بما فيها استراتيجية الصناعة واستراتيجية الاستثمار ومبادرات التوطين القائمة في تصحيح مسار المؤشر خلال السنوات القادمة.

تم تحديد المستهدفات السنوية المرحلية للمؤشر في عام 2022، إذ كانت حصة المحتوى المحلي من نفقات القطاعات غير النفطية 56.8% آنذاك.

بالرغم من تجاوز قيمة المحتوى المحلي لمستهدفاتها منذ عام 2019 نتيجة لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، بالإضافة إلى الإصلاحات التنظيمية الداعمة للمحتوى المحلي، إلا أن مؤشر حصة المحتوى المحلي من نفقات القطاعات غير النفطية انخفض منذ عام 2019 وحتى آخر قراءة للمؤشر بنهاية عام 2023، متأثرًا بارتفاع التسربات

نسبة توطين الصناعات العسكرية

(%)



والتشريعات المتعلقة بالقطاع وتمكين المستثمرين من مزاوله أنشطة الصناعات العسكرية، وتقديم برامج محفزة تمثلت في برنامج المشاركة الصناعية الذي أسهم في الاستفادة من القدرات الوطنية وجذب الاستثمارات الجديدة للقطاع، بالإضافة إلى مشروع سلاسل الإمداد الهادف إلى توطين المزيد من الإنفاق العسكري ودعم الاقتصاد الوطني.

مؤشر نسبة توطين الصناعات العسكرية، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، بمستهدف طموح بالوصول لـ 50% نسبة توطين الصناعات العسكرية.

حقق المؤشر ارتفاعاً لافتاً بين عامي 2021 و2023 وفقاً لآخر قراءة، بأكثر من 12 نقطة مئوية خلال عامين فقط، متجاوزاً لمستهدفاته السنوية لعامي 2022 و2023.

يأتي هذا التقدم نتيجة للعمل الدؤوب للهيئة العامة للصناعة العسكرية منذ تأسيسها في عام 2017، في سنّ الأنظمة

مؤشر الأداء اللوجستي الصادر عن البنك الدولي

(المرتبة)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2022	مستهدف 2022	مستهدف 2030
(المرتبة 49)		(المرتبة 49)	(المرتبة 25)

(المرتبة 38)

أوانه، وجاري العمل على تحديث مستهدف 2030 ضمن الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية.

جاء هذا التقدم مدفوعًا بتسجيل المملكة تقدمًا ملحوظًا في أغلب الجوانب الفرعية للمؤشر بما يزيد عن 10%، ويشمل ذلك جودة البنية التحتية، وسهولة الإجراءات الجمركية وسرعتها، وتطور آليات تتبع الشحنات، وتقليص التكلفة للخدمات اللوجستية للرفع من قدرتها التنافسية، بالإضافة للجهود التي قلّصت من المدة المستغرقة في تسليم الشحنات، وتعزيز القدرة في تلبية احتياجات العميل؛ بالتالي تحسن كفاءة الاستجابة لاحتياجات السوق.

مؤشر نسبة الأداء اللوجستي الصادر عن البنك الدولي، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، إذ استهدفت حينها الوصول للمرتبة 25 عالميًا، والأولى إقليميًا.

انطلقت الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية بخطى حثيثة، جنبًا إلى جنب مع المبادرات التي يقودها برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، ما كان له الأثر في تحقيق تحسن كبير في مؤشر الأداء اللوجستي بتقدم المملكة من المرتبة 55 في عام 2018، إلى المرتبة 38 في عام 2022 وفقًا لآخر القراءات للمؤشر، محققة بذلك مستهدف عام 2024 قبل عامين من

زيادة معدلات التوظيف

معدل البطالة بين السعوديين

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
%12.3	%7.8	%7.8	%7

▲
%7

مؤشر معدل البطالة بين السعوديين، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، حيث حُدد مستهدفه لعام 2030 عند %7.

كان لتحديث بيانات التعداد السكاني في عام 2024 بناءً على تعداد السعودية لعام 2022 أثرًا على تحديث قراءات المؤشر، منذ عام 2021، وأظهرت البيانات أن المؤشر استمر في الانخفاض منذ ذلك العام وصولاً لعام 2024.

يُعزى هذا الانخفاض للمؤشر بشكل أساسي لانخفاض نسبة بطالة الإناث السعوديات؛ إذ تحسنت النسبة من 34.5% في عام 2016 إلى 11.9% في عام 2024، نتيجة للإصلاحات الاجتماعية والجهود التمكينية للمرأة السعودية، بالإضافة إلى مبادرات استراتيجية سوق العمل وبرنامج تنمية القدرات البشرية. وهو ما ساهم في أن يبلغ عدد السعوديين العاملين في القطاع الخاص أكثر من 2.4 مليون موظف حتى عام 2024.

كما أنّ انخفاض معدل البطالة بين الشباب كان له دور أيضًا؛ إذ انخفض إلى 11.9% وفقًا لآخر قراءة، مقارنة مع خط الأساس 24.62%.

كما أن انخفاض معدل البطالة بين السعوديين، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، حيث حُدد مستهدفه لعام 2030 عند %7.

كان لتحديث بيانات التعداد السكاني في عام 2024 بناءً على تعداد السعودية لعام 2022 أثرًا على تحديث قراءات المؤشر، منذ عام 2021، وأظهرت البيانات أن المؤشر استمر في الانخفاض منذ ذلك العام وصولاً لعام 2024.

يُعزى هذا الانخفاض للمؤشر بشكل أساسي لانخفاض نسبة بطالة الإناث السعوديات؛ إذ تحسنت النسبة من 34.5% في عام 2016 إلى 11.9% في عام 2024، نتيجة للإصلاحات الاجتماعية والجهود التمكينية للمرأة السعودية، بالإضافة إلى مبادرات استراتيجية سوق العمل وبرنامج تنمية القدرات البشرية. وهو ما ساهم في أن يبلغ عدد السعوديين العاملين في القطاع الخاص أكثر من 2.4 مليون موظف حتى عام 2024.

تصنيف المملكة في مؤشر المواهب العالمي

(ترتيب)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
29	32	32	20

32

السنوي، وذلك بعد تراجع المملكة في عام 2023 إلى المرتبة الـ 36.

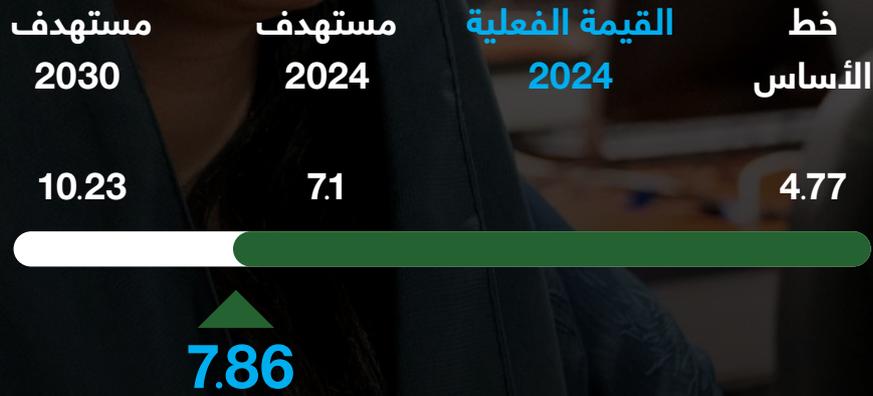
يأتي هذا التحسن نتيجة تقدم المملكة في محوري الجاهزية والجاهزية، في ظل الجهود الهادفة إلى تهيئة بيئة عمل محفزة ومتطورة تعكس جودة الحياة والفرص الوظيفية في المملكة، كما أسهمت البرامج مثل برنامج الإقامة المميزة وتقديمها لمزايا تُمكن استقرار هذه المواهب وزيادة جاذبية المملكة للمواهب العالمية.

يصدر المؤشر في تقرير المواهب العالمي عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، ويقيس ثلاثة محاور بشكل رئيسي، محور الجاهزية المعني بتوفر الكفاءات، ومحور التنمية والاستثمار في المواهب المحلية وتطويرها، ومحور الجاذبية وتمثل القدرة على جذب المواهب.

تحسن أداء المؤشر وصولاً للمرتبة الـ 32 في نهاية عام 2024، محققاً مستهدفه

عدد العاملين بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة

(مليون موظف)



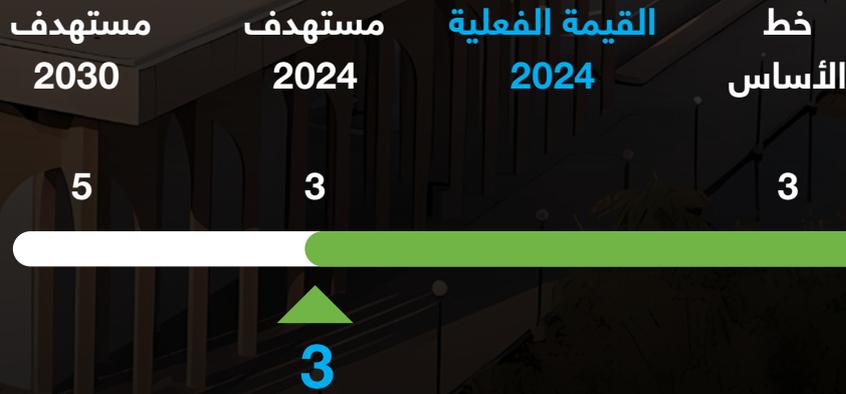
يترجم هذا الارتفاع الأثر الرائد للجهود التنظيمية والإصلاحية المعززة للقطاع الخاص في المملكة، ومن ذلك استقطاب الشركات متعددة الجنسيات لفتح مقارها الإقليمية في المملكة، وتعزيز فرص الاستثمار من خلال نظام التخصيص ونظام صندوق البنية التحتية الوطني لتمويل الشركات، وبرنامج زمالة منظومة الابتكار التجاري الوطنية لتعزيز القاعدة المعرفية للشركات التي تركز على الابتكار، كما للتوسع في الأنشطة غير النفطية ونمو عدد المنشآت؛ مساهمة في تعزيز بيئة الأعمال وزيادة فرص التوظيف.

تم تحديث منهجية احتساب المؤشر وفقاً لإعادة تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وحصر شامل لأعداد المنشآت عبر كافة الأجهزة المعنية، وصدرت أول قراءة للمؤشر بعد التحديث في عام 2020، حيث بلغ عدد العاملين في ذلك العام 4.77 مليون موظف.

اتخذ المؤشر اتجاهًا تصاعديًا حتى عام 2024 وصولاً لـ 7.86 مليون موظف، متجاوزاً بذلك مستهدفاته السنوية لعامي 2024 و2025 على التوالي.

عدد الجامعات السعودية المصنفة عالميًا ضمن أفضل 200 جامعة

(جامعة)



تصنيف جامعة الملك سعود في المرتبة 90 على مستوى العالم بحسب تصنيف شنغهاي لعام 2024؛ لتصبح ضمن أفضل 100 جامعة عالمية، وتقدمت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن من المرتبة 180 إلى المرتبة 101 في ذات المؤشر.

كما أعاققت بعض التحديات من تحقيق تقدم أعلى للجامعات السعودية ومن ذلك النتائج في الإنتاج البحثي والسمعة الأكاديمية، إذ تشكل 80% من معايير التقييم، وستلعب الجهود الوطنية لتطوير التعليم والتدريب، إلى جانب برنامج تنمية القدرات البشرية دورًا في تقدم المؤشر وتحقيق مستهدفاته.

مؤشر عدد الجامعات السعودية المصنفة عالميًا ضمن أفضل 200 جامعة، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، مستهدفة دخول 5 جامعات على الأقل ضمن أفضل 200 جامعة عالميًا، ووفقًا لتصنيف الجامعات العالمية (تصنيف شنغهاي وتصنيف التايمز وتصنيف QS) حافظت 3 جامعات سعودية على تصنيفها ضمن أفضل 200 جامعة عالميًا.

ولم تشهد المملكة أي زيادة في عدد الجامعات المحققة للتصنيف خلال السنوات الماضية؛ إلا أن هناك تحسنًا في تصنيف جامعات المملكة بشكل عام؛ إذ دخلت 4 جامعات سعودية مصنفة ضمن أهم (500) جامعة في العالم، إضافة إلى جامعة جاءت في المرتبة 513. فيما تم

نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
%22.8	%33.5	%35.9	%40

%33.5

إضافة إلى البرامج الوطنية لتمكين المرأة في سوق العمل بما فيها برامج التدريب الموازي وخدمات رعاية الأطفال، وتسهيل التنقل، كما تم تحفيز القطاع الخاص لزيادة توظيف المرأة.

يحافظ المؤشر على وتيرة استقرار ملحوظة منذ عام 2021، وحتى عام 2024، وعلى الرغم من الارتفاع الطفيف لنسبة مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل من 35% إلى 36% من عام 2023 إلى 2024، إلا أن نسبة مشاركة المرأة غير السعودية تراجعت من 33.8% إلى 27.9%، تأثرًا بسياسات التوظيفين لفرص العمل، إضافة للرسوم المفروضة على الوافدين وزيادة تكاليف الإقامة والمعيشة.

مؤشر نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، واستهدفت حينها رفع مشاركة المرأة في سوق العمل إلى 30% في عام 2030، وما أن بدأت المملكة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، التي تعزز من دور المرأة في التنمية، ارتفعت نسبة مشاركتها في سوق العمل، حيث تحقق المستهدف قبل موعده بعشر سنوات في عام 2020. مما دفع إلى رفع الطموح المستهدف إلى 40% بحلول عام 2030.

شملت الإصلاحات الممكنة للمرأة -على سبيل المثال- سياسات العمل بما فيها رفع القيود عن عملها في العديد من المجالات ومساواة الأجور، وتعديل نظام الأمومة،

نسبة الملحقين بسوق العمل من خريجي التعليم التقني والمهني خلال 6 أشهر من التخرج

(%)



من بينها الفجوة بين احتياجات السوق والتخصصات المتاحة، بالإضافة إلى ما تتركه بعض المهن من انطباعات سلبية حيال الأجور وقلّة التوظيف، وعلى أن المؤشر شهد تحسّناً في معدلات توظيف النساء والرجال، لا تزال الفجوة بين الجنسين قائمة، وتركيز التوظيف في المجالات ذات التوظيف المنخفض هي الغالبة، وستلعب الجهود الوطنية لتطوير التعليم والتدريب، دوراً في تقدم المؤشر وتحقيق مستهدفاته.

شهد المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً بين عامي 2019 و2022، بمعدل نمو سنوي مركب 45% لتلك الفترة، وبالتالي تم رفع المستهدفات المرحلية للمؤشر.

يواصل المؤشر تقدمه مقارنة بخط الأساس لعام 2019، نتيجة لتوليد العديد من الوظائف عبر القطاعات المختلفة، وغيرها من الجهود لتحقيق المواءمة بين احتياجات سوق العمل والطلب على تخصصات التدريب التقني والمهني.

رغم الارتفاع الذي أحرزه؛ إلا أنه لم يحقق مستهدف العام، لتأثره بعدة عوامل

المؤشر الفرعي للمشاركة الاقتصادية والفرص

(المرتبة، درجة)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
(المرتبة 142)	0.33 درجة	0.603 درجة	ضمن المراتب الخمسة الأولى على مستوى دول مجموعة العشرين 0.736 درجة

(المرتبة 125)

0.551 درجة

للعمل المماثل، ومؤشر متوسط الدخل. فيما يعود عدم تحقيق المؤشر المستهدف السنوي بشكل كامل إلى تراجع معدل المشاركة في سوق العمل (نسبة النساء إلى الرجال) في عام 2024، ورغم هذه التحديات إلا أن المبادرات الإصلاحية المختلفة التي أولت تركيزًا على زيادة التحصيل العلمي للمرأة، وتمكين عمل المرأة في القطاعات المختلفة بإكسابهن المهارات اللازمة، وتوفير الرعاية لبنائهن؛ أسهمت في تقدم المؤشر ولو بشكل طفيف.

يصدر المؤشر في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين للبنك الدولي، ويقيس مدى تكافؤ الفرص الاقتصادية بين الجنسين.

تقدمت المملكة 17 مرتبة في المؤشر الفرعي للمشاركة الاقتصادية والفرص بين عامي 2016 و 2024، لتصل المرتبة 125 عالميًا والمرتبة 16 بين دول مجموعة العشرين، وحقق المؤشر ما نسبته 91% من مستهدفه السنوي، مدفوعًا بالتقدم في أداء مؤشرين فرعيين؛ مؤشر مساواة الأجور

نسبة العاملين من الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية (النصف الأول 2024)	مستهدف (النصف الأول 2024)	مستهدف 2030
7.7%	13.4%	12.8%	15%

13.4%

في بيئات عمل تتيح إمكانية الوصول، وتعزز فرص توظيفهم، وتسهل مشاركتهم في الحياة المهنية، ومن ذلك تجديد اللائحة التنظيمية للبرامج الاجتماعية والمهنية للأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2024.

تستمر المملكة وتلتزم بتحسين ظروف العمل للأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز حقوقهم سعيًا نحو بناء مجتمع أكثر عدالة وشمولية.

سجل المؤشر ارتفاعًا بـ 5,7 نقطة مئوية بين عام 2016 وحتى النصف الأول من عام 2024، مع نمو تدريجي في السنوات الأخيرة.

سجل المؤشر معدل نمو سنوي مركب قدره 7.17%، متجاوزًا مستهدفه السنوي، ومقترَّبًا من تحقيق مستهدف عام 2030، نتيجة لتنفيذ المملكة العديد من المبادرات لتطوير مهارات الأشخاص من ذوي الإعاقة، وتمكين دمجهم مع أقرانهم

نسبة الملحقين بسوق العمل من خريجي الجامعات خلال 6 أشهر من التخرج

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2023	مستهدف 2023	مستهدف 2030
13.3%	43%	41.2%	75%

%43

مهارات الشباب وزيادة فرص التوظيف، بالإضافة لتطوير وزارة التعليم لآليات المنح الداخلية والخارجية التي كان لها الأثر المباشر في تشجيع الطلاب على اختيار المجالات التي تتطلب التوظيف وتقليل الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وستسهم الجهود الوطنية لتطوير التعليم والتدريب في تحقيق مستهدفات المؤشر خلال الفترة القادمة.

تحسّنت نسبة مشاركة خريجي التعليم الجامعي في سوق العمل خلال 6 أشهر من تاريخ التخرج بشكل طفيف منذ بداية قياس المؤشر في عام 2018 حتى عام 2021، إلا أنه حقق بعد ذلك قفزة بين عامي 2021 و 2023 (آخر قراءة سُجّلت للمؤشر) مرتفعًا من 13.9% إلى 43% بنسبة نمو سنوي مركب أكثر من 75%، متجاوزًا مستهدفه السنوي.

يأتي هذا التقدم ترمينًا للجهود التي يقدمها برنامج تنمية القدرات البشرية، في رفع

مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2023	مستهدف 2023	مستهدف 2030
21.2%	21.9%	20.2%	35%

▲
21.9%

في حين أثر الخفض الطوعي لإنتاج النفط على مساهمة الشركات المتوسطة والصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي، برزت قيادة المملكة في الاستثمار الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وشكلت الاستثمارات الأجنبية حوالي 30% من الإجمالي، ما يعكس ثقة المستثمرين العالميين، كما شهد تمويل القطاع الخاص في المملكة نموًا ملحوظًا، يزيد عن 16% مقارنة بعام 2023. مدفوعًا بدعم مؤسسات القطاع الخاص ما يُظهر ثقة المستثمرين في بيئة ريادة الأعمال المزدهرة، ودور البنوك والمؤسسات التمويلية في دعم المنشآت.

مؤشر مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وآخر قراءة له كانت في عام 2023.

تم تحديث منهجية احتساب المؤشر، وشمل ذلك تحديث إطار احتساب القيمة المضافة للمنشآت بالانتقال من آلية التعداد الاقتصادي إلى آلية استخدام السجلات الإدارية لتحديث إطار الأعمال وفقًا لأفضل الممارسات العالمية، وبالتالي فإن قيمة خط الأساس للمؤشر وفق المنهجية الجديدة هي 21.2% لعام 2019.

مؤشر التنمية البشرية

(درجة)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2022	مستهدف 2022	مستهدف 2030
0.846	0.875	0.875	0.94

0.875

يعوّل الارتفاع المستمر في درجة المملكة في المؤشر منذ عام 2018 وحتى عام 2022، إلى تقدم محور الحياة الصحية مدفوعًا بارتفاع متوسط العمر المتوقع بشكل ملحوظ، فيما ينسب التراجع إلى الانخفاض في محور مستوى المعيشة الذي جاء نتيجة النمو السكاني المستمر مما أثر على الدخل القومي الإجمالي للفرد، وعلى الرغم من ذلك، يظل تحقيق مستهدفات المؤشر ممكنًا في ظل مواصلة الجهود والإصلاحات.

يصدر المؤشر في تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعكس المؤشر ثلاثة محاور رئيسة وهي الحياة الصحية والتعليم ومستوى المعيشة.

وفق آخر قراءة سُجلت للمؤشر في عام 2022، تراجعت المملكة للترتيب الـ 40، على الرغم من تقدم المملكة إلى 0.875 درجة في العام ذاته، ووفقًا للترتيب الحالي، تشير التوقعات إلى أن تحقيق المملكة لـ 0.94 درجة بحلول عام 2030 سيضعها في المرتبة 15.

و ط ن
ط م و ح

تعزيز فعالية الحكومة

مؤشر المشاركة الإلكترونية

(درجة، ترتيب)



خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
0.71 درجة (المرتبة 39)	0.82 درجة	0.82 درجة	0.94 درجة ضمن المراتب العشرة الأولى

0.96 درجة (المرتبة 7)

حققت المملكة قفزة نوعية في المؤشر، بمجيئها في الترتيب السابع، متقدمة 32 مرتبة مقارنة بخط الأساس؛ لتنجح في تحقيق مستهدف عام 2030 قبل موعده بست سنوات. يعود ذلك للجهود المرتبطة بتعزيز المشاركة الإلكترونية، عبر تطوير النظام الإحصائي؛ حيث أطلقت منصة "بيانات السعودية"؛ لتقدم بيانات دقيقة وحديثة باستمرار لصناع القرار والباحثين والمواطنين بشكل عام، بما يدفع نحو تحقيق مزيد من الشفافية

يصدر المؤشر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (UN DESA) كل عامين، وهو استطلاع يقيس ثلاثة ركائز؛ المعلومات الإلكترونية ومدى إتاحتها للمواطنين، والاستشارة الإلكترونية، وكيفية مشاركة المواطنين في المساهمة في السياسات العامة، بالإضافة إلى اتخاذ القرار الإلكتروني الذي يُمكن المواطنين من التعاون في صياغة السياسات ونماذج تقديم الخدمات العامة

ترتيب المملكة في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية

(ترتيب)



متجاوزة مستهدفاتها المرحلية حتى عام 2026.

يُنسب نجاح المملكة إلى الالتزام بتنفيذ الخطط الوطنية المساهمة في تطوير الحكومة الرقمية؛ بالإضافة إلى العديد من المبادرات التي أسهمت في تطوير الحكومة الإلكترونية، ومنها مبادرة تطوير وتفعيل منصات الحكومة الشاملة والمفتوحة، ومبادرة إطلاق السحابة الحكومية، ورفع مستوى التكامل الحكومي، ومبادرة تطبيق حوكمة فعالة ومعايير مشتركة للحكومة الإلكترونية وتمكين تحسين تجربة المستخدم.

مؤشر ترتيب المملكة في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، ويقيس المؤشر ثلاث مكونات رئيسية تعكس أداء الحكومات في تقديم الخدمات الرقمية ودعم البنية التحتية والمهارات البشرية.

قفزت المملكة 30 مركزًا مقارنة بخط الأساس؛ لتقترب أكثر من تحقيق مستهدف عام 2030، ويجدر بالذكر أن المملكة تراجعت إلى المرتبة 52 في عام 2018، ثم أخذت في التقدم بعد ذلك وصولاً للمرتبة 31 في عام 2022، لتقفز بعدها 25 مرتبة في التقرير التالي في عام 2024 لتصبح في المرتبة السادسة عالميًا،

مؤشر الفاعلية الحكومية

(درجة، ترتيب)



2023 محققة 78.8 درجة وفقاً لآخر قراءة، ومتجاوزة مستهدفاتها المرحلية.

يأتي هذا التقدم نتيجة للتحسن في عدد من محاور أداء المؤشر الرئيسة، المتمثلة في تقديم الخدمات العامة وجودتها وإمكانية الوصول إليها، وجودة صياغة السياسات والتزام الحكومة بتنفيذها. فيما سجّل الأداء الخاص بالبيروقراطية تراجعاً طفيفاً، إلا أنه شهد تحسناً كبيراً خلال الفترة بين عامي 2019-2022، وارتفاعاً في درجة التنسيق والكفاءة، على الرغم من ظروف الجائحة في حينه.

مؤشر الفاعلية الحكومية (درجة، ترتيب)، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، ويوفر قياس عدد من المحاور المعنية بجودة الخدمات العامة، وجودة الخدمات المدنية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها ومصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات.

كانت المملكة في المرتبة 81 في عام 2016، وتراجعت بعد ذلك إلى المرتبة 93 في عام 2020 بدرجة 56.2، وأخذت في التقدم بعد ذلك لتقفز في عام 2022 من المرتبة 63 وصولاً للمرتبة 46 في عام

الدرجة المحققة في مؤشر الأمن الغذائي العالمي

(درجة)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2022	مستهدف 2022	مستهدف 2030
71.1	69.9	69.9	79

69.9

المؤشر تحسناً في عام 2022، وتحقيق مستهدفه المرحلي للعام وفقاً لآخر قراءات المؤشر.

وضمن الجهود المساهمة في تقدم أداء المؤشر تخصيص 2.5 مليار دولار لتعزيز الاحتياطات الاستراتيجية من القمح والشعير لمواجهة ارتفاع الأسعار العالمية، ويأتي هذا ضمن حزمة تحفيز اقتصادية بقيمة 5.3 مليار دولار لمكافحة التضخم. كما خصصت المؤسسة العامة للحبوب 1.2 مليار دولار لدعم المخزون الاستراتيجي، بينما خصص صندوق التنمية الزراعية 1.1 مليار دولار لإقراض القطاع الخاص لتأمين إمدادات السلع الأساسية لمدة ستة أشهر.

يصدر مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI)، عن وحدة المراقبة الاقتصادية التابعة لـ (The Economist)، وآخر قراءات نشرها المصدر للمؤشر هي بيانات عام 2022، ولم يتم إصدار بيانات لعامي 2023 و2024.

خلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2019، شهدت المملكة تحسناً إيجابياً في تصنيف هذا المؤشر؛ حيث ارتفعت درجة المملكة من 71.1 إلى 73، إلا أنها تراجعت إلى 68.1 في عام 2021؛ نتيجة لجائحة كورونا وما صاحبها من أزمة عالمية على مستوى سلاسل الإمداد. وقد استمرت المملكة في اتخاذ التدابير اللازمة؛ للمحافظة على أمنها الغذائي، وهو ما ساعد في تسجيل

تمكين المسؤولية الاجتماعية

عدد المتطوعين

(ألف متطوع)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
22.9	690	1,000	1,237.7

1,237.7

والخاص وغير الربحي، ويعزز مكانة المملكة بوصفها نموذجًا رائدًا في العمل التطوعي.

ومن العوامل المساعدة في تحقيق ذلك؛ تبرز المنصة الوطنية التي سهلت الوصول إلى فرص التطوع، وتوثيق الساعات التطوعية، وقد أسهمت عدد من المبادرات والجهود في رفع الوعي بدور التطوع في نماء المجتمع، مثل مبادرة "بناء ثقافة ومحفزات العمل التطوعي"، بالإضافة إلى إبراز ونشر ثقافة التطوع من خلال تضمين ذلك في المناهج الدراسية.

مؤشر نسبة عدد المتطوعين، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وشهد المؤشر زيادة تصاعدية ملحوظة منذ بداية قياسه في عام 2015.

حقق المؤشر ارتفاعًا بنسبة 48.3% في عام 2024 (1,237 مليون متطوع) مقارنة بقيمته في عام 2023 (834 ألف متطوع)، متجاوزًا بذلك مستهدفه لعام 2030 (مليون متطوع)، قبل الأوان بست سنوات، وهو ما يعكس الجهود الوطنية في هذا الاتجاه، والتكاتف بين المجتمع، والقطاع الحكومي

مؤشر العطاء العالمي

(%)



يكشف أداء المؤشر عن التقدم المحقق عبر تعزيز ثقافة التطوع والعمل الخيري، وتوفير الفرص التطوعية وتسهيل الوصول إليها؛ ومن ذلك إطلاق منصة إحسان، ومبادرة بناء وتطوير منظومة العمل التطوعي الاحترافي والمهاري، ومبادرة تمكين أفراد المجتمع من التطوع التكافلي (بنك الوقت)، ومبادرة تمكين وتنظيم العمل التطوعي لضيوف الرحمن، ومبادرة تطوير قدرات القطاع غير الربحي، وغيرها من المبادرات في هذا الاتجاه.

يصدر مؤشر العطاء العالمي عن مؤسسة المساعـدات الخيرية "CAF"، ويهدف إلى تقييم مفهوم "العطاء" لـ 142 دولة حول العالم وذلك من خلال 3 ركائز رئيسية، وهي ركيزة "مساعدة شخص غريب وركيزة التبرع بالمال وركيزة الوقت المخصص للتطوع.

بحسب البيانات الحديثة للمؤشر، أظهرت المملكة زيادة بنسبة 6 نقاط مئوية بين عامي 2023 - 2024، وتخطت المملكة مستهدف عام 2024، مقتربة من المستهدف المحدد لعام 2030.

المؤشر الفرعي المتعلق بالوقت المخصص للعمل التطوعي ضمن مؤشر العطاء العالمي

(%)



الخير، وتوفير الفرص التطوعية وتسهيل الوصول إليها.

من أبرز المبادرات الداعمة جاءت مبادرات وزارة الصحة لتعزيز العمل التطوعي، حيث تجاوز عدد الساعات التطوعية عبر منصة التطوع الصحي 8 ملايين ساعة خلال عام 2024، بالإضافة إلى مبادرات وزارة التعليم، مثل "تفعيل التطوع المهاري والاحترافي للمعلمين" ومبادرة "تطوع المعلمين والمعلمات لخدمة الأبناء الأيتام تعليمياً" التي تسهم في دعم الفئات الأكثر احتياجاً، ومبادرة "دعم تطوع الفتيات" لتعزيز مشاركة المرأة في العمل التطوعي.

مؤشر الوقت المخصص للعمل التطوعي هو مؤشر فرعي عن مؤشر العطاء العالمي الصادر عن مؤسسة المساعدات الخيرية "CAF"، ويتم قياسه لضمان جودة واستمرارية العمل التطوعي.

تجاوز المؤشر مستهدفه السنوي وحقق مستهدفاته المرطوية حتى عام 2028، حيث حقق قفزة بين عامي 2023 و2024 من 16% إلى 24% ليقترّب من تحقيق مستهدف عام 2030، وهو ما يأتي استكمالاً للجهود المبذولة لتحقيق التقدم في مؤشر العطاء العالمي، عبر تعزيز ثقافة التطوع والعمل

نسبة الشركات الكبرى التي تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية

(%)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
%30	%71.67	%67	%90

%71.67

كما ساهم في هذا التقدم وجود بيئة داعمة ومن ذلك مبادرات استراتيجية المسؤولية الاجتماعية، وإنشاء اللجنة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية، وإطلاق منصة إلكترونية لتشجيع وتسجيل مساهمات القطاع الخاص، ومبادرة "تشجيع الشركات لتبني وتطوير برامج المسؤولية الاجتماعية"، وغيرها من الجهود الوطنية.

ارتفعت نسبة الشركات الكبرى التي تقدم برامج المسؤولية ارتفاعًا كبيرًا بين عامي 2018 و2024 متجاوزة مستهدفها السنوي لعام 2023، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ %15.62.

يعكس أداء المؤشر في آخر قراءاته، ارتفاع الوعي في القطاع الخاص بأهمية البرامج الاجتماعية، ودورها في نمو الاقتصاد واستدامته، وتمكين المجتمع، ما انعكس على النمو الكبير لأنشطة المسؤولية الاجتماعية.

مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي

(%)



المالية للمؤسسات غير الربحية، بالإضافة لتطوير البنية التحتية الداعمة لنمو القطاع.

ساهمت العديد من المبادرات الوطنية في النمو المتواصل للمؤشر ومن ذلك تعزيز التكامل وحوكمة القطاع غير الربحي، ورفع مستوى التنسيق بين الجهات الفاعلة في القطاع، عبر إنشاء المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. إضافة للجهود الرامية إلى توليد وظائف جاذبة وملائمة في القطاع غير الربحي وتعزيز تنافسية بيئة عمله وجاذبيتها في استقطاب الكفاءات، بجانب توفير برامج التدريب والتطوير المهني للعاملين فيه.

مؤشر نسبة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وقد أخذ اتجاهًا تصاعديًا منذ عام 2017، ليرتفع من 0.2% إلى 0.99% في عام 2023 بحسب آخر قراءة للمؤشر.

تجاوز المؤشر مستهدفاته المرورية للعام 2023 وحتى عام 2025، محققًا معدل نمو سنوي مركب قدره 27%، ويعكس هذا التقدم الجهود المبذولة والإصلاحات التي شهدتها القطاع غير الربحي خلال الأعوام الماضية، من تعزيز التمويل والاستدامة

نسبة العاملين في القطاع غير الربحي من إجمالي القوى العاملة

(%)



شهد القطاع غير الربحي نموًا ملحوظًا في حصته من إجمالي القوى العاملة بين عامي 2017 و2023، متجاوزًا مستهدفاته المرئية لعامي 2023 و2024، حسب القراءة الأخيرة للمؤشر. ساهمت جهود المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي في تعزيز التكامل، وحوكمة القطاع، مما رفع كفاءة الأداء. كما زاد عدد المنظمات غير الربحية بنسبة 252.76% بنهاية 2024، مقارنة مع عام 2015، وساهمت تحسينات بيئة العمل وتوفير فرص التدريب في رفع كفاءة الموارد البشرية، مع تحقيق معدل نمو سنوي مركب بلغ 30.43%، متجاوزًا المعدل المطلوب لتحقيق مستهدفات 2030.

ساهمت جهود المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي في تعزيز التكامل، وحوكمة القطاع، مما رفع كفاءة الأداء. كما زاد عدد المنظمات غير الربحية بنسبة 252.76% بنهاية 2024، مقارنة مع عام 2015، وساهمت تحسينات بيئة العمل وتوفير فرص التدريب في رفع كفاءة الموارد البشرية، مع تحقيق معدل نمو سنوي مركب بلغ 30.43%، متجاوزًا المعدل المطلوب لتحقيق مستهدفات 2030.

ساهمت جهود المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي في تعزيز التكامل، وحوكمة القطاع، مما رفع كفاءة الأداء. كما زاد عدد المنظمات غير الربحية بنسبة 252.76% بنهاية 2024، مقارنة مع عام 2015، وساهمت تحسينات بيئة العمل وتوفير فرص التدريب في رفع كفاءة الموارد البشرية، مع تحقيق معدل نمو سنوي مركب بلغ 30.43%، متجاوزًا المعدل المطلوب لتحقيق مستهدفات 2030.



اقتصاد متسارع النمو

مجتمع متمكّن



وجهة حيوية رائدة

رؤية مستدامة



02

اقتصاد متسارع النمو



العالم. وهكذا؛ بدأت القصة الفعلية للتحول الاقتصادي الذي تشهده المملكة اليوم.

البداية: إصلاحات تُفعل دور صندوق الاستثمارات العامة والقطاع الخاص

الإصلاحات الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد السعودي، المستلهمة من رؤية السعودية 2030 خلال التسع سنوات الماضية، ساهمت في تحسين بيئة الأعمال، وتسهيل الإجراءات، وتعزيز الشفافية، وتحسين الحوكمة، إلى جانب إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة؛ ليكون أكثر فاعلية في الاقتصاد بصفته مُحركًا رئيسيًا، عبر تركيزه على استثمار قوته المالية في تطوير قطاعات استراتيجية وواعدة، مثل التعدين، والصناعة، والخدمات اللوجستية، والتقنية، والثقافة،

قصة التحول: من الاعتماد على النفط إلى التنوع

قبل عقود، كانت مسيرة التنمية تسير في ضوء الخطط الخمسية، مُحققة منجزات في مختلف المجالات، ومع التغييرات المتسارعة التي مرّ بها العالم، والتطورات في الاستراتيجيات الاقتصادية والتنموية؛ أصبحت هذه الخطط تسير في مسار محدود الأثر؛ حيث كان النفط يشكل أكثر من 90% من الإيرادات الحكومية، ما يعني أن الاقتصاد السعودي وعجلة التنمية كانت تتأثر بشكل رئيسي بتقلبات أسعار أسواق النفط، الأمر الذي يؤثر على تحقيق الأهداف الوطنية والاستراتيجية.

من هنا انطلقت رؤية السعودية 2030؛ لتأتي واضحة خطتها نحو بناء اقتصاد أكثر تنوع واستدامة، وتعزيز متانته، وفق أحدث المعايير التي وصل إليها



النتيجة: اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة

اليوم، نشهد اقتصادًا غير نفطي ينمو بوتيرة متسارعة، حيث تواصل الأنشطة غير النفطية نموها التاريخي غير المسبوق؛ لتمثل 51% من الاقتصاد. وقد دفعت تلك الجهود إلى مشاركة أكبر للقطاع الخاص، واستثمارات عالمية ضخمة تتدفق إلى المملكة، مستفيدة من بيئة الأعمال التي تتميز عن غيرها بأن الفرص لا تتولد فقط، بل تتضاعف وتتشكل بسرعة مذهلة، مستندة على اقتصاد أثبت صلابته بتجاوزه للتحديات التي أثرت على الاقتصاد العالمي وبطأت نموه.

إنّ رؤية السعودية 2030 ليست مرحلة فحسب، بل هي رحلة ممتدة لصناعة الفرص واستثمارها، وبناء اقتصاد متنوع ومزدهر، يُحقق الشمولية والاستدامة، ويوفر الممكنات لنمو الجميع.

والسياحة، والترفيه وغيرها؛ إذ قاد الصندوق جهودًا لنمو الاقتصاد غير النفطي، بتأسيس الشركات، وقيادة محفظة شاملة من المشاريع الكبرى، وهو ما أتاح للقطاع الخاص فرصًا ذات تنوع أكثر؛ بما يُعزز من مشاركته الفاعلة في تحقيق النمو الاقتصادي، مستفيدًا من الإصلاحات التي أزلت العقبات، التي كانت تعيقه.

لم يكن التحول الاقتصادي بطيئًا أو مترددًا بل كان سريعًا ومدروسًا؛ إذ ارتفعت مستويات الحوكمة، وتحسنت آليات اتخاذ القرار، وأصبحت الحكومة أكثر كفاءة واستجابة، ومع هذا التحول المؤسسي؛ بدأت فرص النمو تظهر واحدة تلو الأخرى، ليس فقط في القطاعات التقليدية، بل في مجالات أخرى متعددة لم تكن ضمن خارطة الاقتصاد سابقًا.

تنوع اقتصادي ومكانة عالمية

مؤشرات تعكس الازدهار والتمكين

منظومة الميزانية العامة للدولة؛ لتكون أكثر مرونة، واستشرافًا للمستقبل، معتمدة على الممارسات العالمية في هذا المجال؛ إذ أصبحت الميزانية تستند على مؤشرين ماليين رئيسيين، وهما "مؤشر نسبة الانحراف في النفقات لدى الميزانية"، بالإضافة إلى "مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي" وحددت مستهدفاتهما وفقًا للمستهدفات العالمية الموصى بها من قبل المنظمات الدولية عند (5%-7%). وقد سجل أداء الميزانية تحولًا تاريخيًا في نمو الإيرادات الحكومية غير النفطية، بنمو يُقدر بـ 171% منذ عام 2016، إلى جانب أنها أصبحت تُمثل ما نسبته 40% من إجمالي الإيرادات الحكومية مقارنة بـ 27% في عام 2015، وهو ما سيساهم في التحرر من الاعتماد على الإيرادات النفطية؛ بما يُحقق استدامة الإنفاق، ودفع عجلة التنمية، دون تأثير من تقلبات أسعار النفط العالمية.

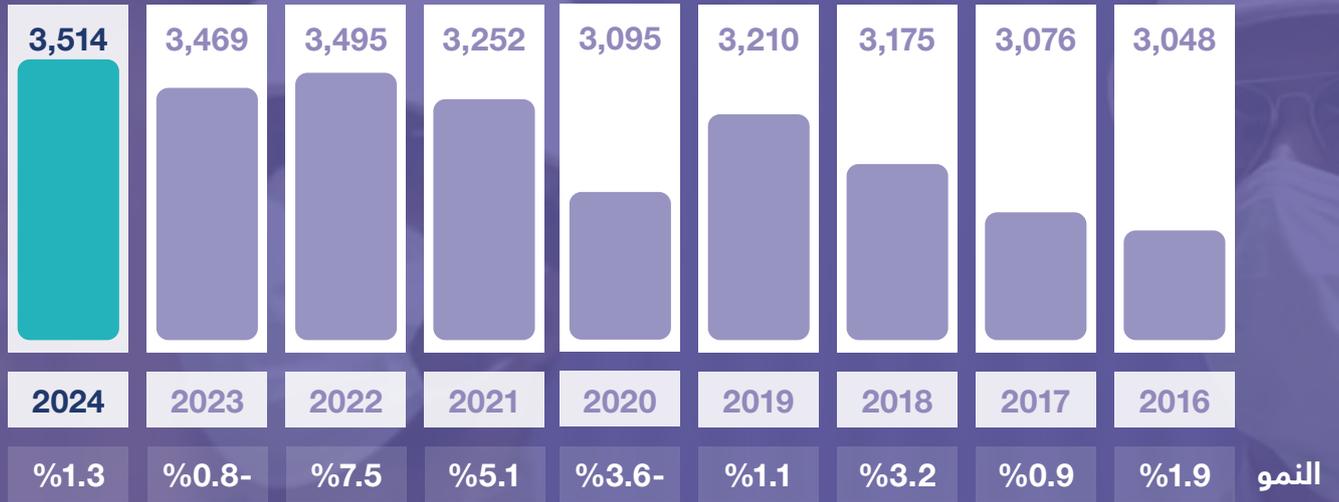
تعكس المؤشرات الاقتصادية ما وصل إليه الاقتصاد السعودي من استقرار ونمو متسارع، في ظل ما شهده من خطوات إصلاحية على مدار الأعوام الماضية، هدفت إلى استدامة وتنوع الاقتصاد. فقد واصلت الأنشطة غير النفطية سلسلة نموها المستمر في عام 2024 لتصل إلى مستوى قياسي يتمثل بأنها أصبحت تُشكل أكثر من نصف الاقتصاد السعودي؛ لتتوج الجهود المتواصلة لتنمية القطاع غير النفطي منذ إطلاق الرؤية، دافعة نحو نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وقد مثلت التوقعات الإيجابية للاقتصاد السعودي، تأكيدًا جديدًا على ما بذلته المملكة خلال الأعوام الماضية من جهد؛ بهدف تعزيز المكانة الاقتصادية التي تحظى بها المملكة؛ لتدفع نحو التنوع الاقتصادي عبر الاستثمار في القطاعات الواعدة وغير النفطية، وزيادة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي كما قامت الحكومة بإعادة هيكلة

ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منذ إطلاق الرؤية



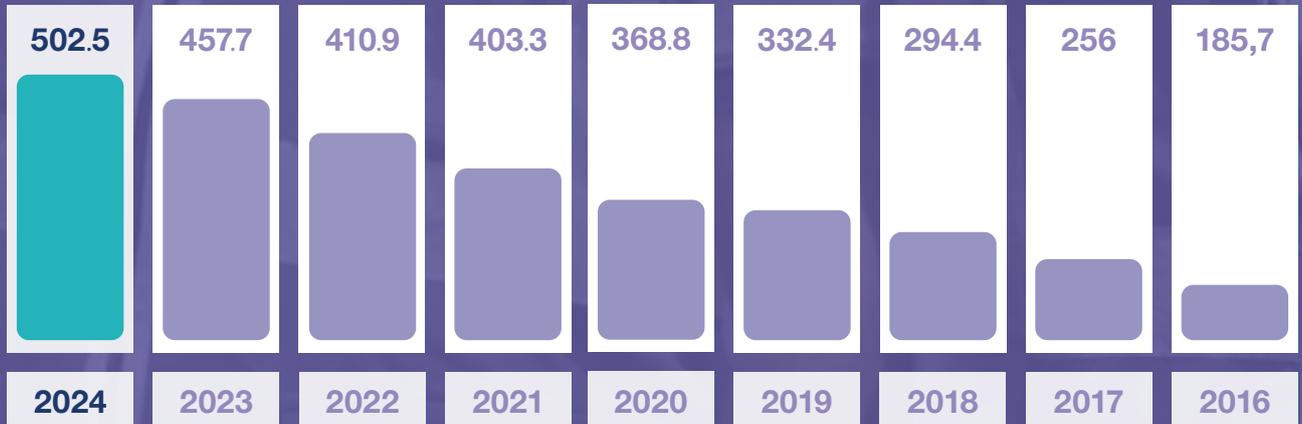
القيمة (مليار ٳ)



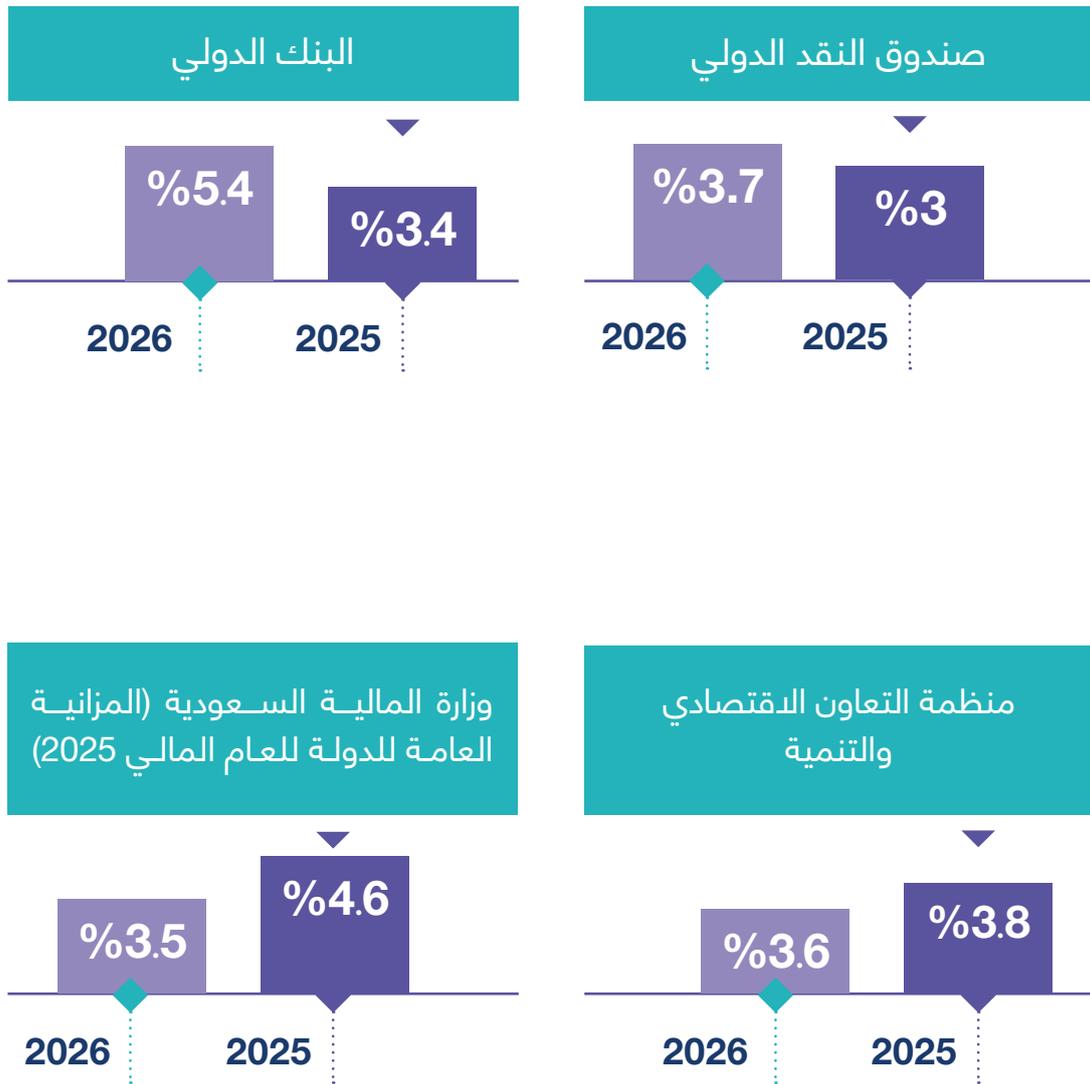
ارتفاع الإيرادات الحكومية غير النفطية منذ إطلاق الرؤية



القيمة (مليار ٳ)



توقعات معدلات نمو الاقتصاد السعودي



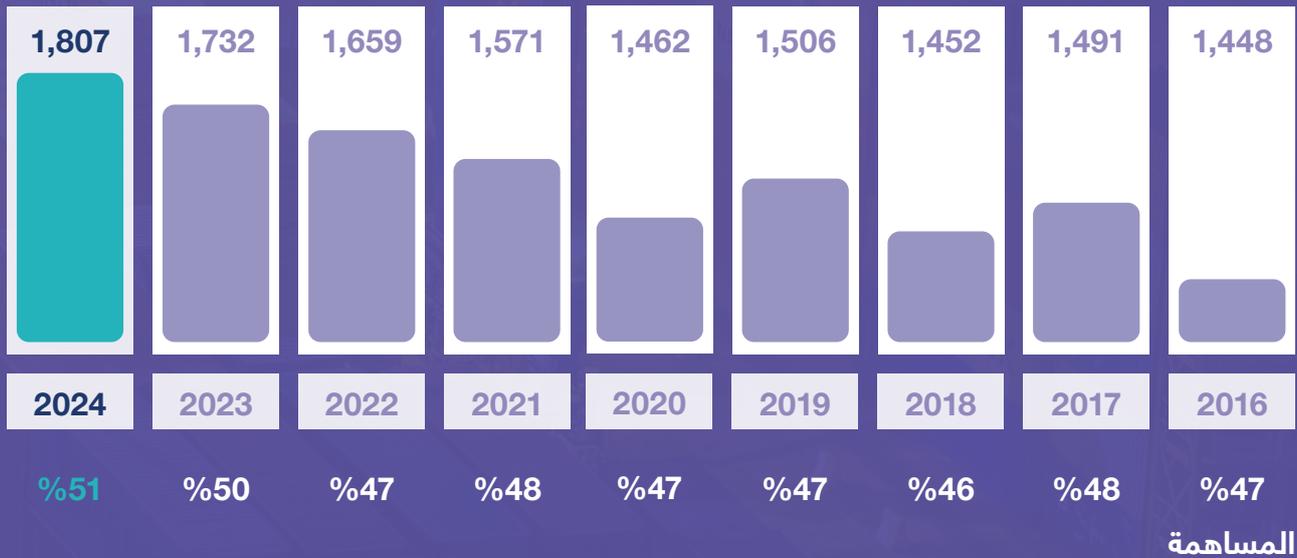
ارتفاع مساهمة الأنشطة غير النفطية منذ إطلاق الرؤية

في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

قفزت إلى أعلى مستوى تاريخي لمساهمتها في الاقتصاد

51% 

القيمة (مليار \$)



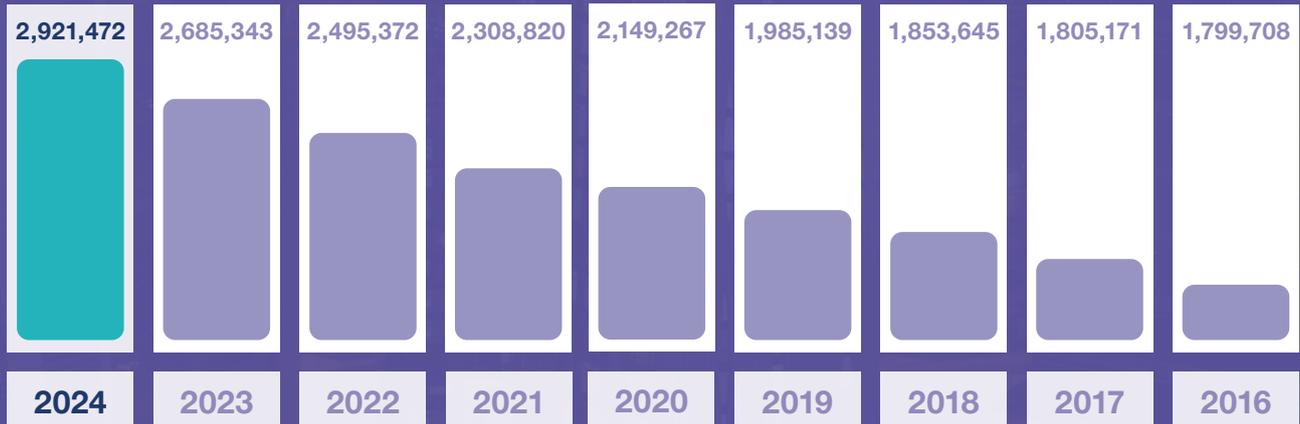
بالإضافة إلى ذلك؛ استمرت مستويات السيولة (النقود المتاحة) في الاقتصاد نموها الكبير؛ مسجلة أعلى مستوى تاريخي لها في شهر سبتمبر من عام 2024؛ ليكون ذلك تأكيداً على ما يتمتع به الاقتصاد السعودي من قوة ونشاط مستمر، بجانب متانة القطاع المالي والمصرفي.

مستويات السيولة في الاقتصاد السعودي

استمرار تصاعد مستوى السيولة منذ عام 2016
مع تسجيل مستويات تاريخية



القيمة (مليون ر.س)



ونتيجة لفاعلية السياسة المالية والاقتصادية؛ فقد تعزز تصنيف المملكة الائتماني، ووفقًا لتقارير ومؤشرات الوكالات الائتمانية الأبرز عالميًا، فبحسب وكالة "موديز" حصلت المملكة على تقييم (Aa3)، وحصلت على تقييم (A+) من وكالة "فيتش"، بالإضافة إلى تقييم (A/A-1) من وكالة "ستاندرد آند بورز".

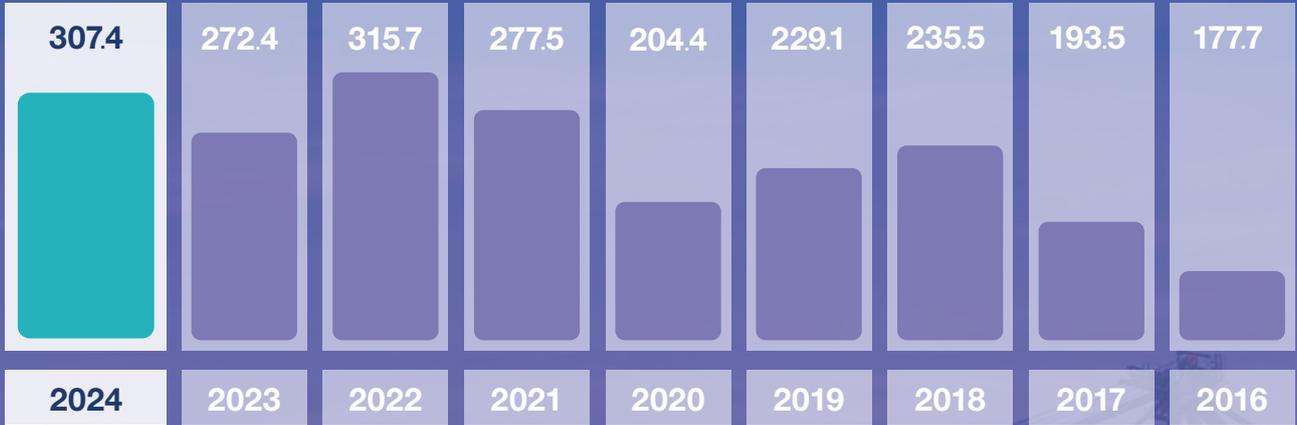
واستندت هذه الوكالات في تقييمها على المركز المالي القوي للمملكة، وما تمتلكه من احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية، وقوة ميزانيتها العمومية التي شهدت تحسنًا وارتفاعًا في الإيرادات المالية العامة، إلى جانب نمو الاقتصاد غير النفطي المتسارع منذ إطلاق رؤية السعودية 2030 التي هدفت إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وتتويجًا لذلك؛ سجلت الصادرات غير النفطية أداءً لافتًا، عمل على تثبيت حضور المنتجات والسلع السعودية في الأسواق العالمية وتوسيع انتشارها؛ مما يعكس مدى تنافسيتها، وجودتها العالية، وهو ما يُشير إلى دلالة واضحة على ازدهار الاقتصاد وانتعاشه؛ بما يُساهم في تعزيز الموقف الائتماني للمملكة، ويدفع للمحافظة على احتياطات مالية متينة ومستقرة؛ ويُرسخ موثوقية وتنافسية الاقتصاد السعودي العالية، وقدرته على جذب الاستثمارات الدولية.



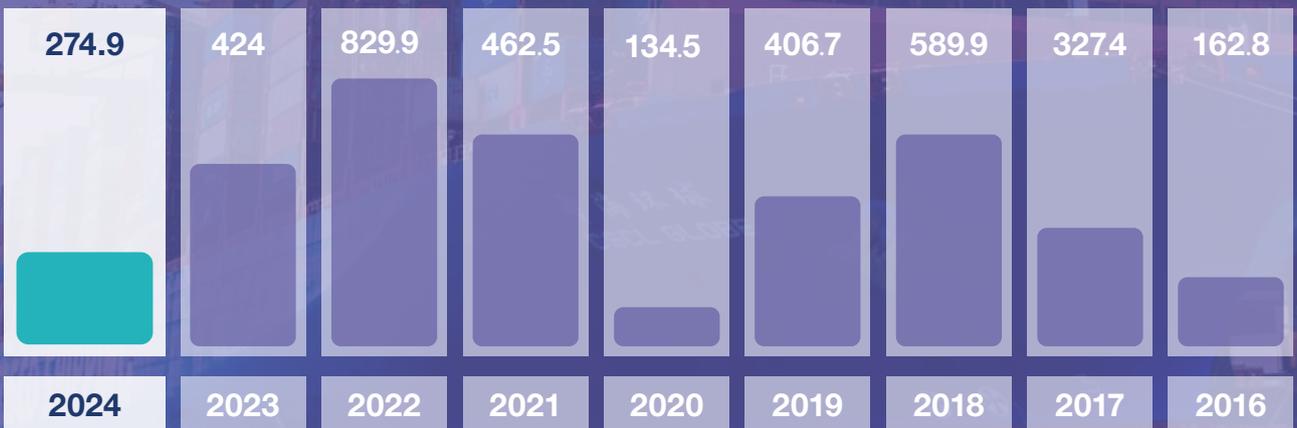
نمو الصادرات غير النفطية السلعية (شاملة إعادة التصدير)

القيمة (مليار \$)



نمو الفائض في الميزان التجاري

القيمة (مليار \$)



ريادة تنافسية وتأثير عالمي

ساعة فقط، وإلتزام نقل العقارات أصبحت العملية تستغرق 60 دقيقة فقط، ولتسهيل الحصول على تراخيص الاستثمار انخفضت المتطلبات بنسبة 54%، وأطلقت منصة تُمثل حلقة وصل بين القطاع الخاص والجهات الحكومية لعرض مرئيات ودراسة التحديات والمقترحات. ولتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية؛ دفعت الإصلاحات نحو تمكينها من تأسيس وممارسة العمل التجاري بدون قيود، والمساواة بين الجنسين في سن التقاعد، ومنع التمييز بين الجنسين في الأجور والوظائف، والحصول على خدمات التمويل.

وامتدادًا لذلك؛ فقد فازت المملكة بعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، والتي تهدف من خلالها إلى تمكين إعطاء الفرص للجميع، والسعي للتخفيف من آثار تغير المناخ، إلى جانب تحفيز التحول الرقمي لتعزيز جودة الحياة، وهو ما يُجسد ثقل المملكة ودورها القيادي على مستوى المؤسسات الدولية؛ ومساهمتها في مد جسور التواصل بين دول العالم أجمع؛ بما يُحقق الخير والرخاء للجميع.

رسخت المملكة مكانتها التنافسية كقوة اقتصادية مؤثرة على الساحة الدولية؛ بفضل النهج الإصلاحي الذي تبنته منذ إطلاق رؤية السعودية 2030 قبل تسع سنوات ماضية، وقد أصبحت تجربتها نموذجًا يُحتذى به، ما دفع إلى تقديمها في المؤشرات العالمية، واختيارها مركزًا عالميًا للمعرفة الاقتصادية؛ بهدف نشر ثقافة الإصلاحات الاقتصادية؛ مما يتيح مشاركة خبراتها الإصلاحية ورؤاها الاقتصادية مع الدول الأخرى.

ساعدت الإصلاحات في إيجاد مناهجًا تنافسيًا، يُحفز الجهود للمضي قدمًا في تحقيق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات، ففي جانب البيئة التشريعية والتنظيمية، يبرز السماح بملكية أجنبية بنسبة 100% في أغلب القطاعات، وإصدار نظام الإفلاس الجديد، وإنشاء المركز السعودي للتحكيم التجاري، وإصدار نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد. وفي الإصلاحات المرتبطة بتحسين بيئة الأعمال؛ أثمرت الجهود عن تبسيط الإجراءات؛ بفضل التوسع في الرقمنة؛ فأصبح فسح الحاويات في الموانئ يستغرق 24

بحسب تقرير الكتاب
السنوي للتنافسية العالمية
2024

المملكة ضمن الأكثر تنافسية عالمياً



حققت المملكة المرتبة

الرابعة على مستوى
16 ◆ دول مجموعة العشرين
على مستوى دول
العالم

تقدمت المملكة للمرتبة

العاشرة
12 ◆ في مؤشر العدالة
في محور كفاءة
الأعمال

حافظت المملكة على مرتبتها

34 ◆ في محور البنية التحتية

◆ ضمن قائمة الـ20 في الأداء الاقتصادي والكفاءة الحكومية



بحسب تقرير صادر
عن البنك الدولي

نموذج إحصائي متقدم

25 مرتبة قفزتها المملكة في مؤشر تقييم أداء الأجهزة الإحصائية الوطنية (SPI) بين عامي 2022 - 2023

◆ من المرتبة 77 إلى المرتبة 55 عالميًا

◆ 15 على مستوى دول مجموعة العشرين

◆ الأولي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي



المملكة اختيار العالم

اختيرت من قبل البنك الدولي مركزًا للمعرفة



إصلاحًا تشريعيًا وإجرائيًا
منذ عام 2019 **900+**

فازت بعضوية المجلس الاقتصادي
والاجتماعي في الأمم المتحدة

تمتد عضويتها خلال الفترة
2025 - 2027

صندوق الاستثمارات العامة دور اقتصادي مُحفّز

قوة استثمارية لقيادة النمو الاقتصادي

المستويين المحلي والعالمي، من خلال توسيع استثماراته في القطاعات الواعدة، وتأسيس شركات جديدة، وجذب رؤوس الأموال العالمية؛ مما جعله واحدًا من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم.

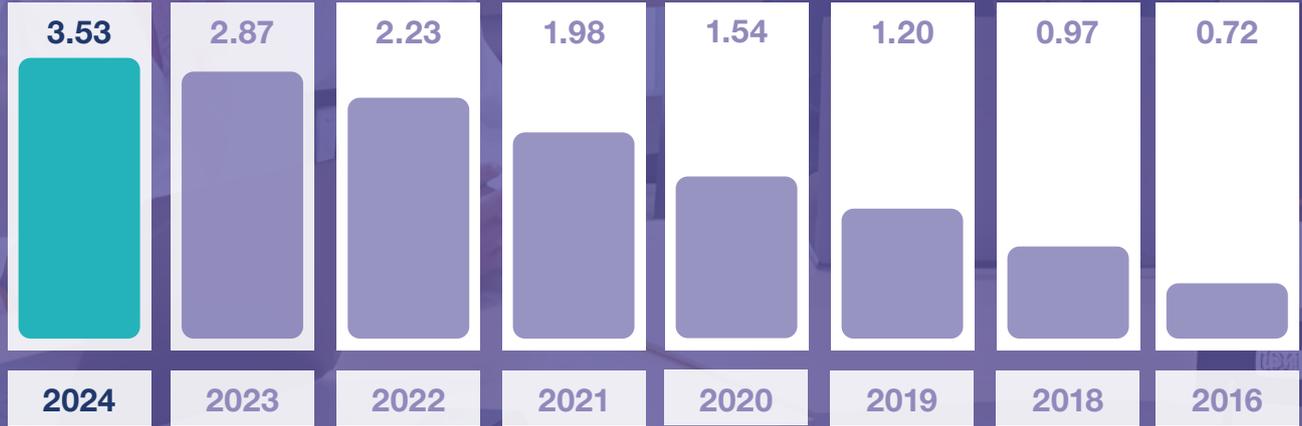
بفضل هذا التطوير؛ أصبحت أصول الصندوق التي تحت إدارته تنمو بوتيرة متسارعة، وتدفع نحو توفير العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، عبر تأسيس شركات في قطاعات استراتيجية متنوعة.

تأسس صندوق الاستثمارات العامة في عام 1971، ومنذ ذلك الوقت كان مُساهمًا في تمويل المشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية للمملكة، وعلى مدى العقود التالية، دعم مسيرة التنمية، إلا أن دوره ظل محدودًا مقارنة بإمكاناته؛ لتأتي رؤية السعودية 2030، دافعة إلى تفعيل دوره الاقتصادي والتنموي، بإعادة هيكلة الصندوق؛ ليكون مُحركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، ويقود جهود تنويع الاقتصاد الوطني، بعيدًا عن النفط؛ ليشهد الصندوق رحلة تحولية طموحة، عززت من تأثيره على



نمو الأصول تحت الإدارة

القيمة (تريليون ١٠٠٠)



عدد الشركات المنشأة

13 قطاعًا استراتيجيًا يستثمر فيه الصندوق

2024

93

شركة

2021

45

شركة

عدد فرص العمل

2024

1.1

مليون
فرصة عمل
مباشرة وغير مباشرة

2021

77,700

فرصة عمل
مباشرة وغير مباشرة

وامتد دور الصندوق القيادي نحو تطوير قطاع إدارة الأصول؛ لتشهد المملكة نموًا ملحوظًا في عدد مديري الأصول بوصولهم إلى أكثر من 130 مدير أصول؛ ليكون مُساهمًا في جذب عدد من مدراء الأصول العالميين للمملكة، ومن أبرزهم على سبيل المثال بلاك روك، وبروكفيلد، وستيت ستريت، وقولدمن ساكس. وبالشراكة مع سي بي أو بي، وميزوهو، وستيت ستريت؛ أطلق الصندوق استراتيجية صناديق المؤشرات المتداولة في بورصات عالمية (طوكيو، وهونغ كونغ، وشانغهاي، وشنزين، ولندن، وفرانكفورت)، وهو ما يأتي بهدف دعم تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى السوق المالية السعودية، وتعزيز السيولة فيه. كما أطلق أيضًا حملة مدراء الأصول، بعقد عدد من المنتديات محليًا ودوليًا بالشراكة مع مبادرة مستقبل الاستثمار؛ ليكون ذلك داعمًا لاستكشاف آفاق جديدة لقطاع إدارة الأصول.

نمو عدد مديري الأصول



تعزيز لأصول الصندوق وقدراته الاستثمارية

الصندوق في تأمين تسهيلات ائتمانية من خلال التعاون مع مؤسسات مالية عالمية؛ مما يعكس قوته المالية والائتمانية، ويوفر له مرونة أكبر في تنفيذ مشروعاته الاستثمارية. يأتي ذلك تجسيدًا للجهود التي تهدف إلى تعظيم أصول الصندوق وتنمية عوائده الاستثمارية، بجانب تقوية المركز المالي والتصنيف الائتماني؛ للمضي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للصندوق، المتمثلة في تطوير قطاعات جديدة، وبناء شركات اقتصادية، وتوطين التقنيات والمعرفة، بالإضافة إلى استحداث المزيد من الوظائف؛ بما يعزز استدامة النمو الاقتصادي.

في إطار الجهود لتعزيز قدرات الصندوق؛ للقيام بدوره في دعم النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية الشاملة، أعلن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ورئيس مجلس إدارة الصندوق - حفظه الله - عن إتمام نقل 8% من إجمالي الأسهم المصدرة لشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)، من ملكية الدولة إلى محافظ استثمارية مملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة. وفي إطار استراتيجيته لتعزيز استقراره المالي ودعم استثماراته التوسعية؛ نجح



aramco





إتمام نقل 8% من أسهم أرامكو السعودية



82.186%

نسبة الأسهم المملوكة
للدولة بعد عملية النقل

تسهيلات ائتمانية بقيمة 15 مليار دولار

◆ تُعادل ما قيمته **56.25 مليار** \$ ◆ بتعاون مع تحالف دولي مكوّن يضم
23 مؤسسة مالية من حول العالم

مكانة اقتصادية واستثمارية بين الرواد

اقتصادي واستثماري متنامي على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، بالإضافة إلى دوره الذي يدفع نحو مزيد من التقدم واكتشاف الفرص وتطويرها في قطاعات استراتيجية وواعدة، وتعظيم أثرها في دعم نمو الاقتصاد غير النفطي، وذلك عبر جذب الاستثمارات، وتعزيز التعاون والشراكات الدولية؛ بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

منجزات عالمية لصندوق الاستثمارات العامة، عززت مكانته كأحد أكبر شركات إدارة الأصول وصناديق الثروة السيادية؛ إذ تصدرت العلامة التجارية للصندوق قائمة الأعلى قيمة بين نظرائه، وفقًا لتقرير "براندي فاينانس". كما حصل على جوائز عالمية ضمن مؤتمر الشرق الأوسط للسندات والقروض 2024. يأتي ذلك نتيجة لأعمال واستثمارات الصندوق التي أثرت إيجابًا في إحداث حركة ونشاط



صندوق
الاستثمارات
العامة
PUBLIC
INVESTMENT FUND





الأعلى قيمة بين صناديق الثروة السيادية حول العالم بحسب تقرير لـ "براندي فاينانس"

- تصدرت العلامة التجارية لصندوق الاستثمارات العامة قائمة العلامات التجارية الأعلى قيمة
- 1.1 مليار دولار أمريكي قيمة العلامة التجارية لصندوق الاستثمارات العامة

4 جوائز حصل عليها صندوق الاستثمارات العامة

خلال مؤتمر الشرق الأوسط للسندات والقروض 2024

- أفضل صفقة في أسواق رأس المال الإسلامية
- أفضل صفقة صكوك
- أفضل فريق خزانة وتمويل
- أفضل صفقة صكوك

تمكين للقطاع الخاص

الصندوق بشكل متصاعد، إلى جانب الفرص التي يُقدمها الصندوق عبر منصة القطاع الخاص، وبرامج التأهيل والتدريب للمقاولين والشركات الصغيرة والمتوسطة. هذه الجهود تسهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، التي تهدف إلى رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65%، وتوسيع دوره في التنمية الاقتصادية، ودعم الابتكار، وتعزيز تنافسية القطاعات المختلفة في المملكة.

شركات وتعاونيات في العيـد من المجالات، يعقدها صندوق الاستثمارات العامة مع القطاع الخاص؛ بهدف تمكين نموه وتوسعه، وتعزيز فرصه الاستثمارية، من خلال محفظة استثماراته وشركاته، لاسيما المشاريع الكبرى، مثل نيوم، والقدية، والبحر الأحمر، وروشن، الدرعية؛ إذ ساهمت في دعم وتنمية المحتوى المحلي بشكل ملحوظ، عبر إشراك القطاع الخاص في جميع مراحل تنفيذ المشاريع. ويظهر الأثر في نمو المحتوى المحلي في مشاريع





رحلة تنمية المحتوى المحلي

في مشاريع صندوق الاستثمارات العامة



* النطاق المتوقع لمساهمة الصندوق والشركات التابعة له في المحتوى المحلي
** النطاق المتوقع لمساهمة الصندوق والشركات التابعة له في المحتوى المحلي



شراكة فاعلة

منصة القطاع الخاص

فرصة
مقدمة **200+**
قيمة
الفرص **40+**
مليار **ر.س.**

منصة التأهيل المسبق للمقاولين

شركة سعودية تأهلت للعمل
مع شركات الصندوق **300+**

تأهيل وتدريب الشركات الصغيرة والمتوسطة

شركة مستفيدة لتأهيلها للعمل
مع شركات الصندوق **200+**



توسع في توطين صناعة السيارات الكهربائية

صناعة السيارات الكهربائية، وذلك عبر شركة "سير" التي بدأت أعمال إنشاء مجمعها الصناعي في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية؛ إذ تُساهم في تمكين الابتكار، وتوطين صناعة السيارات والتقنيات المتقدمة؛ بما يُعد تحقيقاً للأهداف الاستراتيجية لقطاع الصناعة في المملكة، عبر تعزيز دوره في قيادة النمو الاقتصادي، وتوليد الفرص الممكنة في الوظائف والاستثمار.

يعمل صندوق الاستثمارات العامة بصفته مُحركًا للاقتصاد السعودي، ويتجاوز دور الصندوق الاستثمار؛ ليمتد نحو إطلاق قطاعات جديدة، والاستثمار في القطاعات ذات الأولوية الوطنية؛ بما يُمكن من تنميتها وتطويرها؛ لتكون جزءًا رئيسيًا من رحلة نمو القطاع غير النفطي، ومُحفزًا لجهود التنويع الاقتصادي، وقد اتجه الصندوق في رحلته لتحقيق ذلك إلى الاستثمار في قطاع واعد واستراتيجي يتمثل في



سير أول شركة سعودية

لصناعة السيارات الكهربائية تبدأ إنشاء مجمعها

◆ مليون م² مساحة المجمع

◆ 5 مليارات \$ قيمة عقد البناء

◆ يقع في مجمع الملك سلمان لصناعة السيارات داخل مدينة الملك عبدالله الاقتصادية

◆ يحتوي على مناطق شاملة لجميع مراحل التصنيع



تطوير صناعة القهوة: نمو اقتصادي واجتماعي مستدام

يُشكّل المصنّع حجر أساس في جهود الشركة السعودية للقهوة الساعية إلى توسيع إنتاج البن من خلال معالجة وتعبئة حبوب البن وفقًا لمعايير عالية الجودة، وتعزيز سلاسل الإمداد، وتمكين المزارعين المحليين عبر خلق فرص عمل، وتوفير البرامج التدريبية.

ويُرسي مصنّع الشركة السعودية للقهوة معيارًا جديدًا في صناعة القهوة على مستوى المنطقة، حيث يتبنّى تقنيات الذكاء الاصطناعي وأدوات الأتمتة المتقدمة، كما يلتزم بأعلى معايير الاستدامة، بما يسهم في ضمان استدامة صناعة القهوة في المملكة، وتعزيز قدراتها التنافسية عالميًا.

تُعد القهوة موروثًا ثقافيًا في مناطق المملكة كافة، وتتميز المرتفعات الجنوبية منها بزراعة أجود أنواع البن الذي يُمثل تراثًا أصيلًا يعتز به الأهالي، وفي إطار الجهود الساعية إلى تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 وتعزيز الإنتاج المحلي، بدأت الشركة السعودية للقهوة، إحدى شركات الصندوق، في بناء مصنعها الرئيسي في منطقة جازان في مايو 2024، بمساحة تصل إلى 30,000 م²، ويُتوقع أن تبدأ العمليات التشغيلية للمصنّع في الربع الرابع من عام 2025، وسيكون مجهزًا بأحدث التقنيات وخطوط الإنتاج لتلبية الطلب المحلي والإقليمي المتزايد.



حول مصنع الشركة السعودية للقهوة

تاريخ افتتاح المصنع

من المقرر بدء العمليات التشغيلية للمصنع في الربع الرابع من عام 2025.

مساحة المصنع وموقعه

يمتد المصنع على مساحة 30,000 م²، ويقع على بُعد 5 كيلومترات من ميناء جازان.

الطاقة الإنتاجية للمصنع

يستهدف المصنع إنتاج 27,000 طن من البن الأخضر، و9,000 طن من البن المحمص سنويًا، مع إمكانية التوسع مستقبلاً.

المزايا التقنية

يتضمن المصنع خطوط إنتاج مؤتمتة بالكامل باستخدام أنظمة ذكاء اصطناعي متطورة، لمراقبة الجودة والكفاءة.

الاستدامة

تعتمد عمليات المصنع على تقليل الكربون، وإدارة النفايات، وتعزيز كفاءة الطاقة.

تنويع الاقتصاد المحلي

يُمثل المصنع خطوة نوعية في تنمية قطاع القهوة كجزء من مساعي المملكة لتنويع الاقتصاد المحلي، من خلال استثمار الموارد الزراعية.

القطاع الخاص.. توسع يقتنص فرص الاستثمار

تزايد لأهمية القطاع الخاص

الوطني للتنافسية بهدف تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وإزالة العقبات التي تعيق النمو الاقتصادي. مع انتقال المملكة إلى المرحلة التالية، المتمثلة في جذب الاستثمارات وتمكين القطاع الخاص؛ أطلقت الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، وتضمنت المرحلة تشريعات جديدة، مثل نظام الاستثمار الجديد، الذي ساعد على إيجاد بيئة محفزة، ودفع إلى تسهيل دخول الشركات الأجنبية.

وشهدت هذه الفترة أيضًا؛ ارتفاعًا كبيرًا في حجم الاستثمارات في قطاعات واعدة، ومنها السياحة، والترفيه، والتقنية، ما أدى إلى زيادة عدد المستثمرين الدوليين بمقدار عشرة أضعاف مقارنة بعام 2016. كما توسعت الشركات بين القطاعين العام والخاص في مجالات البنية التحتية، والطاقة، والصحة؛ ليجد القطاع الخاص دورًا أكبر في التنمية. وقد تسارع نمو الاستثمارات، وبدأت ملامح تنويع الاقتصاد بالظهور بوضوح؛ فارتفعت قيمة الاستثمارات غير النفطية من

لقد كان القطاع الخاص شريكًا مهمًا في تحقيق التنمية منذ نشأة المملكة، وتنامى دوره يومًا بعد يوم، مع تزايد الفرص التجارية والاقتصادية، وظهور تحديات يتحتم فيها مشاركة المستثمرين، وإقامة الكيانات والمنشآت التجارية والصناعية، وجاءت رؤية السعودية 2030؛ لتبدأ رحلتها التحولية، واضعة القطاع الخاص ركنًا رئيسيًا لتحقيق أهدافها الاستراتيجية بتنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على النفط؛ لتجعل هدفها رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40% إلى 65% بحلول عام 2030.

تتواءم مراحل التحول للقطاع الخاص مع مراحل تنفيذ رؤية السعودية 2030؛ إذ تركزت الجهود في المرحلة الأولى على تأسيس قاعدة صلبة، ووضع الإصلاحات اللازمة لدعم القطاع الخاص، من خلال إطلاق برنامج تيسير لتحسين بيئة الأعمال، الذي نفذ أكثر من 900 إصلاح تنظيمي، سهلت إجراءات الاستثمار وجذبت المستثمرين. بالإضافة إلى ذلك؛ أنشئ المركز

كما شهدت هذه الفترة توسع دور المناطق الاقتصادية الخاصة، الأمر الذي يُعد حافراً للمستثمرين الدوليين، بما يُعزز القدرة التنافسية للمملكة عالمياً.

كما تتضمن المرحلة الثالثة مع اقتراب عام 2030، تركيز الجهد على تعزيز استدامة القطاع الخاص واستقلاليته، مع تقليل الاعتماد على الدعم الحكومي المباشر، وضمان استمرار الفرص، في ظل مواصلة المملكة رحلتها في تنفيذ الخطط الاقتصادية؛ إذ ستركز على التصنيع المتقدم، والذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي؛ مما سيعزز مكانة القطاع الخاص بوصفه داعماً للنمو الاقتصادي، بوصوله إلى المستهدف الخاص به، وهو مساهمته بنحو 65% في الناتج المحلي الإجمالي.

354 مليار ٪ في 2020 إلى 797 مليار ٪ في 2023 متجاوزة المستهدفات.

وقد ساعد نمو القطاع الخاص في هذه الفترة بتخفيض معدل البطالة ليحقق مستهدفه قبل أوانه عند 7% بحلول 2030، في حين ارتفعت نسبة مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل إلى 36%، متجاوزة الأهداف المحددة. إلى جانب نمو المحتوى المحلي، الذي وصلت نسبة مساهمته في مشاريع صندوق الاستثمارات العامة إلى 47% بحلول 2023؛ مما عزز دور الشركات المحلية في تنفيذ المشاريع الكبرى التي يُديرها الصندوق ضمن محفظته.

تتجسد المرحلة الثالثة بدخول مرحلة التنفيذ الكامل للمشاريع العملاقة، حيث يُشارك القطاع الخاص في مشاريع كبرى، مثل نيوم والقدية، والبحر الأحمر، وهو ما يوفر الكثير من الفرص أمامه.

وجهة استثمارية عالمية

الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحسب صندوق النقد الدولي على مستوى دول مجموعة العشرين.

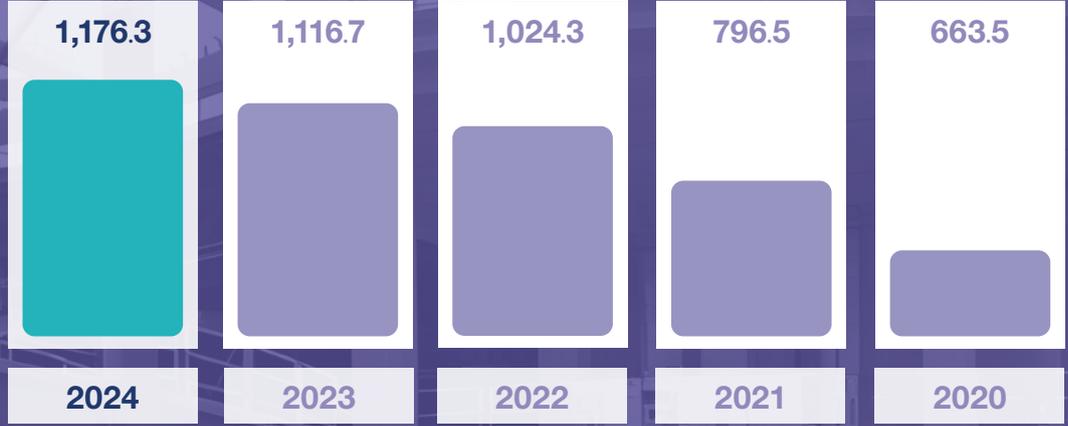
تُشير المنجزات المختلفة إلى أنّ المملكة خلال الأعوام الأخيرة سجلت نجاحات نوعية، تعكس خطواتها الطموحة؛ حيث أصبحت فضاءً جذابًا للاستثمارات الأجنبية، وأبرزت تقدمًا ملحوظًا في المؤشرات العالمية والإقليمية للاستثمار. كل ذلك وأكثر؛ يؤكد على صلابته واستقرار الاقتصاد السعودي وتنافسيته على المستوى العالمي.

أصبحت المملكة وجهة استثمارية بارزة على مستوى العالم؛ بفضل حزمة من المبادرات والإصلاحات الهيكلية الشاملة، التي أثبتت دعائم قاعدة اقتصادية متينة، داعمة لنمو الأعمال، واستقطاب الاستثمارات العالمية من مختلف أنحاء العالم؛ حيث ارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت الاسمي، بمساهمة من تكوين رأس المال الثابت غير الحكومي، ما يُعد مؤشرًا على نمو وجاذبية البيئة الاستثمارية وثقة القطاع الخاص فيها، الأمر الذي حفز نمو الاستثمارات الأجنبية، وقد نالت المملكة المرتبة السادسة عالميًا في إجمالي

نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت الاسمي



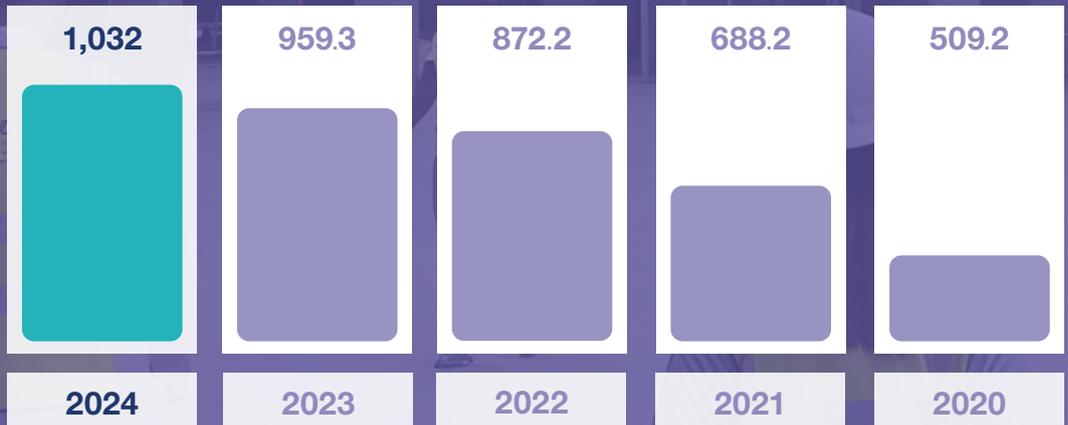
القيمة (مليار جنيه)



نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت الاسمي للقطاع غير الحكومي



القيمة (مليار جنيه)



يُعد من المؤشرات الاقتصادية التي تقيس تطور الاقتصاد وقدرته على التوسع والإنتاج في المستقبل. ويمثل هذا المؤشر بيان بحجم الاستثمارات التي تُضخ في الاقتصاد، وذلك في شكل أصول ثابتة تُستخدم في الإنتاج لفترة طويلة الأجل.

يقيس هذا المؤشر تطور القطاعات غير الحكومية في الاقتصاد، من خلال بيان حجم الاستثمارات التي تضخها هذه القطاعات في الاقتصاد على شكل أصول ثابتة.

نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد



القيمة (مليار ٲ)



انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الاقتصاد



القيمة (مليار ٲ)





السادسة على مستوى دول مجموعة العشرين

ترتيب المملكة في إجمالي الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي
الإجمالي بحسب صندوق النقد الدولي

بيئة إيجابية مزدهرة

ظل التمكين والازدهار الذي يحظى به، وهو ما انعكس إيجاباً على ترتيب المملكة في المؤشر، كما أنّ ذلك يُشير إلى ما يتمتع به السوق السعودي من طلب محلي قوي، وهو الأمر الذي يدفع إلى استمرار تصاعد مستويات الإنتاج.

تجسيدا لبيئتها الرائدة والممكنة التي تُحفز نمو القطاع الخاص؛ جاءت المملكة في مقدمة دول مجموعة العشرين، من حيث الأداء الأعلى لمؤشر مديري المشتريات، ويُعزى هذا إلى ما تشهده المملكة من تطوير للقطاع غير النفطي، بالإضافة إلى الأداء الإيجابي للقطاع الخاص عبر اقتناص فرص النمو، في





الثانية بين دول مجموعة العشرين

ترتيب المملكة في مؤشر مديري المشتريات

55.2 نقطة المتوسط للربع
الثالث من عام 2024

56.3 نقطة في سبتمبر
من عام 2024

تجاوز مستهدف عدد المقرات الإقليمية للشركات العالمية

571
شركة

2024

500
شركة

المستهدف لعام 2030

تشريعات إصلاحية قادت لنمو تجاري

التقنية، والخدمات اللوجستية، والترفيه، والتعدين، والتجارة الإلكترونية؛ وهو الأمر الذي يُعزز النمو الاقتصادي للمملكة، ويُشجع على استقطاب المستثمرين من خارج المملكة.

انعكست هذه الإصلاحات إيجابًا على تنامي التراخيص الاستثمارية، والسجلات التجارية للشركات، بما في ذلك السجلات الأجنبية، وبمعدلات ملحوظة في مختلف القطاعات، وشهد الامتياز التجاري أيضًا نموًا كبيرًا خلال ثلاثة أعوام فقط. وامتد أثر الإصلاحات إلى ترسيخ مناخ المنافسة في قطاع الأعمال، وضمان تحقيق العدالة وتشجيعها؛ بما يدعم توفير حرية العمل وتشجيع دخول المستثمرين والمنشآت التجارية للسوق السعودي، ويُثبت ذلك طلبات التركيز الاقتصادي التي تسمح للمنشآت بالاندماج والاستحواذ، وفق آليات وضوابط أدها نظام المنافسة في المملكة.

دفعت التشريعات التجارية عجلة تقدم قطاع الأعمال في المملكة؛ حيث ساهمت في تحديث الإطار التنظيمي الذي أوجد مُحيطًا استثماريًا مرئيًا وجاذبًا، وساعد على تهيئة أرض خصبة لتشجيع العمل الحر، وريادة الأعمال، والنشاط التجاري بصفة عامة، وقد اهتمت الإصلاحات الجديدة أيضًا، بتوفير الممكّنات التي تسهل تأسيس الشركات وإدارتها، وتحفيز أنشطة الامتياز التجاري، والاستفادة من البنية التحتية المهيأة، بتوافر مناطق اقتصادية متطورة، تُمثل حاضنة ممكّنة لمجتمع الأعمال، وداعمة لتوسعهم ونموهم وفق أحدث المواصفات العالمية تقدمًا؛ فهذه المناطق مُجهزة ببنية رقمية متقدمة، وتضع قيم الاستدامة عنصرًا رئيسيًا في منظومة قيمها؛ مما يوفر بيئة مشجعة على الابتكار والاستثمار؛ ليكون القطاع الخاص مُمكنًا وقويًا، ويتعظم أثر أدواره في بناء اقتصاد مزدهر ومتنوع، وتنمية القطاعات الواعدة مثل

نمو السجلات التجارية القائمة



2024

2023

1.6

مليون سجل تجاري

1.4

مليون سجل تجاري

%41

منها لسيدات أعمال

%40

منها لسيدات أعمال



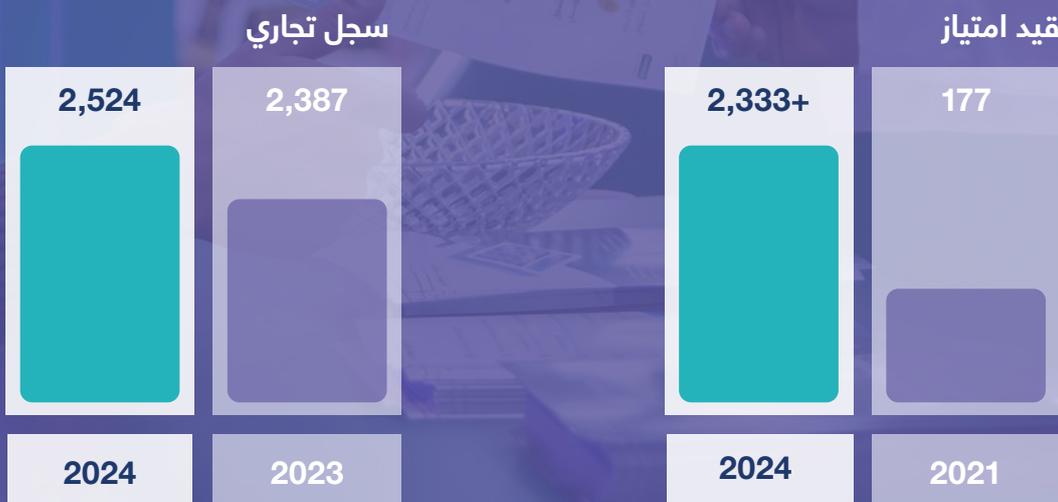
نمو سجلات الشركات منذ بدء نظام الشركات الجديد



نمو السجلات التجارية القائمة للشركات الأجنبية



نمو الامتيازات التجارية خلال 3 أعوام

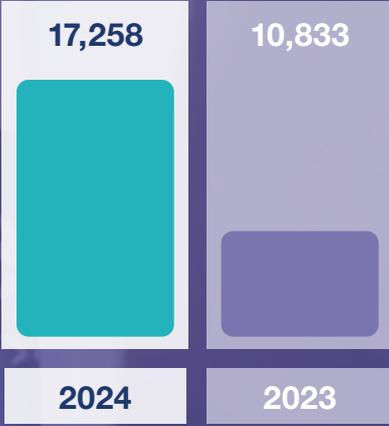


أبرز القطاعات الواعدة نموًا في السجلات التجارية نمو السجلات التجارية القائمة:



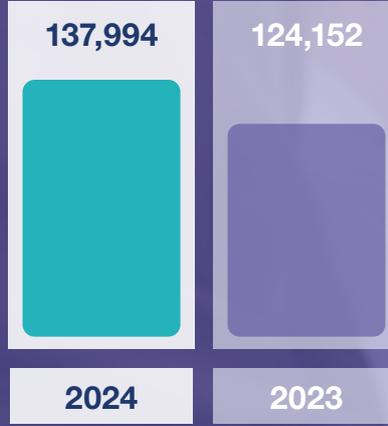
الخدمات اللوجستية

سجل تجاري



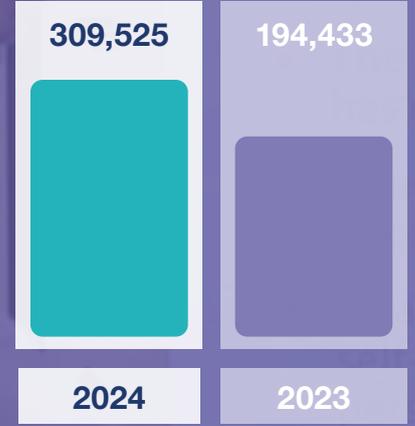
أنشطة المطاعم وخدمات الأطعمة المتنقلة

سجل تجاري



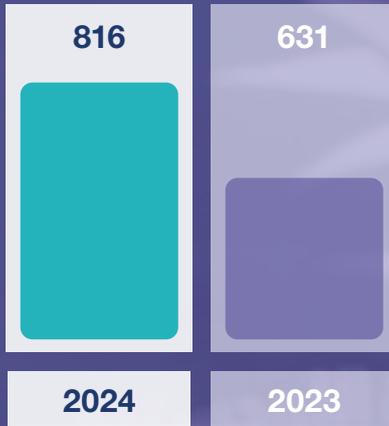
تشبيد المباني

سجل تجاري



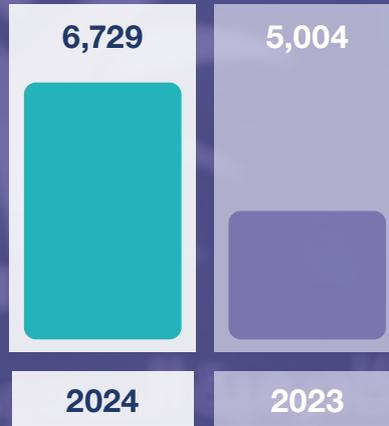
صناعة ألواح الطاقة الشمسية وأجزائها

سجل تجاري



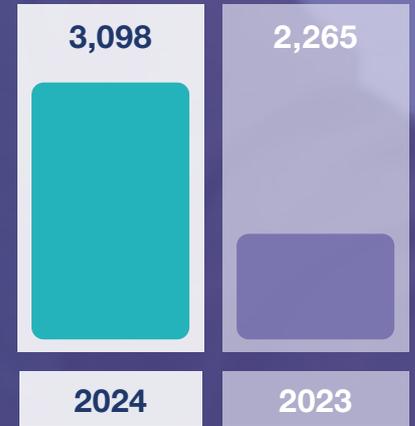
تنظيم الرحلات السياحية

سجل تجاري



خدمات الحوسبة السحابية

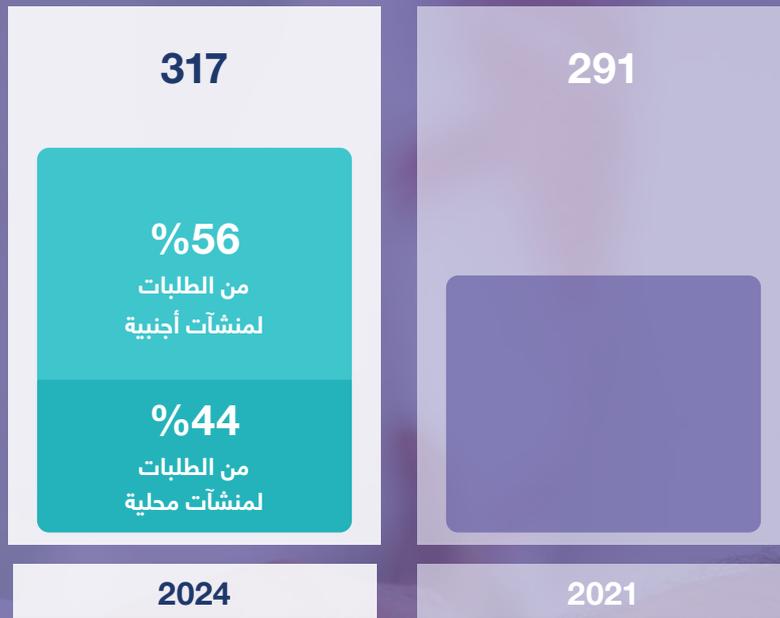
سجل تجاري



طلبات التركيز الاقتصادي في المملكة

تتيح الطلبات للمنشآت الاندماج والاستحواذ والمشاركة وفق آليات محددة وضعها النظام، ما نتج عنه نموًا لافتًا بنسبة 9% من عام 2021 حتى عام 2024

طلبًا





مسرعات أعمال لدعم نمو الشركات الناشئة

الخبرات وتنمية المهارات ضمن برامجها، ولا يقتصر دورها على التدريب فقط؛ بل تعمل أيضاً على الربط بالمستثمرين.

نتج عن هذه البيئة المحفزة؛ أن نمت قيمة الدعم التمويلي للقطاع، ونُفِذَت العديد من البرامج التي ساهمت في تخريج منشآت، وتدريب رواد الأعمال، في التقنية المالية، والألعاب، الإلكترونية، والبرمجة، والصناعة، والتعدين، والخدمات اللوجستية، وغيرها من المجالات الأخرى؛ بما دفع نحو نمو القطاع الخاص، وتوسيع أثره في تنويع الاقتصاد؛ ليكون داعماً لتوليد الوظائف وفرص الاستثمار، وتمكين ريادة الأعمال، بالإضافة إلى الاستفادة من عقول الشباب في تحقيق أحلامهم وطموحاتهم، جنباً إلى جنب مع أهداف التنمية المستدامة والشاملة، التي تدعم الاقتصاد الوطني.

تأتي المنشآت الصغيرة والمتوسطة كأحد المكونات للقطاع الخاص، وتوفر المملكة لها بيئة مشجعة على الابتكار والتوسع؛ مما يعزز نمو القطاع الخاص بشكل عام.

ومن أجل تسريع نمو هذه المنشآت؛ برزت العديد من المبادرات، ومنها إنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي جاءت بمنظومة لتمكين هذه المنشآت ورواد الأعمال، وتقديم التمويل المالي والدعم الفني، ومن ذلك على سبيل المثال بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج كفالة، والشركة السعودية للاستثمار الجريء. وتظهر كذلك مسرعات الأعمال، والمعسكرات التدريبية، كأثلة على الممكنات الرئيسية في هذا القطاع؛ إذ تُسهم في تعزيز الابتكار، وتشجيع رواد الأعمال والشباب للاستفادة من



مشوار الألف ميل يبدأ بخطوة

إقامة النسخة الثالثة للمعسكر التدريبي لرواد الأعمال من برنامج ألف ميل

◆
500+

رائد أعمال مُشارك في
قطاعات الصناعة والتعدين
والخدمات اللوجستية

◆
40+

خبير مُشارك بتقديم جلسات
استشارية لرواد الأعمال

◆
16+

جهة عارضة من القطاع
الخاص والحكومي قدمت
خدماتها للمستفيدين

◆
54+

ورشة تدريبية في مجالات
متعددة تبني معرفة رواد
الأعمال وتثري رحلتهم الريادية

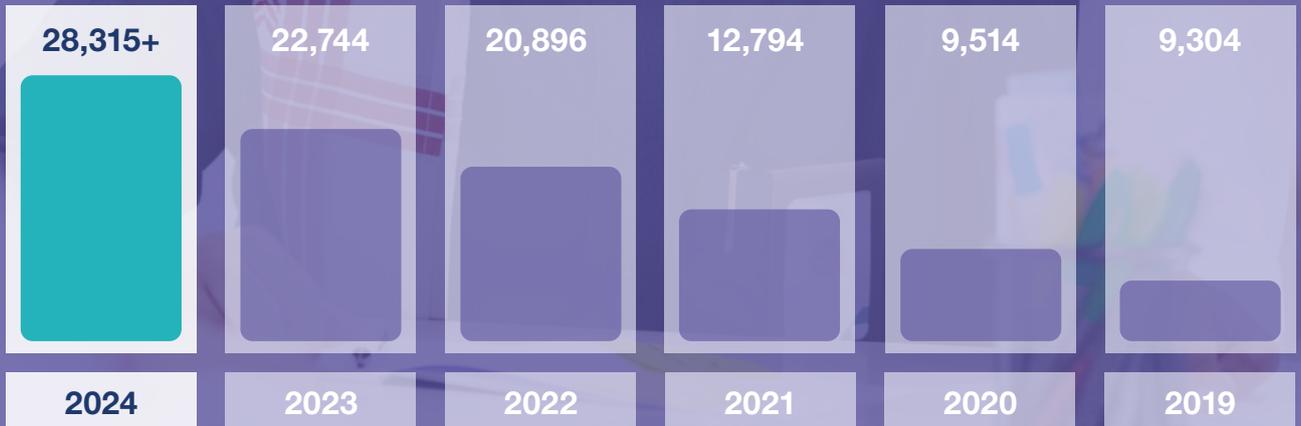
نمو قيمة التسهيلات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من البنوك وشركات التمويل

القيمة (مليون ٳ)



قيمة الاستثمارات في مجال الملكية الخاصة والاستثمار الجريء

القيمة (مليون ٳ)



1+ مليار ₪

إجمالي قيمة التمويل عبر برامج بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة حتى يوليو 2024

4,885

منشأة مستفيدة
من بوابة التمويل

45+

شريكًا تمويليًا
في بوابة التمويل

945

منشأة
مستفيدة

210+

استشارات مقدمة
من خلال خدمة
المستشار الائتماني

28+ مليار ₪

إجمالي التمويل
من بوابة التمويل

105 مليارات ₪

قيمة الدعم لنمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة المقدم من برنامج "كفالة"

34+

منشأة شملها الدعم

المملكة تحتضن رواد الأعمال من مختلف أنحاء العالم

ضمن جهود مركز الإقامة المميزة لتنمية قطاع ريادة الأعمال

14

جنسية مختلفة

38

رائد أعمال

مشاريع تخصيص في قطاعات متنوعة

منذ إطلاق برنامج التخصيص وحتى نهاية عام 2024

عقود لنقل ملكية
الأصول

9

عقد شراكة بين
القطاعين العام والخاص

56



التعدين ثروة ثمينة تُحقق التنوع

وتيرة نمو متسارعة

وتزايد الاهتمام بالقطاع التعديني في المرحلة الثانية، التي شهدت فيها المملكة طفرة النفطية (1970 - 2000)، فأطلقت مشاريع بحثية بالتعاون مع شركات عالمية للبحث عن المعادن الأساسية والنادرة، كما بدأت المملكة في استغلال خامات البوكسايت والفوسفات، وجاء تأسيس شركة معادن في نهاية التسعينات الميلادية؛ بهدف قيادة تنمية القطاع وتنظيمه.

منذ تأسيسها، بدأت المملكة في استكشاف واستغلال ثرواتها المعدنية؛ ليمر القطاع التعديني بأربع مراحل زمنية، كل مرحلة منها اعتمدت على ما قبلها، بخطوات سعت إلى ترسيخ التكامل بينها. تمثلت المرحلة الأولى في الفترة ما قبل طفرة النفطية (1930-1970)، عبر جهود استكشافية وإمكانات بسيطة ومحدودة، وتأسست خلال هذه الفترة مصلحة الأشغال العامة، التي عملت على دراسة المعادن السطحية، ليأتي بعدها تأسيس وزارة البترول والثروة المعدنية.



الاستثمار التعدين، الذي ساهم في تعزيز جاذبية المملكة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التعدينية. ومن بين الجهود الممكنة بدأت المملكة بتنفيذ أكبر مسح جيولوجي على مستوى العالم والذي استغرق سبع سنوات، مع الإشارة إلى أنّ كل هذه الجهود تأتي متوائمة مع المبادئ والمعايير التي تحرص عليها المملكة، والمتجسدة في تعزيز الاستدامة والمحافظة على البيئة، ودعم تنمية المجتمع المحلي.

أفضى كل ذلك؛ إلى أن يُصبح التعدين اليوم رافدًا اقتصاديًا أساسيًا، وركيزةً ثالثة للاقتصاد؛ إذ ارتفعت تقديرات الثروة المعدنية في المملكة؛ لتصل إلى ما يُقدر بـ 9.4 تريليونات \$، وسجلت الاستثمارات والتراخيص التعدينية نموًا مُلفتًا؛ بفضل سرعة إصدار التراخيص للمستثمرين مقارنةً بمعظم دول العالم؛ حيث يقترب أن يُصبح الوقت المستغرق لإصدار التراخيص في القطاع من 90 يومًا، وهو ما يُرسخ مكانة المملكة؛ لتكون مركزًا تعدينيًا على المستوى الدولي.

وأنت المرحلة الثالثة التي امتدت بين عامي (2000-2015)؛ لتتطور البنية التحتية للتعدين بمشاريع مثل مدينة رأس الخير الصناعية، بجانب جذب الاستثمارات الأجنبية، وازدهار الصناعات المرتبطة بالتعدين، ومنها على سبيل المثال استخراج وتصنيع معادن الألمنيوم والفوسفات، وغيرها.

ومع إطلاق رؤية السعودية 2030 في عام 2016، بدأت المرحلة الرابعة ورحلة التحول النوعي لقطاع التعدين؛ إذ استشرفت الرؤية بأنّ هناك فرص وفيرة وثمانية في القطاع لم تُستغل بعد، وهو ما دفع إلى تحديده كهدف استراتيجي؛ ليكون الركيزة الثالثة للاقتصاد السعودي، وقد جاءت العديد من المبادرات والممكنات، التي قامت بإصلاح البيئة التعدينية؛ بغرض تحفيز نمو القطاع، ومن ذلك؛ إطلاق الاستراتيجية الشاملة لقطاع التعدين، واستحداث وزارة الصناعة والثروة المعدنية، وإنشاء برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، بجانب إصدار نظام

رحلة التعدين منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

2016	◆ تقييم الثروات المعدنية بقيمة 4.9 تريليون ٴ
2017	◆ أولى خطوات البدء في الاستراتيجية الشاملة للتعدين
2018	◆ إطلاق الاستراتيجية الشاملة لقطاع التعدين
2019	◆ استحداث وزارة الصناعة والثروة المعدنية ◆ إطلاق منصة التعدين
2020	◆ تطبيق نظام الاستثمار التعديني ◆ تأسيس الشركة السعودية لخدمات التعدين (إسناد)
2021	◆ بداية مشاريع مبادرة البرنامج العام للمسح الجيولوجي ◆ إطلاق قاعدة البيانات الجيولوجية الوطنية
2022	◆ إطلاق أول منافسة علنية على رخصة كشف ◆ تنظيم أول مؤتمر تعدين دولي في الرياض
2023	◆ تدشين حاضنة الاستكشاف (نثري) ◆ تأسيس شركة منارة المعادن للاستثمار ◆ تقديم حوافز استكشافية قيمتها نحو 682.5 مليار ٴ ◆ إنشاء صندوق التعدين
2024	◆ ارتفاع حجم الثروات المعدنية إلى 94 تريليون ٴ ◆ إنشاء البرنامج الوطني للمعادن ◆ إطلاق منصة التعدين 20 ◆ إنشاء البرنامج الوطني للمعادن ◆ 1.5+ تريلون ٴ قيمة الاستثمارات ◆ بنهاية شهر يناير



المملكة الأسرع نموًا عالميًا لقطاع التعدين خلال خمس سنوات ماضية (2018-2023)

بحسب التقييم العالمي لمخاطر الاستثمار في قطاع التعدين الصادر عن "MineHutte" بالتعاون مع مايننغ جورنال

2 ترتيب المملكة في بيئة
منح التراخيص التعدينية عالميًا

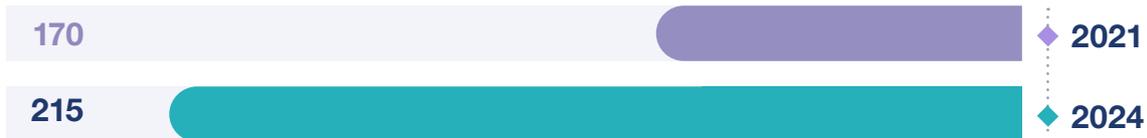
1 ترتيب المملكة من حيث
النمو الأسرع في البيئة
الاستثمارية لقطاع تعدين

المملكة ضمن
أفضل دول التعدين عالميًا
في الأطر التشريعية واللوائح
التنظيمية

ضمن أفضل **10** دول
عالميًا في مؤشر السياسات
المالية

رخصة

نمو عدد الرخص الاستغلال للتعدين



تسارع أعمال المسح الجيولوجي





بيئة تعدينية جاذبة

المنافسة التعدينية الأضخم على مستوى المملكة

عرضًا 30 •
مستلمًا

شركة محلية 18 •
ودولية متنافسة

6 •
مواقع تعدينية تحتوي على معادن ثمينة، مثل الذهب والفضة والنحاس والزنك

نمو التراخيص التعدينية منذ صدور نظام الاستثمار التعديني 

القيمة (رخصة)

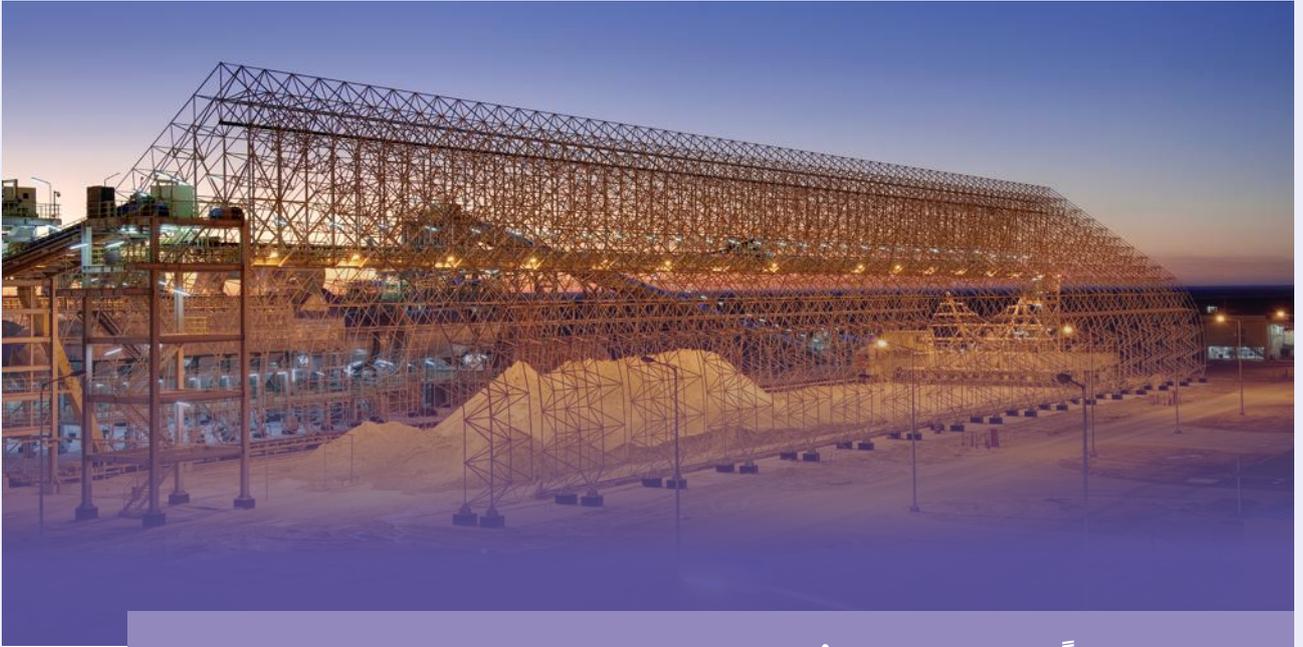
2,355

2023

2,401

2024

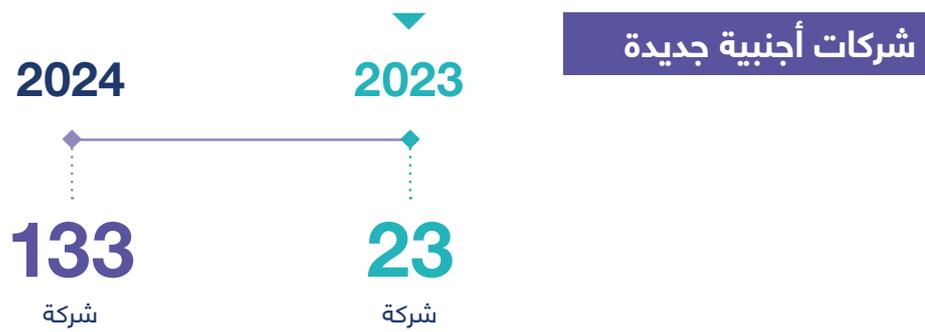
قبل نظام الاستثمار التعديني ◀ 224 رخصة



تحفيزاً لنمو الاستثمارات التعدينية

- 7 رخص تعدينية مطروحة في الربع الثالث من عام 2024
- تخصيص مجمعين في محافظة بيشة بمنطقة عسير

شركات تُنعش القطاع التعديني



شركات داعمة في نشاطات مثل الحفر والاستشارات والمختبرات

290 شركة محلية وأجنبية

مركز عالمي للموارد التعدينية

تنتشر مشروعات إنتاج الفوسفات في مدينة وعد الشمال، وهي تُشكّل مشاريع تنافسية، تضع المملكة في مصاف الدول الرائدة عالميًا في إنتاج وتصدير هذا المعدن الثمين، وهو ما يفتح آفاقًا أوسع لنمو الاستثمارات التعدينية في شمال المملكة، الأمر الذي يُسهم في تمكين أبناء المنطقة، عبر الاستفادة من الوظائف التي توفرها هذه الاستثمارات، إلى جانب تحفيز النشاط الاقتصادي والتجاري.

مدن المملكة زاخرة بالفرص التعدينية وغنية بالمعادن الثمينة، وتعد منطقة الحدود الشمالية من أبرز المناطق التي تتمتع بمخزون معدني هائل، يشمل الفوسفات، والفحم، والدولوميت، والحجر الجيري، ورمل السيليكس. ويمثل الفوسفات أحد أهم المعادن الاستراتيجية التي تحتضنها المنطقة؛ فهو يُعتبر من المعادن التي تُسهم في تعزيز الأمن الغذائي المحلي والعالمي، من خلال دخوله كمكوّن في صناعة الأسمدة الزراعية.



الحدود الشمالية غنية بالفرص التعدينية

4,669+

تريليون ٳ

قيمة الثروة التعدينية

5

مواقع لاحتياطي
خام الفوسفات

مصدر يمد العالم بمعدن الفوسفات



الصناعة.. مُحرك للنمو الاقتصادي

النهضة الصناعية من البداية

بدأت الرحلة الصناعية منذ وقت مبكر، إلا أنّ الأساس الذي قامت عليه الصناعة السعودية الحديثة، تزامن مع اكتشاف النفط وتصديره إلى الخارج، وهو الأمر الذي ساعد في تطوير القطاع الصناعي؛ بفضل العوائد النفطية التي ساهمت في توفير الموارد اللازمة وتوجيهها نحو تنمية القطاع والتوسع في الإنتاج.

وفي فترة السبعينات الميلادية؛ أسست وزارة الصناعة والكهرباء، وأنشئ صندوق التنمية الصناعية السعودي؛ لتمويل المشاريع الصناعية وتقديم الدعم الفني والمالي، ثمّ بعد ذلك أنشئت الهيئة الملكية للجبيل وينبع؛ مما أوجد نواة أساسية لمدن صناعية ببنية تحتية متقدمة، وهو ما أرسى دعائم نهضة صناعية شاملة.

كما شهدت هذه الفترة، تأسيس الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك"، التي مثلت نقطة تحول في قطاع البتروكيماويات.

وقد جاء تأسيس الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، واعتماد الاستراتيجية الوطنية للصناعة في العقد الأول من الألفية الثانية؛ بهدف مواصلة مسيرة التنمية الصناعية وتعزيز البنية التحتية.

ومع إطلاق رؤية السعودية 2030، ابتدأت رحلة جديدة في تطوير الصناعة السعودية، مستندة على ما تحقق خلال المراحل السابقة؛ لتحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة، ومنصة لوجستية عالمية، من خلال أربع قطاعات رئيسية تتمثل في الصناعات الوطنية، والخدمات اللوجستية، والتعدين، والطاقة، مع التركيز على المحتوى المحلي، والثورة الصناعية الرابعة، إلى جانب إطلاق مبادرة "صنع في السعودية"، التي تُعنى بتمكين المنتجين السعوديين وتعزيز قيمتها التنافسية، وأخيرًا إطلاق المناطق الاقتصادية الخاصة، التي لها دور مهم في توفير بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات.

منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

2016	◆ فصل الصناعة عن وزارة التجارة وضمها إلى وزارة الطاقة
2019	◆ استحداث وزارة الصناعة والثروة المعدنية ◆ تعديل النظام الأساسي لصندوق التنمية الصناعي
2020	◆ إطلاق الاستراتيجية الوطنية للصناعة
2021	◆ إطلاق برنامج صنّع في السعودية
2022	◆ تشكيل لجنة باسم "لجنة صناعة اللقاحات والأدوية الحيوية" ◆ إطلاق برنامج مصانع المستقبل ◆ إطلاق برنامج المصانع الرائدة ◆ إطلاق "سير" أول علامة تجارية سعودية لصناعة السيارات الكهربائية في المملكة ◆ تدشين برنامج تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص "شريك"
2023	◆ إطلاق المناطق الاقتصادية الخاصة ◆ إطلاق شركة الاستثمارات الدوائية "لايفيرا" ◆ افتتاح أول منشأة لإنتاج السيارات الكهربائية
2024	◆ 12+ ألف مصنع في أنحاء المملكة

تنوع الدعم الذي يحظى به القطاع الصناعي اليوم، وهو ما أوصله إلى تسجيل تقدم ملحوظ، ويتبين ذلك بتزايد المنشآت ونمو الاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية؛ بما يُحقق المساعي الهادفة إلى أن تكون الصناعة السعودية أكثر تنافسية على المستوى العالمي، ومُحفزة لبناء اقتصاد مُزدهر ومتنوع.

نمو المنشآت الصناعية



منشآت صناعية

7,206

2016

12+ ألف

2024

حجم الاستثمارات الصناعية



القيمة (بـ)

963 مليون

2020

26,793 مليون

2024

توطين للصناعة وتنمية للمحتوى المحلي

تحقيق الأهداف المرجوة؛ بدأت القطاعات المستهدفة بالتوطين في تحقيق تقدم ملموس؛ حيث شهد قطاع الأدوية قفزة نوعية بتصاعد وتيرة الجهود لتوطين الصناعات الدوائية، التي تسير بالتوازي مع الاستراتيجية الوطنية للتقنية الحيوية، الساعية إلى تسريع الاستثمار في تصنيع اللقاحات والأدوية؛ بما يُعزز الأمن الدوائي، ويضمن استدامة سلاسل الإمداد. وتسارع الإنجاز في هذا الاتجاه، أيضًا؛ ليصل إلى الصناعات العسكرية، ببناء قدرات جديدة في مجال التصنيع؛ لترتفع نسبة توطين الصناعات العسكرية.

واليوم؛ يرتفع سقف الطموح إلى الصناعات النوعية، مثل صناعة السيارات؛ حيث عملت المملكة على بناء منظومة تصنيع متكاملة، تدعم إنتاج المركبات محليًا، مع توظيف التقنيات الحديثة وتوطينها. ويمثل هذا التحول نقلة نحو اقتصاد متقدم، يعتمد على الابتكار، والتصنيع النوعي.

تعيش الصناعة السعودية حقبة توسعت فيها جهود توطين الصناعة، لاسيما في صناعات استراتيجية، تساهم في تطوير قدرات تنمي الإنتاج والمحتوى المحلي؛ ليكون ذلك دافعًا نحو تقليل الاعتماد على الواردات، وتخفيف الضغط على الميزان التجاري، ويُحقق النمو الاقتصادي.

وفي هذا الإطار؛ بدأت المملكة رحلة طموحة لتعزيز المحتوى المحلي وتوطين الصناعة؛ بهدف بناء اقتصاد متنوع ومستدام، وتمكين المنشآت الصناعية المحلية، وقد كان إنشاء هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية خطوة مُحفزة للدفع نحو هذا المسار؛ حيث عملت منذ تأسيسها على إصدار السياسات والتشريعات الداعمة؛ لتمكين المنتج المحلي في المشتريات الحكومية، وتحديد القطاعات ذات الأولوية للتوطين.

ومن خلال آليات رقابية ومساءلة، وسياسات ولوائح منظمة، تضمن

توطين لصناعات الأدوية

ارتفاع التوطين في صناعة الأجهزة
والمستلزمات الطبية بنسبة

%15

ارتفاع التوطين في سوق
صناعة الأدوية بنسبة

%40

تمكين مستمر للمصانع الوطنية

تحديث القائمة الإلزامية للمنتجات الوطنية

6,000+

مصنع مستفيد من القائمة
حتى نهاية عام 2024

ربط المصانع الوطنية مع المشاريع الكبرى والشركات العالمية

4,400+

مصنع مستفيد
من برامج الربط

بنية تحتية داعمة للمصانع

تُعد البنية التحتية الصناعية المتقدمة في المملكة، أحد الممكنات التي تدفع عجلة التقدم الصناعي فيها؛ إذ أولت تطوير البيئة الصناعية أهمية بالغة ضمن خططها الاستراتيجية والتنموية؛ نظرًا لما يُمثل تطويرها من ميزة تنافسية جاذبة للاستثمارات الصناعية المحلية والدولية، وتحفيز للقطاع الخاص. حصلت المملكة على إشادة دولية نظير اهتمامها في التنمية الصناعية وتهيئة البنية التحتية، والحلول الصناعية المتكاملة والمبتكرة، التي تكون داعمةً ومُحفزةً لنمو وتوسع

المنشآت الصناعية، ومُعززةً لعملياتها الإنتاجية، فقد جاءت بمقدمة الدول على المستوى العالمي في مؤشر البنية التحتية للجودة للتنمية المستدامة "QI4SD"، وفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO"، كما فازت "مدن"، بعدد من الجوائز ضمن مجموعة جوائز Global Business Outlook العالمية نظير جهودها في إدارة المدن الصناعية وتطويرها.



QI4SD

الـ 20 عالميًّا في مؤشر البنية التحتية للجودة للتنمية المستدامة "QI4SD"

لعام 2024 والذي يصدر من منظمة الأمم المتحدة للتنمية
الصناعية "UNIDO"

25

مركزًا قفزتها المملكة عالميًّا

الأولى

على المستوى الإقليمي



Global Business Outlook

"مدن" حاضنة ومُمكنة للقطاع الصناعي

فازت بجوائز ضمن مجموعة جوائز Global Business Outlook
العالمية لجهودها الصناعية

توفير بيئة استثمارية

ممكّنة للقطاع الخاص

ابتكار وتطوير

طول ومنتجات صناعية

تطوير

البنية التحتية الصناعية

الخدمات اللوجستية رافد داعم للاقتصاد

رحلة تنمية قطاع النقل والخدمات اللوجستية

واقتناس الفرص. كما جاء إطلاق المراكز والمناطق اللوجستية؛ لأجل تمكين القطاع اللوجستي، عن طريق تطوير البنية التحتية؛ لتحفيز الصادرات السعودية، وأنشطة إعادة التصدير، واستقبال الواردات من مختلف أنحاء العالم.

تُرکز الجهود على أربع قطاعات، ففي قطاع النقل البحري؛ عملت المملكة على تطوير الخطوط الملاحية وتعزيز ربطها بالأسواق العالمية. وفي النقل الجوي؛ تتمثل الأهداف في زيادة نطاق ربط المملكة مع مختلف دول العالم عبر 29 مطارًا، ومضاعفة أعداد المسافرين، وأن تُصبح المملكة مركزًا رائدًا للشحن والخدمات اللوجستية. بينما في مجال النقل البري؛ يأتي تنظيم وتطوير الأنشطة المتعلقة بالنقل البري؛ من أجل تعظيم عوائدها الاقتصادية والاجتماعية. وتبرز شبكة السكك الحديدية، بوصفها أحد الدعامات التي تدفع نحو توفير حلول التنقل، وترسيخ مكانة المملكة في نشاط الشحن والإمداد.

انطلاقًا من موقع المملكة الاستراتيجية على خريطة العالم؛ جاءت رؤية السعودية 2030 متبينة الموقع الجغرافي المميز؛ بوصفه محورًا يصل بين القارات، وأحد نقاط القوة التي تنطلق منها الرؤية في رحلة البناء والتنمية. ومع الإيمان بأهمية القطاع اللوجستي باعتباره ركنًا أساسيًا لتمكين القطاعات الأخرى؛ فقد حظي باهتمام بالغ؛ ليصبح اليوم مساهمًا رئيسيًا في مسيرة التنمية المستدامة.

ولإيجاد منظومة ذات كفاءة أعلى؛ أُعيدت هيكلة القطاع، بتنظيم واستحداث عدد من الهيئات والجهات الرئيسة، ومن بينها إعادة تنظيم الهيئة العامة للنقل، والهيئة العامة للموانئ، والهيئة العامة للطيران المدني، والشركة السعودية للخطوط الحديدية، ومؤسسة البريد السعودي، بالإضافة إلى تأسيس شركة خدمات الملاحة السعودية، والهيئة العامة للطرق، والمركز الوطني لسلامة النقل. ولاستدامة أثر التطوير أُطلقت الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، والاستراتيجية الوطنية للطيران؛ للمساهمة في استشراق المستقبل

منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

2017	◆ بدء تشغيل المرحلة الثانية من سكة قطار الشمال الخاصة بنقل الركاب والبضائع
2018	◆ تأسيس شركة خدمات الملاحة الجوية السعودية
2019	◆ انطلاق أولى رحلات قطار الحرمين السريع
2020	◆ إطلاق أول خط ملاحي يربط المملكة بدول شرق أفريقيا ◆ إطلاق خط ملاحي جديد بين ميناء الجبيل التجاري ودول شرق آسيا
2021	◆ إطلاق خط شحن ملاحي جديد يربط ميناء جدة الإسلامي بشمال أوروبا والبحر المتوسط والشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وشمال أفريقيا ◆ إطلاق برنامج الربط الجوي ◆ ضم الخدمات اللوجستية لوزارة النقل
2022	◆ إطلاق المخطط العام لمطار الملك سلمان الدولي ◆ إطلاق الاستراتيجية الوطنية للطيران ◆ إطلاق مبادرة الموانئ الذكية
2023	◆ تأسيس طيران الرياض ◆ إضافة 28 خدمة ملاحية جديدة ◆ افتتاح منطقة لوجستية جديدة بميناء جدة الإسلامي بالتعاون مع شركة (LogiPoint)
2024	◆ الفوز بعضوية منتدي النقل الدولي (ITF) ◆ فوز الهيئة العامة للموانئ بجائزة أفضل مساهمة في تطوير البنية التحتية الاقتصادية ضمن جوائز "إنترناشيونال فاينانس المالية" ◆ إنشاء منطقة لوجستية جديدة في ميناء جدة الإسلامي ◆ إضافة 34 خدمة شحن ملاحية جديدة في كلاً من ميناء جدة الإسلامي وميناء الملك عبدالعزيز بالدمام وميناء الجبيل التجاري ◆ اعتماد المخطط العام للمنطقة اللوجستية المتكاملة لمطار الملك سلمان

يتجسد التقدم اللوجستي المتسارع الذي حققته المملكة منذ إطلاق رؤية السعودية 2030 في عام 2016، من خلال تسجيلها تقدمًا على صعيد مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الصادر عن البنك الدولي، والذي يقيس قدرة البلدان على نقل السلع عبر الحدود بسرعة وعلى نحو منظم. كما يأتي حلول المملكة في طليعة دول العالم وتصدرها إقليميًا في الحمولة الطنية التجارية تأكيدًا على الريادة التي وصلت إليها.



تصدر إقليمي في الحمولة الطنية التجارية لعام 2024

◆
20
عالميًا

◆
الأولى
عربيًا



موانئ لتعزيز قيادة المملكة اللوجستية

فاينانس المالية". وفي ذات الاتجاه، عزز ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام قدراته عبر امتلاكه أكبر عدد شاحنات كهربائية على مستوى الشرق الأوسط، حيث تسعى المملكة من خلال موانئها المنتشرة على ساحلي الخليج العربي والبحر الأحمر، إلى أن تكون منصة لوجستية رئيسية تربط بين الشرق والغرب، ما سيساهم في تثبيت وتقوية مكانتها الاقتصادية العالمية.

امتدادًا لمكانتها المتميزة على المستويين الإقليمي والعالمي في القطاع اللوجستي؛ تستمر المملكة لتحقيق مستهدفها بأن تكون مركزًا عالميًا في النقل البحري؛ حيث شهد ميناء جدة الإسلامي افتتاح أكبر استثمار لوجستي عالميًا لشركة ميرسك، وأطلقت خدمات شحن ملاحية جديدة، وحصلت "موانئ" على جائزة أفضل مساهمة في تطوير البنية التحتية الاقتصادية ضمن جوائز "إنترناشيونال



تطوير البنية التحتية للموانئ

افتتاح أكبر استثمار لوجستي لشركة ميرسك عالميًا بميناء جدة الإسلامي

بقيمة تتجاوز 1.3 مليار ر.س

جائزة أفضل مساهمة في تطوير البنية التحتية الاقتصادية
حصدها الهيئة العامة للموانئ ضمن جوائز "إنترناشيونال فاينانس المالية"



أكبر ميناء في عدد الشحنات الكهربائية

يملكها ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام، وذلك على مستوى الشرق الأوسط

تزيد من

القدرات التشغيلية

تُرسخ

مبادئ الاستدامة

80

شاحنة كهربائية



مسيرة من التطور لقطاع الطيران

إلى وضع مسار للطريق نحو المستقبل، بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للطيران، وإطلاق برنامج الربط الجوي، وتسريع عملية تخصيص المطارات؛ بهدف تحقيق الكفاءة التشغيلية. ونتج عن هذا بأن أتت مطارات المملكة وشركات النقل الجوي الوطنية ضمن مقدمة المطارات والشركات الرائدة عالمياً، بالإضافة إلى الهيئة العامة للطيران المدني نظير جهودها المنظمة للقطاع.

يأتي هذا داعماً للتطلعات المستقبلية؛ إذ تسعى المملكة بحلول عام 2030، إلى أن تكون مركزاً للطيران العالمي على مستوى الشرق الأوسط، بربطها بـ 250 وجهة حول أنحاء العالم، عبر 29 مطاراً يساهم في وصول عدد المسافرين إلى 330 مليون مسافر سنوياً، ورفع القدرة الاستيعابية لمنظومة الشحن الجوي لتصبح 4.5 ملايين طن.

مرّ قطاع الطيران بالعديد من المحطات في تاريخ المملكة، منذ افتتاح أول المطارات السعودية في جدة، وتبعه مطار الرياض، وتأسيس مصلحة الطيران المدني التي ضمت الخطوط السعودية وإدارة الطيران المدني، وذلك خلال الفترة (1945-1948).

وفي الفترة (1959-1977) فصلت الخطوط السعودية عن الطيران المدني، حتى استقر اسمها على رئاسة الطيران المدني، إلى أن تحولت إلى الهيئة العامة للطيران المدني في عام 2004.

مع انطلاق رؤية السعودية 2030؛ تركزت الجهود أكثر للدفع نحو تطوير القطاع؛ وذلك عبر إعادة تنظيم الهيئة العامة للطيران المدني، وتأسيس الشركات المتمثلة بطيران أديل، وطيران الرياض، وخدمات الملاحة السعودية، بالإضافة



برنامج الربط الجوي

◆
18

مدينة
جديدة

◆
60+

مسارًا جويًا
جديدًا مُستحدث

◆
12

شركة جوية أجنبية مستحدثة
لتشغيل وجهات مباشرة للمملكة

نمو عدد المسافرين عبر مطارات المملكة



القيمة (مليون مسافر)



نمو عدد الرحلات عبر مطارات المملكة



القيمة (ألف رحلة)



نمو حجم الشحن الجوي



القيمة (ألف طن)



مشاريع لتطوير النقل الجوي والحلول الجوية

◆
تدشين صالة السفر الدولية
الإضافية الجديدة بمطار
الطائف الدولي

◆
منح أول تصريح تشغيلي
لتنظيف المباني باستخدام
الطائرات بدون طيار

◆
افتتاح تطوير وتوسعة مطار
الأحساء الدولي

◆
إطلاق تجربة التاكسي الجوي
ذاتي القيادة لأول مرة في
موسم الحج

شركات طيران منافسة عالميًا



الخطوط السعودية بحسب تقرير موقع Cirium
المتخصص في رصد عمليات الطيران

الثاني

عالمياً في انضباط مواعيد
رحلات الوصول

الأول

عالمياً في انضباط
مواعيد رحلات المغادرة

الخطوط السعودية بحسب تصنيف سكاى تراكس العالمية

أفضل تموين على الدرجة السياحية

الأكثر تقدماً في العالم



طيران ناس بحسب تصنيف سكاى تراكس العالمية

رابع

أفضل طيران اقتصادي في
العالم للمرة الثانية على التوالي

الأول

في الشرق الأوسط للمرة
السابعة على التوالي

جائزتين ذهبية وشهادة جودة

حصلت عليها الهيئة العامة للطيران المدني

جائزة جمعية حماية المستهلك
لتميزها في حماية حقوق
المسافرين

جائزة أفضل خدمة عملاء
ومركز اتصال حكومي في
الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا



شهادة الآيزو 9001 في نظام
إدارة الجودة بمراقبة سلامة
الطيران والاستدامة البيئية

مكانة تنافسية متقدمة للمطارات السعودية

- ♦ اعتماد مجلس المطارات الدولي لتجربة العميل لعام 2024 | 16 مطارًا معتمدًا
- ♦ أفضل مطار إقليمي في الشرق الأوسط بحسب تقييم منظمة "سكاي تراكس" العالمية | مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي بالمدينة المنورة
- ♦ أعلى التصنيفات على قائمة مجلس المطارات الدولي لعام 2023 | مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة
- ♦ الأول ضمن التصنيف العالمي لـ Cirium Diio الرائدة في تحليلات الطيران | مطار الملك خالد الدولي الأفضل عالميًا في التزامه بمواعيد الرحلات

تطور في حركة نقل شبكة القطارات

واستهدف نقل الركاب والبضائع. كما جاء قطار الحرمين السريع؛ ليوفر جسرًا يصل بين مكة المكرمة والمدينة المنورة مرورًا بجدة ورايح، ومساهمًا في توفير حلول لتنقل ضيوف الرحمن، ثم انطلق قطار الرياض ليسهل التنقل داخل المدينة، ويحسن من جودة الحياة. ساهمت هذه المشاريع في تعزيز الربط بين المناطق في المملكة، وتوفير حلول تنقل متنوعة؛ مما أدى إلى نمو أعداد الركاب وكميات الشحن، بجانب تسهيل حركة البضائع والمسافرين. وسيستمر استثمار المملكة في تطوير شبكة السكك الحديدية، بوصفها جزءًا من الممكنات التي تُحول المملكة إلى مركز عالمي لوجستي، بما يتواءم مع التطورات العالمية، والدور اللوجستي الرائد، الذي تحظى به المملكة في تسريع حركة التجارة واستدامة سلاسل الإمداد.

تعود بداية شبكة السكك الحديدية في المملكة إلى الفترة (1947-1951)؛ حيث كانت الحاجة ملحة لإنشاء سكة حديدية تربط الرياض بميناء الدمام، وقد افتتحها الملك عبدالعزيز -طيب الله ثراه-؛ ليأتي بعد ذلك في الستينات الميلادية إنشاء المؤسسة العامة للسكك الحديدية، ثم تأسيس الشركة السعودية للخطوط الحديدية في الألفية الثانية لتشغيل قطار الشمال.

ومع بداية رؤية السعودية 2030 في عام 2016؛ تعززت الجهود لتطوير شبكة السكك الحديدية بشكل كبير، لتواكب الأهداف الطموحة للرؤية في تحسين البنية التحتية والمواصلات وخدمات الشحن؛ فبدأ تشغيل المرحلة الثانية من مشروع قطار الشمال، الذي يربط شرق ووسط المملكة بشمالها،

نمو عدد ركاب السكك الحديدية

زيادة بلغت 22% عن العام الماضي 2023، ارتفع عدد ركاب الخطوط الحديدية السعودية "سار"

◆
13

مليون راكب

نمو كميات الشحن عبر السكك الحديدية

◆
28

مليون طن



شبكة نقل عام حديثة ومتكاملة

حجم الحركة المرورية المتوقعة، وعدد الركاب المتوقع، ومدة الرحلة على كل خط من خطوط شبكة النقل العام. يهدف المشروع إلى تحسين التنقل في العاصمة وتوفير وسيلة نقل سريعة وآمنة للمواطنين والمقيمين والزائرين؛ مما يُحسّن جودة الحياة اليومية.

كما أنه يُعد جزءًا من جهود المملكة في تطوير بنية تحتية مستدامة ومواكبة للتطور العالمي في وسائل النقل الحديثة؛ بما يُعزز المكانة الاقتصادية والبيئية للرياض، ويزيد من قدرتها على استيعاب النمو السكاني والتوسع العمراني في المستقبل.

برعاية وافتتاح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -أيده الله-؛ انطلق قطار الرياض، مُجسدًا تطور البنية التحتية للعاصمة، بوصفه أحد المشاريع البارزة في مجال النقل الحضري على المستوى العالمي؛ إذ يأتي كجزء من مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام، الذي أعطى تكاملًا لخدمات النقل بشبكة من القطارات والحافلات، مراعية لمعايير دقيقة في التصميم والتنفيذ، تمثلت في الكثافة والتوزيع السكاني، وربط المواقع والوجهات الرئيسة الحيوية، مثل مقر الوزارات والجامعات والمستشفيات ومجمعات الأعمال وغيرها، إضافة إلى

أكبر مشاريع النقل الحديثة قطار الرياض انطلق

185
قطارًا

448
مركبة



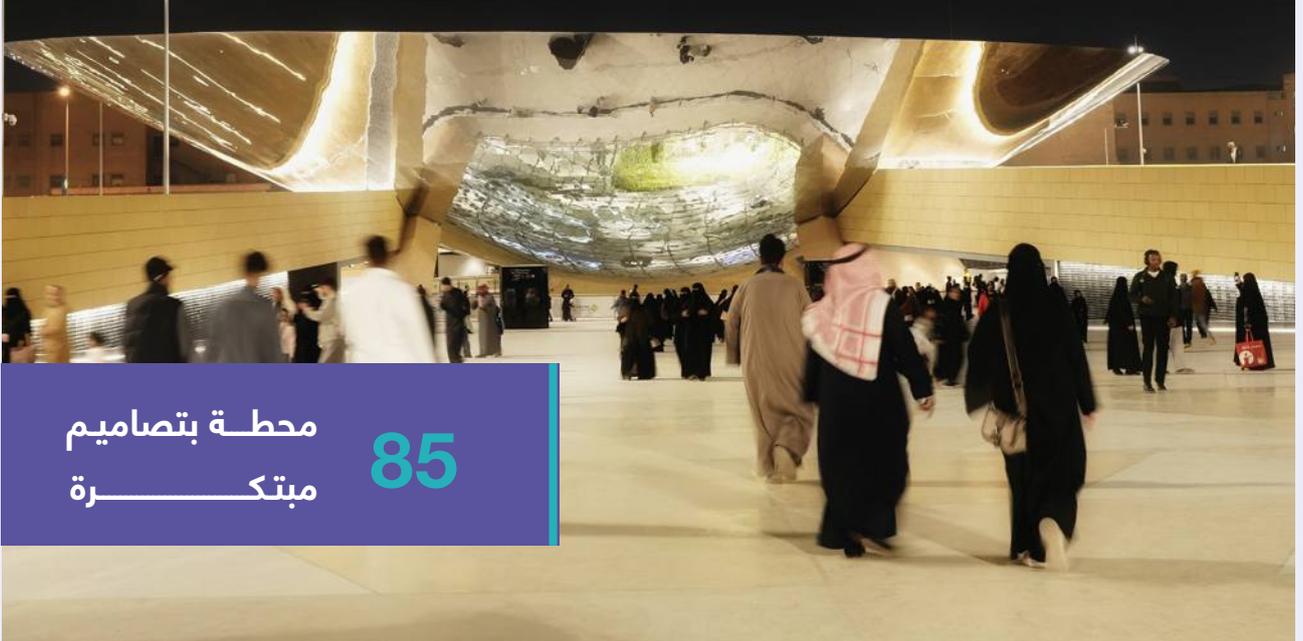


مسارات
بطول 176 كلم 6

1.9 مليون راكب خلال
الأسبوع الأول



3.6 مليون راكب
يوميًا



85 محطة بتصاميم
مبتكرة

القطاع المالي ازدهار يوفر الفرص

من الصرافة إلى التوسع في الأسواق المالية العالمية

وفي إطار تمكين المستثمرين في القطاع المالي؛ نُفِذَت إصلاحات تشريعية، وعدد من الإصلاحات الأخرى المتصلة بالقطاع، ومنها ربط السوق السعودي مع المؤشرات العالمية، ومراكز المقاصة العالمية، بجانب إطلاق استراتيجية التقنية المالية التي عززت من دور ونمو شركات التقنية المالية في المملكة. كما تصاعدت جهود التوسع في طرح الشركات للاكتتاب العام ومن أبرزها طرح أسهم شركة أرامكو والذي كان الاكتتاب الأكبر عالمياً، وتطور سوق الصكوك، وقد أصبح السوق السعودي أحد أهم الأسواق المالية الواعدة على مستوى الشرق الأوسط.

كان القطاع المالي في المملكة عبارة عن نظام قائم على الصرافة والتعاملات التقليدية، وخلال العقود التالية، شهد القطاع توسعاً أكبر مع إنشاء البنوك والمصارف، وتأسيس سوق الأسهم السعودية، وفتح السوق المالية السعودي للمؤسسات المالية الأجنبية وإنشاء هيئة التأمين.

دخل القطاع مرحلة جديدة من التحول الهيكلي، مع إطلاق رؤية السعودية 2030، دفعه نحو ذلك إطلاق برنامج تطوير القطاع المالي، الذي يهدف إلى تمكين المؤسسات المالية لدعم نمو القطاع الخاص، وتطوير السوق المالية، وتعزيز الادخار وتمكين التخطيط المالي، ودعم نمو مجالات التقنية المالية.

نمو أصول القطاع المصرفي



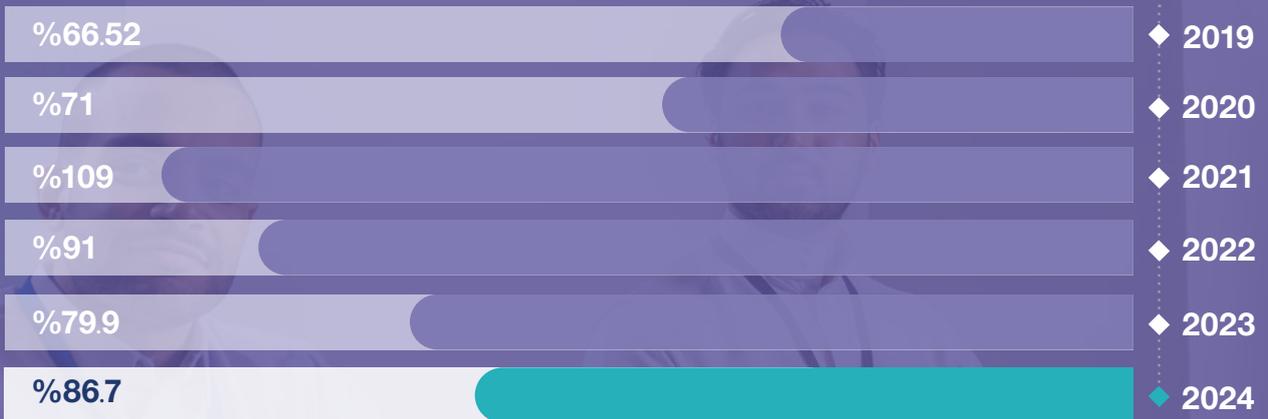
القيمة (ب.م.د)



ارتفاع نسبة القيمة السوقية لـ "تداول" من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء أرامكو)



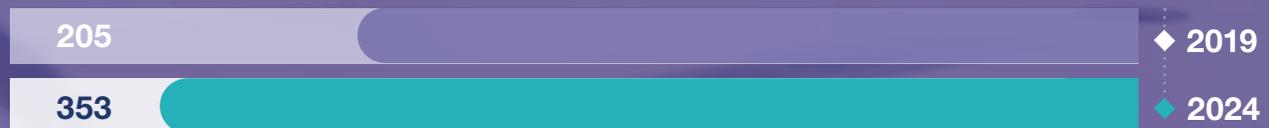
القيمة (%)



عدد الشركات المدرجة في سوق المال السعودي



القيمة (شركة)



نمو قيمة الملكية في سوق الأسهم الرئيسية لغير السعوديين (الخليجين والأجانب)



القيمة (مليار \$)

110,165+

◆ 2016

498,174+

◆ 2024

نمو المحافظ الاستثمارية للأفراد في سوق الأسهم الرئيسية



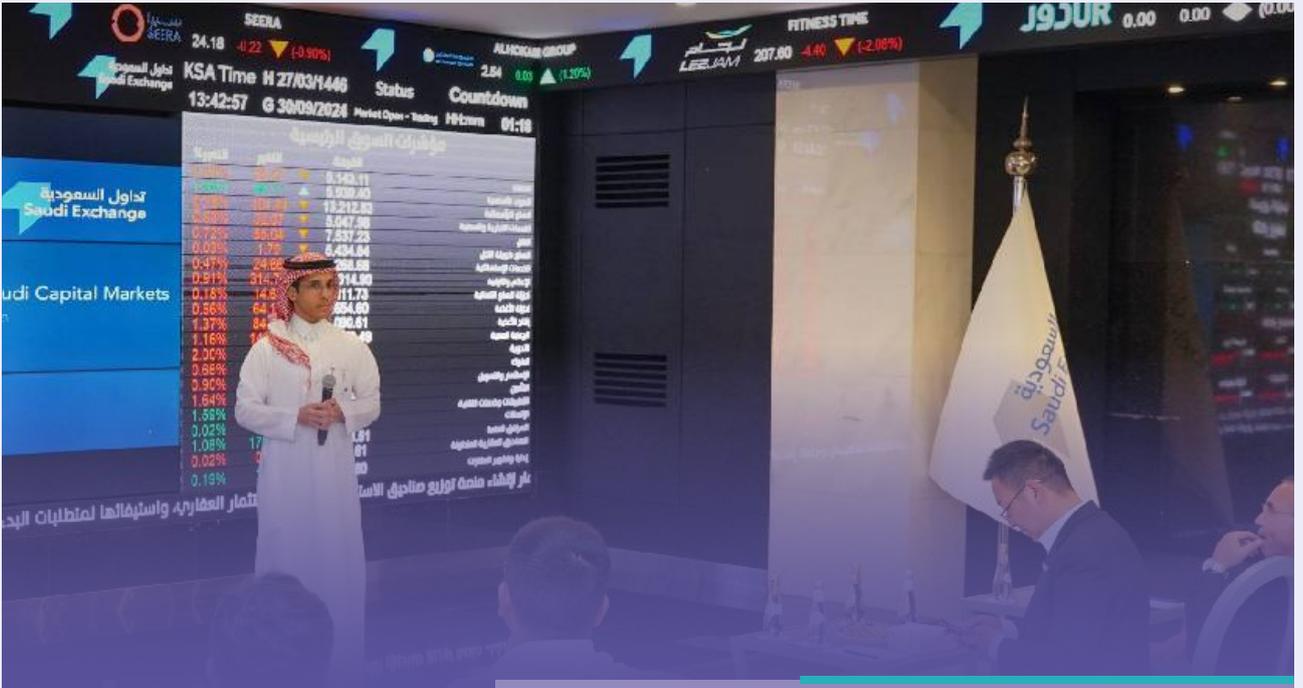
القيمة (محفظة)

9,206,167

◆ 2016

13,090,915

◆ 2024



إطلاق مؤشر "تاسي 50"

راصد لأداء الشركات المدرجة في "تداول السعودية"

يُشكل 90% من القيمة السوقية للأسهم الحرة

يضم أكبر 50 شركة من حيث القيمة السوقية

يُعد مقياسًا مرجعيًا لتقييم أداء السوق

يُمثل أداة داعمة لتنويع المحافظ الاستثمارية

إطلاق صكوك "صح"

موجه للأفراد ومدعوم من الحكومة

يُحفز القطاع الخاص على إطلاق منتجات ادخارية

يُنوِّع المنتجات الادخارية أمام الأفراد

يُساهم في ارتفاع معدلات الادخار بين الأفراد

سوق واعد في الصناديق الاستثمارية

بحسب المنصة العالمية لبيانات وأدوات الاستثمارات البديلة (Preqin)،
بالشراكة مع الشركة السعودية للاستثمار الجريء (SVC)

◆
%97

من مؤسسات الاستثمار عدت
المملكة أكثر سوق واعد
لإستثمارات القطاع

◆
%27.5

حصة المملكة من الصفقات
منذ إطلاق رؤية السعودية
2030

◆
يُمثل أداة داعمة
لتنويع المحافظ
الاستثمارية

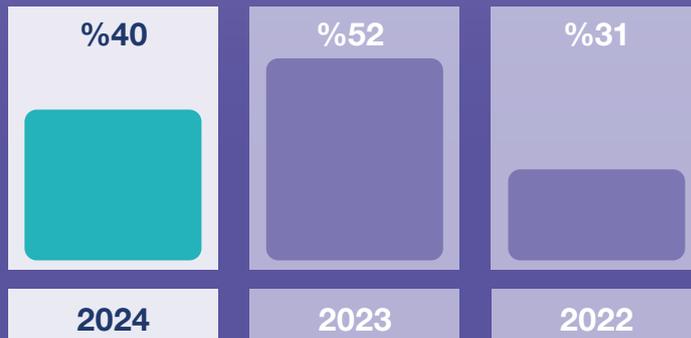
◆
يُعد مقياسًا مرجعيًا
لتقييم أداء السوق

◆
تُعد المملكة أهم
سوق على مستوى
الشرق الأوسط

الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

حافظت المملكة على صدارتها في تقرير الاستثمار الجريء لعام 2024

حصة المملكة من إجمالي الاستثمار الجريء



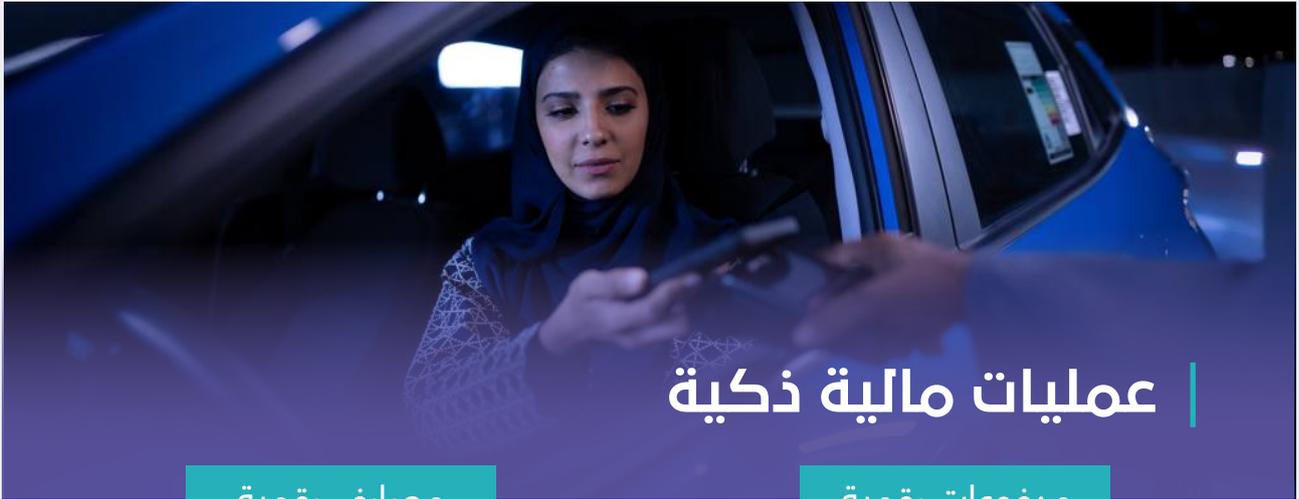


التقنية المالية تُسهل الأعمال وتنمي الاقتصاد

أكثر تكاملاً، وعززت قدرة الاقتصاد على توليد فرص استثمارية جديدة في مجالات التقنية والحوّل الرقمية المالية؛ بما يُحقق الأهداف الساعية إلى تمكين الابتكار وزيادة دوره في النمو الاقتصادي.

ونظراً لنمو القطاع؛ فقد نمت شركات التقنية المالية؛ بما يؤكد جاذبية بيئة الأعمال السعودية، وثقة المستثمرين بالتحول الرقمي والأنظمة الرقمية في المملكة.

بفضل الجهود الساعية إلى رقمنة القطاع المالي، شهد قطاع التقنية المالية في المملكة نشاطاً متزايداً؛ مما يعكس مرونة القطاع المالي وقدرته على التكيف مع الاتجاهات العالمية، والمتغيرات المتسارعة المصاحبة لها، وهو ما مكّن من التحول الرقمي المالي، وساهم ذلك في تيسير الوصول إلى مختلف الخدمات المالية، وتسريع عمليات الدفع والتحويلات المالية. في ذات السياق؛ دفعت هذه التطورات إلى أن تُصبح البيئة الاقتصادية في المملكة



عمليات مالية ذكية

مصارف رقمية

مدفوعات رقمية



بدء

مزاولة بنك دال 360 الرقمي
عملياته المصرفية وهو ثالث
البنوك الرقمية في المملكة



إطلاق

خدمة الدفع "Samsung
Pay" من خلال نظام
المدفوعات الوطني "مدى"

نمو مبيعات التجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى

القيمة (ب.م)

10.3 مليار

2019

197.4 مليار

2024

نمو شركات التقنية المالية

القيمة (شركة)

20

2019

14

2020

17

2021

147

2022

216

2023

261

2024

الاقتصاد الرقمي والقطاع التقني: استثمار لأجل المستقبل

الريادة الرقمية في المؤشرات العالمية

في تطوير الإطار التشريعي، باستحداث الجهات التي تساهم في تنمية القطاع وتنظيمه، ومنها هيئة الحكومة الرقمية التي حلت محل برنامج "يسر" للحكومة الإلكترونية لتوحيد الجهود في مجال الرقمنة، وإنشاء الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، التي تعمل على تسريع النمو في جانب البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وتمكين تقديم الخدمات الحكومية عبر منصات إلكترونية متطورة مثل "توكلنا" و"نفاذ"، وجاءت الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي؛ لترسم ملامح الطموح لمستقبل المملكة كمركز إقليمي للذكاء الاصطناعي.

استثمرت المملكة في البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات، إدراكاً بأهمية بناء قطاع رقمي مُمكن، وكان من أبرز الخطوات في ذلك، إطلاق منصة "أبشر"، والتي مثلت نقلة في تقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً. بنت رؤية السعودية 2030 أهدافها الطموحة في قطاع التقنية والمعلومات على ما تحقق خلال الأعوام التي سبقتها؛ فوضعت التحول الرقمي ركيزة أساسية في رؤيتها الطموحة للمستقبل، بوصف ذلك عاملاً مُحفزاً؛ لتعزيز كفاءة الخدمات الحكومية، وتوفير البيئة المهيأة لنمو مجتمع الأعمال. وقد دفعت المملكة نحو ذلك عبر العديد من الجهود التي ساهمت



السادسة عالمياً

في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية

- ◆ قفزت 25 مركزاً متجاوزة مستهدف عام 2024 المحدد بالمرتبة 26
- ◆ اقتربت من مستهدف عام 2030 المحدد بالمرتبة الخامسة

ترتيبها في مؤشر الخدمات الرقمية

◆
الرابعة
على المستوى
العالمي

◆
الثانية
على مستوى دول
مجموعة العشرين

◆
الأولى
على المستوى
الإقليمي

ترتيبها في المؤشرات الفرعية للحكومة الرقمية

◆
السابعة
عالمياً في مؤشر
المشاركة الإلكترونية

◆
الأولى
عالمياً في المهارات
الحكومية الرقمية

◆
الأولى
عالمياً في البيانات
الحكومية المفتوحة

نمو وتطور السوق الرقمي

إن هذا التقدم جعل المملكة في مكانة رائدة بين دول مجموعة العشرين، ودفع نحو تصدرها إقليمياً، إلى جانب أنه دفع نحو ازدهار السوق التقني السعودي؛ ليكون الأكبر والأسرع نموًا في المنطقة؛ حيث سجل حراكًا متناميًا في الاستثمارات الجريئة، والقيمة السوقية لشركات التقنية المدرجة في سوق المال السعودي، بدعم وممكّنات متنوعة سعت إلى توطين القطاع، وتمكين المنتجات التقنية الوطنية.

حقق سوق الاتصالات والتقنية في المملكة تطورًا ملحوظًا خلال الأعوام الماضية؛ حيث أظهر نشاطًا لافتًا دفعه التوسع المتسارع الذي يشهده القطاع؛ بفضل المبادرات والمشاريع المختلفة، وهو ما أدى إلى تحقيق المملكة مكانة عالمية متميزة في مجال الاتصالات والتقنية. وقد شهد القطاع الرقمي تقدمًا كبيرًا في انتشار الخدمات المتعلقة بالاتصالات المتنقلة وإنترنت الأشياء؛ مما يُعطي مؤشرًا لتبني المملكة للتقنية وتوسعها في الاعتماد على التقنيات الحديثة وتعزيز بنيتها الرقمية.



أرقام قطاع الاتصالات والتقنية في المملكة

- ◆ **495 مليار** جنيه
حجم الاقتصاد الرقمي يساهم في الناتج المحلي
الإجمالي بنسبة 15%
- ◆ **180 مليار** جنيه
حجم نمو سوق الاتصالات والتقنية في عام 2024
- ◆ **55 مليار** جنيه
استثمارات نوعية في الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات
- ◆ **381 ألف**
وظيفة نوعية في قطاع التقنية
- ◆ **35%**
نسبة مشاركة المرأة في القطاع التقني مقارنةً
بنسبة 7% في عام 2017

LEAP Into New Worlds



مؤشرات نجاح المملكة في التحول الرقمي

◆ **99%** نسبة انتشار الإنترنت، بتغطية أكثر من 3.9 مليون منزل بخدمة الألياف الضوئية

◆ **الثانية** في مؤشر تنمية الاتصالات والتقنية الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات للعام الثاني على التوالي

فضاء رقمي آمن ودور اقتصادي فاعل

أسهمت في حماية البيانات وتعزيز الاقتصاد الرقمي، بوصفه جزءًا رئيسيًا من مساعيها تجاه تطوير القطاعات غير النفطية، إلى جانب تمكين القدرات الوطنية ورفع كفاءة المورد البشري؛ ليكون عنصرًا فاعلاً في تنمية القطاع.

ويُبرز تقدمها أنها حققت المرتبة الأولى عالميًا في مؤشر الأمن السيبراني وفقًا لتقرير التنافسية العالمي؛ لتؤكد التزامها برؤية مستقبلية تواكب التغيرات والتحديات الرقمية التي تحدث بسرعة ملحوظة؛ بما يوفر فضاء رقميًا آمنًا.

في ظل التحديات الرقمية المتزايدة؛ نجحت المملكة في ترسيخ مكانتها الرائدة على المستوى العالمي في مجال الأمن السيبراني، وهو الأمر الذي يُمثل مصدرًا مُعززًا للثقة في الفضاء الرقمي السعودي؛ إذ يدعم ذلك رحلة مستمرة لتمكين التحول الرقمي في مختلف القطاعات؛ بما يُحقق الاستفادة منه في نمو الاقتصاد، وتمكين القطاع الخاص وريادة الأعمال، وتسهيل الوصول إلى الخدمات بكافة أشكالها بكل يسر وأمان. اعتمدت المملكة على منظومة رقمية متطورة،





الأولى عالمياً فهرس مؤشر الأمن السيبراني

حسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2024

خطوات ساهمت في ريادة المملكة

- ◆ تشجيع الاستثمار والابتكار والبحث لنمو القطاع
- ◆ تنظيم القطاع بالتعاون مع أصحاب المصلحة
- ◆ تنمية المورد البشري بإطلاق الأكاديمية الوطنية للأمن السيبراني
- ◆ حماية الفضاء الرقمي بإطلاق البوابة الوطنية لخدمات الأمن السيبراني "حصين"

ازدهار سيبراني

سوق واعد

13.3 مليار R

قيمة سوق الأمن السيبراني

مساهمة نوعية

69%

حصة القطاع الخاص من مجموع الإنفاق

دور اقتصادي

15.6 مليار R

قيمة مساهمة القطاع في الاقتصاد

تمكين للكفاءات

19.6 ألف

مختص مجموع الكوادر العاملة في القطاع

تمثل

مجموع إنفاق الجهات بالقطاعين العام والخاص

31%

حصة القطاع الحكومي من مجموع الإنفاق

منشآت تقدم الحلول

355

منشأة تقدم حلولها وخدماتها السيبرانية

استثمار مُثمر في الذكاء الاصطناعي

بوصفها مركزًا عالميًا للابتكار والتقنيات المتقدمة. تسعى المملكة من خلال ذلك؛ إلى تعزيز سياساتها في الذكاء الاصطناعي، والاستفادة من التطوير المستمر الذي تُجرّيه على بنيتها التحتية الرقمية؛ إذ تمثل الجاهزية العالية داعمًا لتثبيت مكانتها في مقدمة دول العالم في مجال التكنولوجيا والابتكار.

تقدم ملحوظ في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي حققت المملكة معتمدة على استشراف المستقبل، والمرونة العالية في مواكبة التغيرات المتسارعة في عالم متشابك اقتصاديًا؛ فقد حصلت المملكة على العديد من الإشادات الدولية التي تعكس ريادتها في هذا القطاع، كما أنها تُعد من الدول المتقدمة على مستوى العالم في تطوير الاستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي، وهو ما ساهم في دفعها نحو التميز في المؤشرات العالمية؛ مما رسخ من مكانتها البارزة



تميز عالمنا للمملكة في الذكاء الاصطناعي

أول جهة تحصل على اعتماد منظمة الآيزو العالمية
"ISO 42001:2023"

الـ 3 عالميًا

♦ حسب مرصد سياسات الذكاء الاصطناعي

الـ 11 عالميًا

♦ حسب المؤشر العالمي لسلامة الذكاء الاصطناعي

الـ 14 عالميًا

♦ قفزت 17 مركزًا من بين 83 دولة حسب المؤشر العالمي
للذكاء الاصطناعي

♦ الأكثر تحقيقًا للميداليات

♦ 22 ميدالية في مسابقة الذكاء الاصطناعي العالمية للشباب (WAICY)

♦ من بين 129 دولة من أنحاء العالم



مراكز عالمية للبيانات

- ◆ تشغيل تطبيق الذكاء الاصطناعي "ديب سيك" في مراكز بيانات أرامكو بالدمام
- ◆ **290.5** ميجاوات سعة مراكز البيانات في المملكة بنمو 42% عن عام 2023

03

مجتمع متمكن

وعلى صعيد آخر؛ فقد تعززت جودة الخدمات الصحية بالتوسع في رقمنة القطاع، وتواصلت جهود منظومة الإسكان في تمكين الأسر السعودية من امتلاك منازلهم بحلول متنوعة، تُحقق لهم الاستقرار، مع تفعيل دور القطاع غير الربحي، الذي صار دوره أكثر فاعلية، بمشاركة القطاع الخاص وأفراد المجتمع، يدفعه نحو ذلك مُمكنات توفر الفرص التطوعية في مختلف المجالات. ومع استمرار الأعمال في الارتفاع بجودة الحياة؛ تقدمت المدن السعودية في المؤشرات التي تجعلها أكثر تنافسية وجاذبية للعيش، إلى جانب أنّ القطاع الرياضي أظهر تطورًا لافتًا بشموليته من تحقيق الإنجازات الرياضية وتطوير المواهب الرياضية، وحتى نشر ثقافة النشاط البدني وترسيخه كأسلوب حياة.

جاءت رؤية السعودية 2030؛ لتكون خارطة الطريق الطموحة التي تهدف لتحويل التحديات إلى فرص تُسهم في تحقيق التنمية الشاملة، ومن هنا ابتدأت رحلة نحو تمكين المجتمع؛ فأُتت بحزمة واسعة من الإصلاحات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وغيرها من المجالات؛ بهدف تحقيق النماء؛ حيث أُحدثت الإصلاحات المتنوعة فارقًا واضحًا في تمكين المجتمع أكثر من أيّ وقت مضى؛ فبدعم العديد من المبادرات أصبح سوق العمل أكثر استقطابًا، موجدًا الوظائف وفرص النمو والتدريب، ويتواءم مع المتطلبات الحالية والمستقبلية من المهارات، كما أنّ المرأة نمت مشاركتها الاقتصادية وزاد دورها الفاعل في التنمية، واستمرت الجهود في رعاية الموهوبين وبناء مهاراتهم ومعارفهم؛ من أجل نجاحهم ولتتمكنوا من المنافسة في أكبر مسابقات العلوم والهندسة والاختراع.

قدرات مُستثمرة وممكنة

انخفاض تاريخي لمعدل البطالة

عبر الدفع نحو تنويع الاقتصاد وتنمية القطاعات غير النفطية، وتوفير الفرص للمرأة لتعزيز مشاركتها. كما برزت مبادرات واسعة في تعزيز جاذبية سوق العمل للشباب، عبر توظيف الوظائف بمختلف المجالات، إلى جانب بناء القدرات والمهارات؛ لتكون متوائمة مع احتياجات سوق العمل، ومنها التدريب على رأس العمل، بالإضافة إلى إيجاد بيئة ممكنة لتوسيع مشاركة المرأة، ومنها إيجاد حلول تسهل التنقل عبر تقديم الدعم لهنّ، وتوفير خدمات الرعاية لأطفالهن.

منذ تأسيسها، شهدت المملكة تطورًا اقتصاديًا متسارعًا انعكس على نمو فرص العمل، إلا أن سوق العمل واجه تحديات هيكلية خلال السنوات الأخيرة، أبرزها الاعتماد الكبير على القطاع الحكومي في توليد الوظائف، وضعف إسهام القطاع الخاص، إلى جانب ضعف مشاركة المرأة، وهو ما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة. قامت المملكة مدفوعة برؤية السعودية 2030، بإصلاحات شاملة اجتماعية واقتصادية، أعادت رسم ملامح سوق العمل، وساهمت في تمكين المرأة،



منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

- | | |
|---|--|
| <ul style="list-style-type: none"> ◆ إطلاق مبادرة العمل عن بعد ◆ إطلاق برنامج دعم ضيفات الأطفال لتمكين عمل المرأة (قرة) | <ul style="list-style-type: none"> ◆ إطلاق برنامج التدريب على رأس العمل (تمهير) ◆ إطلاق برنامج نقل المرأة العاملة (وصول) |
|---|--|

2017

- | | |
|---|--|
| <ul style="list-style-type: none"> ◆ بدء تطبيق قرار بتوطين 12 نشاطاً ◆ 6 قرارات تصب في توطين المهن والأنشطة | <ul style="list-style-type: none"> ◆ إطلاق بوابة العمل الحر ◆ تدشين منصة قوى |
|---|--|

2019

- | | |
|---|---|
| <ul style="list-style-type: none"> ◆ إطلاق برنامج "دروب - إن" لتنمية المهارات المهنية ◆ إطلاق مبادرة تنظيم العمل المرن ◆ إصدار قرار بتوطين مهنة الصيدلة ◆ اعتماد استراتيجية سوق العمل | <ul style="list-style-type: none"> ◆ 10 قرارات تصب في توطين المهن والأنشطة ◆ تعديل نظام العمل ◆ إطلاق منصة "مدد" |
|---|---|

2020

- | | |
|--|---|
| <ul style="list-style-type: none"> ◆ إطلاق برنامج تنمية القدرات البشرية | <ul style="list-style-type: none"> ◆ إطلاق برنامج نطاقات المطور ◆ 17 قراراً يصب في توطين المهن والأنشطة |
|--|---|

2021

- | | |
|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"> ◆ التحديث على الإجراءات الخاصة بانقطاع العامل عن العمل في منشآت القطاع الخاص | <ul style="list-style-type: none"> ◆ 9 قرارات تصب في توطين المهن والأنشطة ◆ إطلاق برنامج التدريب الموازي لتمكين المرأة |
|--|--|

2022

- | | |
|---|--|
| <ul style="list-style-type: none"> ◆ الإعلان عن الحملة الوطنية للتدريب "وعد" | <ul style="list-style-type: none"> ◆ 3 قرارات تصب في توطين المهن والأنشطة |
|---|--|

2023

- | | |
|---|---|
| <ul style="list-style-type: none"> ◆ قراران يصبان في توطين المهن والأنشطة ◆ تحقيق مستهدف الرؤية لمعدل البطالة بين السعوديين قبل أوانه عند 7% ◆ إطلاق منصة "جدارات" الوطنية للتوظيف | <ul style="list-style-type: none"> ◆ تجاوز مستهدف مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل بتسجيل 36% ◆ إصدار تعديلات جديدة على نظام العمل لتعزيز الاستقرار الوظيفي وزيادة فرص العمل للمواطنين |
|---|---|

2024

وامتدادًا لهذه الإصلاحات؛ سجّلت المملكة انخفاضًا تاريخيًا في معدل البطالة بين السعوديين؛ ليتحقق مستهدف الرؤية، كما جاء معدل مشاركة المرأة في سوق العمل في أعلى مستوياته متجاوزًا مستهدفات عام 2030. يأتي هذا في سياق التأكيد على الحرص الذي توليه المملكة لأبنائها، وتمكينهم من النمو عبر ضمان استدامة فرص العمل؛ ليكون الاقتصاد السعودي ممكنًا ويوفر الفرص للجميع.

البطالة بين السعوديين تنخفض وتُحقق مستهدف الرؤية

القيمة (%)



تمكين للكفاءات

وتحفيز إحلال المواطنين في الوظائف بقطاعات متنوعة. ومن أبرز ما تحقق؛ ارتفاع أعداد العاملين السعوديين وزيادة معدلات الرواتب في القطاع الخاص، كما ارتفعت مشاركة المرأة في سوق العمل؛ لتكون المملكة الأعلى نموًا بين دول مجموعة العشرين في هذا المنحى خلال الربع الثاني من عام 2024.

هذا الأثر المتنوع الذي يصل للجميع، يُجسد حرص المملكة بتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، في تمكين المورد البشري، والاستثمار في طاقات الشباب، بما يعود عليهم بالنفع والخير، وعلى المجتمع والاقتصاد والوطن.

حقق سوق العمل السعودي إنجازات نوعية في توظيف الكوادر الوطنية وتعزيز قدراتهم، إذ أسهمت المبادرات المختلفة في خفض معدلات البطالة وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل؛ مما جعل المملكة الأسرع نموًا بين دول مجموعة العشرين في هذا المجال.

كما تم التركيز على تطوير مهارات القدرات الوطنية، من خلال برامج نوعية واستثمارات موجهة لدعم الشباب وتأهيلهم لسوق العمل، وتهيئة البيئة المناسبة؛ لتكون ممكّنة وداعمة لحصول المواطن على وظيفة، تُعزز نمائه واستقراره. ويبرز في ذلك دور التحولات الرقمية التي شهدتها القطاع،



أرقام في تمكين القدرات البشرية

تم توظيفهم في القطاع الخاص عبر برامج ومبادرات صندوق تنمية الموارد البشرية خلال عام 2024

437 ألف
مواطن ومواطنة

القيمة التي صُرِّفت على برامج دعم التدريب والتمكين والإرشاد في عام 2024

7.5 مليار
ر.س

فرصة تدريبية وفتتها الحملة الوطنية للتدريب "وعد" خلال عام 2024

1.3 مليون

القطاع الخاص مُساهم فاعل في التمكين



السعوديون في القطاع الخاص

القيمة (ر.س)

1.7 مليون

◆ 2020

2.4 مليون

◆ 2024



مشاركة فاعلة للمرأة السعودية في التنمية

%43.8

نسبة النساء في المناصب
الإدارية المتوسطة والعليا

%36

نسبة مشاركتها في
سوق العمل

رقمنة تطوّر سوق العمل

%30

نسبة انخفاض النزاعات
العملية منذ بدء التوثيق

%80+

نسبة العقود الموثقة
رقميًا

9+ ملايين

عقد موثق
رقميًا

صحة عامرة

ابتكار يُسهل الوصول للخدمات الصحية

نوعي، من أجل أن يكون النظام الصحي أكثر قدرة على زيادة تغطية الخدمات للمناطق حول أنحاء المملكة. وقد ارتكز البرنامج على مبادرات عدة، منها تعزيز الرعاية الصحية الوقائية، والتوسع في الخدمات الرقمية، وتحقيق التكامل بين القطاعات الصحية المختلفة.

أولت المملكة الصحة اهتمامًا بالغًا؛ فجعلتها إحدى ركائز التنمية وخصصت لها الموارد والإمكانات؛ لضمان تقديم خدمات طبية متقدمة. كان القطاع الصحي يتطور تدريجيًا، لكن التحديات ظلت قائمة، ويأتي منها الحاجة إلى تحسين جودة الخدمات، وتسهيل الوصول إليها، وتعزيز كفاءة النظام الصحي؛ بما يواكب تطورات المستقبل.

ومع إطلاق رؤية السعودية 2030، تعززت الخدمات الصحية، مستندة إلى استراتيجية شاملة تهدف إلى بناء نظام صحي أكثر كفاءة، ومن بين أبرز تلك الجهود لتنمية القطاع، جاء إطلاق برنامج تحول القطاع الصحي؛ ليدفع نحو تحول

منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

2016	◆ إطلاق المرحلة الأولى من برنامج الفحص المبكر للإعاقات السمعية والبصرية وتشوهات القلب الخلقية الحرجة في 30 مستشفى تحويلياً
2017	◆ إطلاق تطبيق صحة الإلكتروني.
2018	◆ إطلاق خدمة "موعد" التي مكّنت المستفيدين من حجز مواعيدهم إلكترونياً في مراكز الرعاية الصحية الأولية ◆ إطلاق خدمة "وصفتي" التي تربط المستشفيات والمراكز الصحية بالصيدليات المجتمعية ◆ إطلاق نموذج الرعاية الصحية السعودي
2019	◆ زيادة عدد المراكز المتخصصة لرصد الإنفلونزا إلى 50 مركزاً متخصصاً
2020	◆ نجاح المملكة في إدارة أزمة جائحة كورونا ◆ تأسيس برنامج تحول القطاع الصحي أحد برامج تحقيق رؤية السعودية 2030
2021	◆ إضافة الآثار الصحية ضمن الآثار المطلوب مراعاتها عند إعداد ودراسة مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها
2022	◆ إطلاق برنامج طبيب لكل أسرة ◆ تأسيس شركة الصحة القابضة ◆ تطبيق وثيقة الضمان الصحي الموحدة ◆ إنشاء مستشفى الصحة الافتراضي
2023	◆ إطلاق النسخة الجديدة من تطبيق صحي ◆ تدشين منصة "نفيس" ◆ انضمام المملكة إلى عضوية الوكالة الدولية لأبحاث السرطان
2024	◆ تسجيل مستشفى صحة الافتراضي كأكبر مستشفى من نوعه عالمياً ◆ أعلى دولة في المنطقة من حيث عدد المدن الصحية المعتمدة عالمياً بواقع 16 مدينة ◆ اعتماد هيئة الصحة العامة (وقاية) كمركز متعاون في إقليم شرق المتوسط بمجال التغذية من قبل منظمة الصحة العالمية

تلك الجهود الرقمية؛ إذ يُعد الأكبر من نوعه عالميًا؛ فقد أسهم في تمكين المرضى من الحصول على الاستشارات الطبية والعلاج دون الحاجة إلى زيارة المرافق الصحية، وهو ما يوفر الوقت والجهد، مستندًا على توفر سجل طبي رقمي بتغطية شملت الجميع.

ظهر الأثر من كل ذلك عبر ارتفاع تغطية الخدمات الصحية للمناطق، بما فيها المناطق الطرفية، وزيادة نسبة الرضا عن الخدمات الصحية، عاكسة التقدم الرقمي في الرعاية الصحية، ومعززة للكفاءة، كجزء من التحول الصحي الذي يهدف إلى تسخير التقنية لتحقيق التميز في الخدمات الصحية.

على مدار عقود من الزمن؛ سجل القطاع الصحي في المملكة تطورًا بشكل واضح، وذلك بتأسيس بنية تحتية، والتوسع في إنشاء المستشفيات. وقد جاءت رؤية السعودية 2030؛ لتدفع نحو المزيد من التطوير، بالتحول نحو نموذج الرعاية الصحية الحديث، الذي يُركز على الوقاية قبل العلاج.

إنّ من أبرز قصص النجاح الصحية؛ تكمن في تطور البنية الرقمية، مستفيدة من الخطوات الطموحة في تعزيز الابتكار، مثل تطبيق صحي الذي سهل الحصول على الاستشارات الفورية وحجز المواعيد، وغيرها من الخدمات المبتكرة. كما يأتي مستشفى صحة الافتراضي من أبرز

نموذج الرعاية الصحية الحديث

يتبنى المحافظة على صحة الأفراد عبر الكشف المبكر وتعزيز الوعي والوقاية قبل العلاج

40%

انخفاض معدلات الوفيات
المبكرة بسبب الأمراض المزمنة

28

مليون مستفيد
في عام 2024

الأكبر من نوعه عالميًا بشهادة غينيس



مستشفى صحة الافتراضي
SEHA VIRTUAL HOSPITAL

ارتفاع عدد المستشفيات المرتبطة به ↑

2024

200+

مستشفى

2023

170

مستشفى

2022

150

مستشفى



تطبيق متمكن

مستفيد في
عام 2024

31+
مليون



◆

49

خدمة مقدمة في
التطبيق

◆

3 مليون

استشارة
فورية

◆

10 مليون

موعد عن طريق
التطبيق

◆

إطلاق

تقنية التوأم الرقمي للتنبؤ
المبكر بخطر إصابة الفرد
والحصول على توصيات وقائية



نسبة السكان الذين لديهم سجل طبي رقمي موحد



◆
%100

2024

◆
%32.75

2019

نسبة جاهزية المناطق الصحية لمواجهة المخاطر الصحية



◆
%92

2024

◆
%38

2019

نسبة التجمعات السكانية بما فيها الطرفية المغطاة بخدمات الرعاية الصحية الأساسية



97.4%

2024

84.1%

2018

ارتفاع متوسط عمر الإنسان في المملكة



78.8

سنة

2024

77.06

سنة

2016

ارتفاع إجمالي التغطية التأمينية للمستفيدين من التأمين الصحي

13+ مليون

مستفيد

2024

معدل الرضا العام عن الخدمات الصحية

84.2%

2024



تميز صحي عالمي

تُساهم في تقديم الخدمات العلاجية للمرضى، وقد سجل مستشفى الملك فيصل التخصصي نجاحًا باهرًا في ذلك؛ بكونه المؤسسة الرائدة إقليميًا وعالميًا، وإسهامه في تطوير وتميز الخدمات الصحية في المملكة.

أولوية في تعزيز الصحة العامة والأنماط الغذائية

المملكة من ضمن أول خمس دول عالميًا منتجاتها الغذائية خالية من الدهون المتحولة الاصطناعية

إنجازات متعددة ونوعية حققتها المملكة في مجالات الصحة، تُعزز ريادتها الصحية على مستوى العالم، ويتبين ذلك بحرصها على تقديم أفضل المعايير في الرعاية الصحية، وتعزيز نمط الحياة الصحي في حياة أفراد المجتمع، وتأكيدًا على ذلك؛ جاءت المملكة ضمن أول خمس دول على مستوى العالم، من حيث كون منتجاتها الغذائية خالية من الدهون المتحولة الاصطناعية.

واعتمدت هيئة الصحة العامة (وقاية) كمركز إقليمي من قبل منظمة الصحة العالمية، ضمن شبكة تعاون دولية؛ لدعم تنفيذ برامج تتمحور حول التغذية والصحة العامة على المستوى الإقليمي. كما بذلت المملكة جهدًا في دفع عجلة الابتكار والأبحاث في المجالات الصحية، من خلال تمكين إيجاد تقنيات مبتكرة

اعتماد هيئة الصحة العامة (وقاية)

◆ كمرکز متعاون في إقليم شرق المتوسط بمجال التغذية

ريادة عالمية في فصل التوائم السيامية

◆ 61 عملية منذ إطلاق برنامج فصل التوائم وحتى نهاية عام 2024

مستشفى الملك فيصل التخصصي

نجاح صحي رائد

الأول إقليميًا والـ20 عالميًا

◆ ضمن قائمة أفضل 250 مؤسسة رعاية صحية أكاديمية حول العالم

الأول عالميًا في استخدام التقنية الطبية

◆ إجراء أول زراعة كبد روبوتية باستخدام الفص الأيسر عالميًا

◆ إجراء أول عملية زراعة قلب كاملة بالروبوت عالميًا

◆ إجراء أول عملية زراعة بنكرياس باستخدام الروبوت في المنطقة

إنتاج أول خلايا تائية علاجية في المملكة

◆ تستخدم في علاج مرضى السرطان

◆ تُسهم في تخفيض تكلفة العلاج بنحو 80%

المستشفيات السعودية ضمن التصنيفات العالمية

◆ إدراج 7 مستشفيات سعودية ضمن أفضل 250 مستشفى في العالم

إسكان يُحقق النماء والاستقرار

خيارات وحلول سكنية متنوعة

الأنظمة والتشريعات؛ لضمان استدامة القطاع. شهد قطاع الإسكان والعقارات في المملكة تحولات إيجابية كبرى، أبرزها: إطلاق برنامج "سكني" الذي مكّن الأسر السعودية من تملك منازلها عبر خيارات متنوعة، تشمل التمويل المدعوم، والبناء الذاتي، والوحدات الجاهزة، والأراضي المطورة؛ مما أدى إلى تسريع الاستحقاق السكني، بعد أن كان الأمر يستغرق من 10 إلى 15 سنة.

كما تم تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي. ولضمان تنظيم القطاع العقاري؛ أنشئت الهيئة العامة للعقار، وأطلقت منصة "إيجار" لتوثيق عقود الإيجار وحفظ حقوق الأطراف، وامتد الأثر إلى بناء القدرات الوطنية عبر تأسيس المعهد العقاري السعودي، الذي يهدف إلى تدريب وتأهيل الكوادر البشرية، وتزويدهم بالمهارات اللازمة للعمل في القطاع العقاري.

حرصت المملكة على توفير الرخاء والاستقرار لمواطنيها منذ بداياتها؛ فعملت على تنفيذ العديد من المشروعات الإسكانية، وتقديم القروض العقارية عبر صندوق التنمية العقارية، وتوزيع الأراضي السكنية، ومع ذلك ظلت التحديات قائمة، والتي كان من أبرزها: طول فترات الانتظار للحصول على الدعم السكني، وعدم كفاية المعروض من الوحدات السكنية بأسعار تتناسب مع القدرات المالية للأسر السعودية، وغياب التشريعات المنظمة للقطاع بشكل يضمن تحقيق التوازن بين العرض والطلب، ما جعل الحاجة ملحة لإعادة هيكلة قطاع الإسكان وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وغير الربحي.

ومع إطلاق رؤية السعودية 2030 في العام 2016، جاء "برنامج الإسكان" كأحد البرامج لتحقيق الرؤية؛ بهدف رفع نسبة تملك المواطنين للمساكن، وتوفير بيئة سكنية متكاملة المرافق، مع تطوير

منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

2016

◆ إطلاق منصة جود الإسكان

2017

◆ تأسيس الهيئة العامة للعقار
◆ تأسيس المعهد العقاري السعودي
◆ إطلاق برنامج "سكني"
◆ إطلاق خدمة "وافي" لتنظيم البيع على الخارطة

2018

◆ تدشين "برنامج الإسكان" أحد برامج تحقيق رؤية السعودية 2030
◆ منصة "إيجار" لتنظيم السوق العقارية وتوثيق العقود

2019

◆ إطلاق منصة سكني

2021

◆ توجيه بمضاعفة مشروعات الإسكان شمال الرياض للضعفين

2022

◆ الموافقة على نظام الوساطة العقارية

2023

◆ إطلاق النسخة الأولى من معرض سيتي سكيب العالمي

2024

◆ ارتفعت نسبة تملك الأسر السعودية للمساكن إلى 65.4%

السكنية والعقارية المختلفة، من منتجات أراضي، وبيع على الخارطة، ووحدات جاهزة، وبناء ذاتي.

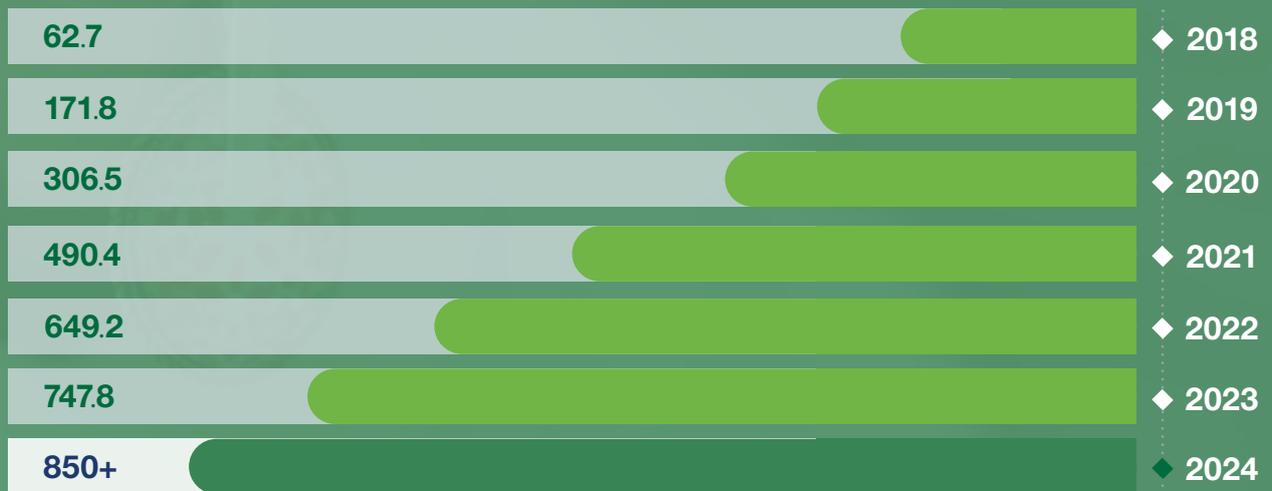
أصبح قطاع الإسكان والعقار في ظل رؤية السعودية 2030، أكثر تنظيمًا واستدامة، وأصبحت الأسر السعودية قادرة على امتلاك منازلها بسهولة، في بيئة سكنية متكاملة، وبإجراءات ميسرة تدعم الاستقرار وجودة الحياة.

أسهمت هذه الجهود في توفير خيارات وحلول سكنية للمواطنين، من خلال منتجات متنوعة، تُسهم في زيادة المعروض العقاري، وتسهيل وصول المواطنين لها من خلال منصات إلكترونية. ومن نتائج ذلك، أن ارتفعت نسبة تملك الأسر السعودية، واستمر تقديم التمويل العقاري الذي يُعد ممكنًا لامتلاك السكن، كما شهد سوق العقارات انتعاشًا بضح المنتجات

عدد الأسر السعودية التي سكنت منازلها

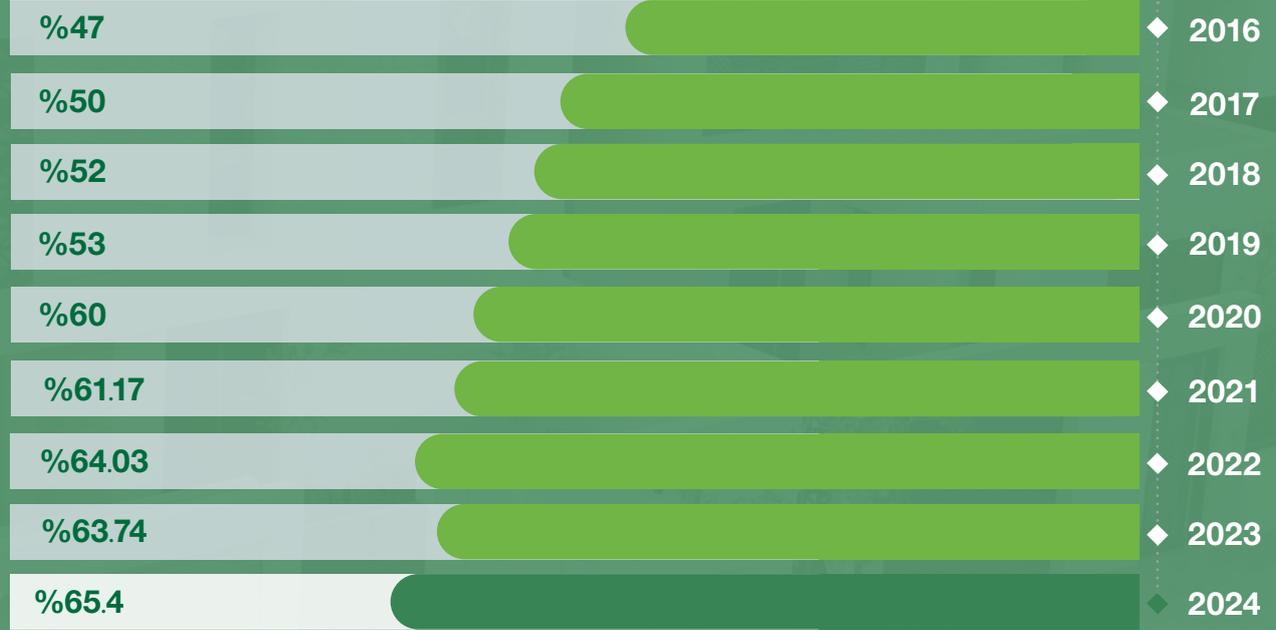


القيمة (ألف أسرة)



نسبة الأسر السعودية التي تمتلك وحدة سكنية

القيمة (%)



إجمالي قيمة القروض العقارية القائمة للأفراد (التمويل العقاري)

القيمة (بـ)



(حتى نهاية الربع الثالث 2024)

عقود المنتجات السكنية



القيمة (عقد)



عقود منتج الأراضي



القيمة (عقد)



عقود منتج البيع على الخارطة



القيمة (عقد)



عقود منتج الوحدات الجاهزة



القيمة (عقد)



عقود منتج البناء الذاتي



القيمة (عقد)



تعاون وتكافل سكني

وعليه؛ استمر تسليم الوحدات السكنية لمستحقيها، وامتدادًا لذلك؛ تواصلت الجهود التطوعية في قطاع الإسكان؛ إذ تنامي نشاط المتطوعين في المملكة، ومساهماتهم في تنفيذ المبادرات السكنية، التي تحقق التمكين والاستقرار للأسر.

كل هذا؛ يُجسد روح التكاتف والتعاضد بين أبناء المجتمع بجميع مكوناته؛ بما يعزز من التكافل الاجتماعي ويدفع نحو بناء مجتمع مزدهر.

يمثل الإسكان التنموي نموذجًا رائدًا ومتكاملًا لتعزيز المسؤولية الاجتماعية والتكافل المجتمعي في المملكة؛ حيث يهدف إلى توفير حلول سكنية ملائمة للأسر الأشد حاجة، بمشاركة فعّالة من القطاعين الخاص وغير الربحي، وفقًا لمعايير تُحقق الكفاءة وتضمن المواءمة مع القطاع الحكومي، وهو ما يُعبّر عن إحساس بمسؤولية عالية تجاه المجتمع ونمائه، بتوفير بيئة معيشية مستقرة للأسر الأشد حاجة؛ لتساهم في تعزيز جودة حياتهم واستقرارهم.





الوحدات السكنية لمستفيدي الإسكان التنموي

19+

ألف وحدة سكنية

بقيمة تراكمية بلغت 98,736 وحدة سكنية بنهاية عام 2024

مساهمة القطاع الخاص وغير الربحي في برنامج الإسكان التنموي

القيمة (بـ)

207 مليون

2020

2+ مليار

2024

عدد المتطوعين تحت منظومة قطاع الإسكان

القيمة (متطوع)

17,809

2021

262,869

2024

نشاط وتمكين في القطاع العقاري

التي يحتاجها سوق العمل، وتمكنهم من الحصول على فرص العمل في القطاع. ومن أبرز ما وصلت إليه المنجزات؛ أن تعززت الأنشطة العقارية والمقاولات في الاقتصاد غير النفطية مستفيدة من نشاط المطورين المحليين والعالميين الذين دخلوا للسوق السعودي.

ولتمكين الشباب من فرص العمل والاستثمار المتنامية؛ فقد عمدت البرامج والمبادرات الوطنية إلى تأهيلهم وتدريبهم؛ ليكونوا مهنيين لاقتناص الفرص.

يساهم ازدهار القطاع العقاري في النمو الاقتصادي والاجتماعي، كما أن ازدهاره يعد عاملاً مُساعدًا على توفير خيارات متنوعة للمجتمع، في الحلول السكنية، والترفيه، والأعمال، وغيرها من المجالات الأخرى.

وبالإضافة إلى ذلك؛ فإنّ القطاع العقاري له دور في تمكين الكفاءات والقدرات البشرية الوطنية، التي تأتي بهدف زيادة فاعلية مشاركة القطاع في تحقيق التنمية وتوفير الوظائف، بجانب إمدادهم بالمهارات وتزويدهم بالمعارف



مساهمة الأنشطة العقارية والمقاولات التراكمية
في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بعام 2024

23.98%

243 مطورًا عقاريًا يعملون مع الشركة الوطنية للإسكان

30

مطورًا عالميًا

213

مطورًا محليًا

المملكة تتقدم في مؤشر الشفافية العقارية العالمي

المرتبة

38

2024

المرتبة

49

2022

مجموعة روشن تعزّز من التحول في القطاع العقاري

رياضية ومسارات مخصصة للمشاة والدراجات، بالإضافة إلى الوجهات متعددة الاستخدامات مثل "مرافي" التي تعتبر أول قناة مائية في المملكة بطول 11.4 كيلو متر، لتستوعب مع اكتمال تطويرها 1.5 مليون نسمة، كما تتوسع "روشن" في قطاع التجزئة عبر "واجهة روشن" إلى جانب المنشآت الرياضية مثل "استاد روشن"؛ لتدير بذلك محفظة عقارية تضم 200 مليون م² من المشاريع.

تسعى "مجموعة روشن" لتعزيز مستوى القطاع العقاري والسكني في المملكة، من خلال تطوير وجهات حيوية ومستدامة؛ لتوفير مجتمعات تُساعد السكان على الاستقرار في بيئة ممكنة تعزز من جودة الحياة في المناطق الرئيسية الثلاث في المملكة: الوسطى والغربية والشرقية، حيث أطلقت منها مجتمعات "سدره" و"وارفة" في الرياض، و"العروس" في جدة، و"المنار" في مكة المكرمة، و"الدانة" في الظهران، التي تضم مرافق متكاملة ومساحات خضراء ومرافق



المطور العقاري متعدد الأصول

أصول متنوعة تمتلكها "مجموعة روشن" في محفظتها العقارية، منها

◆
المكاتب
التجارية

◆
المجتمعات
السكنية

◆
النقل والخدمات
اللوجستية

◆
مراكز
التجزئة

منظومة إلكترونية بلا ورق

تحول رقمي يقضي المعاملات

يبرز التحول الرقمي في القطاع العدلي بوضوح، عبر توفير خدمات متكاملة، تُساهم في توفير الوقت والجهد؛ حيث أتاحت الحلول الرقمية، إنجاز المعاملات العدلية بسهولة، عبر منصة "ناجز" التي تُقدم خدماتها المتنوعة إلكترونياً، ومنها إصدار الوكالة الإلكترونية، وتوثيق العمليات العدلية عبر كتابة العدل الافتراضية. كما توسع النطاق نحو عقد جلسات التقاضي عن بعد، وإطلاق المحكمة الافتراضية للتنفيذ.

يشهد العالم تحولات متسارعة في المجال الرقمي؛ فقد أصبحت الخدمات الإلكترونية عاملاً مؤثراً في تعزيز جودة الحياة، وتسريع إنجاز المعاملات التي يحتاجها المواطن والمقيم. وفي هذا السياق؛ تبوأَت المملكة مكانة رائدة عالمياً؛ بفضل التوسع في التحول الرقمي، الذي أصبح أولوية استراتيجية، ساعدت على تمكين أفراد المجتمع من الوصول إلى الخدمات ببسر وكفاءة، من خلال بنية تحتية رقمية متطورة، ومنصات ذكية تُدار بأحدث التقنيات.



خدمات عدلية تختصر الوقت

منصة "ناجز" خلال عام 2024

وكالة إلكترونية
استفاد منها أكثر من
6 ملايين مستفيد

5.3+
ملايين

عملية توثيقية
عبر كتابة العدل
الافتراضية بزيادة
60% عن عام 2023

1.3+
مليون



منصة تراضي بنهاية عام 2024

مستفيد

4.3
ملايين

جلسة صلح

2.2
مليون

وثيقة صلح

390+
ألف



98%

من الجلسات
عُقدت إلكترونياً

2.3+
مليون
جلسة

التقاضي الإلكتروني
خلال عام 2024

مجتمع مسؤول

مسيرة متجددة للقطاع غير الربحي والعمل التطوعي

القطاع ورفع مساهمته الاقتصادية، إلى جانب إنشاء المنصة الوطنية للعمل التطوعي، التي تُقدم الفرص التطوعية وتوثق الساعات المسجلة؛ ليكون ذلك داعماً للوصول إلى مستهدفات العمل التطوعي المتمثل في زيادة عدد المتطوعين. ولإيجاد طريق واضح للمسؤولية الاجتماعية، أطلقت استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات، وجاءت المنصة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية؛ إيماناً بأن القطاع الخاص شريك فاعل في تحقيق النمو المجتمعي.

اهتمت المملكة منذ سنواتها الأولى، بتعزيز التكافل المجتمعي وترسيخ ثقافة العطاء، امتداداً لمبادئ الدين الإسلامي الحنيف، والقيم الأصيلة في عادات وتقاليد أبناء هذه الأرض. إنّ للقطاع غير الربحي والعمل التطوعي دور تنموي مهم، وتتواجد فرص كبيرة لتوسيع آفاقه، من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية، وتوفير بيئة تنظيمية واضحة تحكم الأعمال التطوعية، وإيجاد منصات رقمية موحّدة، وهو ما دفع رؤية السعودية 2030 إلى إعادة هيكلة القطاع، وتأسيس المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، بهدف تنظيم

منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

- 2018
◆ اعتماد المعيار الوطني السعودي للتطوع "إدامة"
◆ تأسيس شركة أوقاف للاستثمار الزراعي والاستثماري للهيئة العامة للأوقاف
- 2019
◆ تأسيس المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي
- 2020
◆ إنشاء المنصة الوطنية للعمل التطوعي
◆ تدشين استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات
- 2021
◆ تنظيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي
- 2022
◆ إقرار لائحة إنشاء المحافظ الاستثمارية الوقفية
- 2023
◆ تفعيل نشاط اقتصادي جديد تحت اسم "إدارة الوقف" ضمن التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية
◆ تدشين المنصة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية
- 2024
◆ تقدّم المملكة إلى المركز 16 عالمياً في مؤشر المسؤولية الاجتماعية



قيم التكاتف والتآخي، ويدفع بمسيرة التنمية الوطنية إلى آفاق أوسع؛ فلم يعد العمل التطوعي وغير الربحي مبادرات فردية؛ بل أصبح جزءًا من استراتيجيات وطنية شاملة، تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزز القيم المجتمعية، وتحقق التكافل الاجتماعي؛ ليصبح التطوع ثقافة راسخة، تعكس روح العطاء والانتماء في المجتمع السعودي.

وقبل الموعد بست سنوات؛ نجح أبناء وبنات الوطن، وجميع أفراد المجتمع، بتحقيق مستهدف رؤية السعودية 2030 الخاص بعدد المتطوعين، بتسجيل مليون متطوع، وهو ما يعكس فاعلية المجتمع، وازدهار القطاع غير الربحي. لقد ساعدت هذه الجهود في تمكين المجتمع ونهوضه، والتأثير إيجابًا في الاقتصاد وتعزيز جودة الحياة للمواطن والمقيم، وهو ما يُرسخ

الطريق إلى المليون متطوع



القيمة (ألف متطوع)





فقط في عام 2024 هكذا كان الأداء التطوعي

المنصة الوطنية للعمل التطوعي

◆
7,061
جهة مُسجلة
في المنصة

◆
2.1 مليون
متطوع مُسجل
في المنصة

جهود مُثمرة

◆
542 ألف
فرصة تطوعية

◆
80+ مليون
ساعة تطوعية

تجاوز للمؤشرات العالمية

◆ تقدمت المملكة في مجال التطوع الاحترافي الذي يُعرّف بأنه تقديم الخدمات التطوعية في مجالات تخصصية معينة ضمن المهام والأعمال الروتينية المعتادة

◆ 5% مؤشر التطوع الاحترافي في المملكة.

الشركات تُفعل مسؤوليتها الاجتماعية

نسبة الشركات الكبرى التي فعلت المسؤولية الاجتماعية.

نتج عن هذه الجهود تعزيز لمكانة المملكة العالمية على المستوى الاجتماعي، بتقدمها 25 مركزًا في مؤشر المسؤولية الاجتماعية ضمن تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2024، ويُشير هذا إلى ما بُذل خلال الأعوام الماضية من عمل، عزز التكافل الاجتماعي، ورسخ ثقافة العطاء بين جميع مكونات النسيج الاجتماعي.

انتعشت المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة؛ لتكون عنصرًا فاعلاً في تحقيق التنمية الاجتماعية؛ حيث أصبحت شركات القطاع الخاص تُشجع على تبني مبادرات ذات أثر اجتماعي واقتصادي مستدام، ويشمل ذلك دعم العمل التطوعي، وتمكين أبناء المجتمع، والمساهمة في المشاريع البيئية والتعليمية والصحية، فقد ارتفعت نسبة مساهمة الشركات في الإنفاق الاجتماعي، وتضاعفت

تضاعف نسبة الشركات الكبرى التي تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية



القيمة (%)



تقدم عالمي في مؤشر المسؤولية الاجتماعية



حسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2024

القيمة (الترتيب)



وطن يتقدم من أجل المواطن والمقيم

طرق آمنة تعزز السلامة المرورية

صيانة الطرق بشكل ملحوظ، وزيادة كفاءة النقل وسلامة المواطنين، وقد أسفر هذا عن تخفيض كبير في التكلفة الاقتصادية الناتجة عن الحوادث المرورية؛ بما يعكس تأثير هذه الإجراءات الإيجابية ليس فقط على المجتمع بل يتعدى الأثر إلى الاقتصاد الوطني.

تحسّن كبير تشهده المملكة في مجال السلامة المرورية؛ حيث انخفض معدل وفيات حوادث الطرق، ومصابي الحوادث المرورية لكل 100 ألف نسمة بشكل ملحوظ؛ بفضل التحسينات المستمرة في البنية التحتية. كما تم تحقيق نسب عالية من معايير السلامة في التحويلات المرورية؛ مما ساهم في تقليل وقت



انخفاض معدل وفيات الحوادث المرورية لكل 100 ألف نسمة

القيمة

17.6

2018

12.3

2024



سلامة مرورية وبنية تحتية

نسبة سلامة شبكة
الطرق في المملكة

80%

معدل أمان التحويلات
المرورية ومناطق العمل

95%

أمن يُحقق الطمأنينة

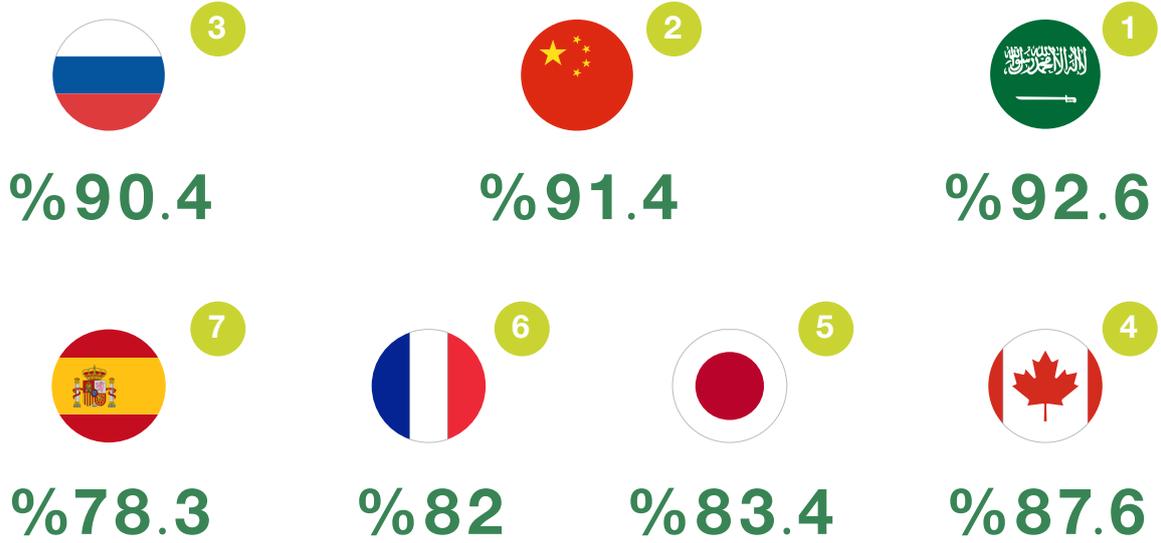
مستهدفاته لعام 2024، إضافة إلى انخفاض معدلات القتل العمد، الذي تجاوز أيضًا المستهدفات المحددة في ضوء الأهداف الوطنية؛ مما يعكس الجهود المبذولة في تحسين الأداء الأمني. تأتي هذه النتائج الإيجابية في سياق استراتيجيات تهدف إلى تعزيز النظام الأمني، بما يُثبت دعائم نماء المجتمع في بيئة آمنة ومستقرة للمواطنين والمقيمين والزائرين.

امتدادًا للأمن والأمان الذي تضرر به مدن المملكة؛ تعززت فعالية الإجراءات الأمنية المتخذة؛ لتعزيز الاستقرار الداخلي؛ حيث تصدرت المملكة دول مجموعة العشرين في مؤشر الأمان، الذي يقيس نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان أثناء السير ليلاً بمفردهم.

وعلى صعيد المؤشرات المحلية التي وُضعت لمزيد من الشفافية؛ فقد تجاوز مؤشر الثقة في الخدمات الأمنية



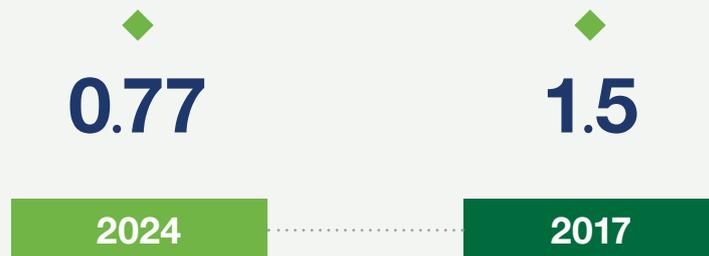
المملكة تتصدر دول مجموعة العشرين في مؤشر الأمان



111% تجاوز مستهدف مؤشر الثقة في الخدمات الأمنية



130% تجاوز مستهدف مؤشر معدل حالات القتل العمد لكل 100 ألف نسمة





مواهب مُمكنة تنافس العالم

استثمار في عقول المستقبل

دعمها لتمكين الشباب والشابات من المنافسة عالميًا. ومنذ ذلك الوقت تنوعت الممكّنات والمبادرات؛ فأطلق برنامج تنمية القدرات البشرية، أحد برامج تحقيق الرؤية، وأنشئ المعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي، إلى جانب تأسيس شركة تطوير لتقنيات التعليم، وإنشاء هيئة تقويم التعليم والتدريب، وتأسيس تنمية البحث والتطوير والابتكار.

يعد المورد البشري أثمن الموارد لأي دولة؛ فمن خلال العقول تُبنى الأوطان، ولقد أدركت المملكة ذلك وبذلت الغالي والنفيس؛ من أجل تمكين أبنائها، وتوفير الوسائل الداعمة لهم، وهو ما جعل أبناء وبنات الوطن، منافسين لأقرانهم حول العالم. ومع إطلاق رؤية السعودية 2030؛ أصبح الإطار التنظيمي أكثر حوكمة ومنهجية؛ مما يضمن توحيد الرؤية، وتنسيق الجهود؛ ليكون هناك خارطة طريق تستثمر العقول، وتوسّع من



إنجازات سعودية عالمية

114 ميدالية وجائزة كبرى في أكبر مسابقتين عالميتين للعلوم والهندسة والاختراع والابتكار

"آيتكس 2024"

"آيسف 2024"



تصنيف المملكة ضمن أفضل خمس دول عالميًا في أكبر مسابقات العلوم

عدد مقاعد "آيسف"



138 جائزة عالمية في الاختراع

معرض جنيف الدولي للاختراعات



الأول عالمياً لفريق جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الطائرات المسيرة (الدرونز)

المسابقة الدولية للطائرات بدون طيار "SUAS 2024"



15 ميدالية برونزية في نشاطات تقنية الروبوت

الأولمبياد العالمي للروبوت "WRO 2024"



قدرات رقمية

وهو ما ساهم في أن تكون المملكة في مقدمة دول العالم في المجالات الرقمية وفق تقرير التنافسية العالمية (IMD)، في مؤشر عدد مستخدمي الإنترنت، ومؤشر التحول الرقمي في الشركات، ومؤشر تطوير وتطبيق التقنية، ومؤشر تمويل التطور التقني، ومؤشر شراكات القطاع العام والخاص للتطور التقني. بالإضافة إلى تحقيق منجز عالمي بتسجيل العدد الأكبر من الجوائز في مسابقة الذكاء الاصطناعي العالمية للشباب (WAICY 2024).

تعزز المملكة مكانتها في قطاع الاقتصاد الرقمي عبر استراتيجيات طموحة لتطوير البنية التحتية وتنمية المهارات التقنية؛ ففي عام 2024، درّبت آلاف الكوادر الوطنية في مجالات متقدمة كالحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، إلى جانب برامج تدريبية نوعية بالتعاون مع شركات عالمية. كما ركزت الجهود على صعيد دعم الابتكار الرقمي، والتوسع في تقنيات متقدمة؛ مما يعكس التزامها ببناء اقتصاد رقمي مستدام ومواكب للتحولات العالمية،



المملكة رائدة وممكنة في القطاع الرقمي

وفقًا لتقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (IMD) لعام 2024

- ◆ **الأولى عالميًا** في مؤشر عدد مستخدمي الإنترنت
- ◆ **الثانية عالميًا** في مؤشر التحول الرقمي في الشركات
- ◆ **الثانية عالميًا** في مؤشر تطوير وتطبيق التقنية
- ◆ **الثانية عالميًا** في مؤشر تمويل التطور التقني
- ◆ **الرابعة عالميًا** في مؤشر دعم شركات القطاع العام والخاص للتطور التقني

ضمن مسابقة الذكاء الاصطناعي العالمية للشباب (WAICY 2024)

- ◆ **الأولى** من حيث عدد الجوائز



72 ألف

متدرب أكملوا برامج تخصصية وتعليمًا إلكترونيًا في مجالات رقمية
خلال عام 2024



الذكاء
الاصطناعي



هندسة
البرمجيات



علوم
البيانات



الحوسبة
السحابية



رؤية تعليمية ترتقي للعالمية

تطور استثنائي يسجله قطاع التعليم في المملكة، مكنها بأن تكون في مصاف الدول عالميًا؛ حيث حققت الجامعات السعودية مراتب متقدمة في التصنيفات الدولية، وهو ما يُظهر التميز الذي تحظى به البيئة التعليمية في المملكة، لا سيما التخصصات الأكاديمية والبحث العلمي؛ لتكون الجامعات منافسة وضمن أفضل جامعات العالم.

بالإضافة إلى ذلك؛ فقد ساهم برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث، أحد أهم المبادرات التعليمية في المملكة، في تطوير منظومة التعليم، خصوصًا بعد إعادة هيكلته وإطلاق استراتيجية

خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي؛ إذ يعمل البرنامج على تأهيل الكوادر الوطنية في أرقى الجامعات والمؤسسات التعليمية العالمية.

هذه السلسلة من المنجزات والخطوات، تُجسد رؤية السعودية 2030 الطموحة؛ لتأسيس منظومة تعليمية تدعم التنمية المستدامة، وتُساهم في تنمية القطاعات ذات الأهمية الوطنية، بل ويمتد أثرها نحو الإسهام في بناء مستقبل علمي يُحقق النماء للبشرية والعالم أجمع.





الجامعات السعودية ضمن الأفضل عالمياً

تصنيف شنغهاي 2024

- ♦ جامعة الملك سعود ضمن أفضل 100 جامعة عالمية
- ♦ 12 جامعة سعودية ضمن أفضل 1,000 جامعة عالمية



تصنيف التايمز 2025

- ♦ جامعة الملك فهد للبترول والمعادن من أفضل 200 جامعة عالمية
- ♦ 29 جامعة سعودية تواجدت مع أفضل جامعات العالم
- ♦ 32 جامعة سعودية ضمن تصنيف التنمية المستدامة



تصنيف QS العالمي 2025

- ♦ 3 جامعات سعودية ضمن أفضل 200 جامعة عالمية
- ♦ 19 جامعة سعودية أُدرجت ضمن التصنيف

المبتعثون السعوديون في أفضل الجامعات والمؤسسات التعليمية العالمية

◆
%92

نسبة ارتفاع عدد الخريجين
الذين أكملوا برنامج الدبatches

◆
23.4+ ألف

طالب مُبتعث إلى أفضل
200 جامعة ومعهد في العالم

رياضة مزدهرة تنهض بالمجتمع

ازدهار متنامي للرياضة

وتنمي مهاراتهم، وتحديث البنية التحتية، وإنشاء الأندية الرياضية، وغيرها.

يأتي ذلك في ظل الجهود المبذولة، التي ساهمت في ازدهار القطاع، ومن أهمها تأسيس وزارة الرياضة.

هذه التحولات لم تقتصر على الجانب الرياضي فقط؛ بل انعكست إيجابًا على المجتمع من خلال تعزيز نمط الحياة الصحي وزيادة الوعي بأهمية النشاط البدني؛ حيث أطلقت المملكة العديد من المبادرات التي تستهدف مختلف الفئات العمرية، بما في ذلك طلاب المدارس والجامعات. كما تم تمكين المرأة بشكل غير مسبوق في المجال الرياضي، سواء من حيث الممارسة أو المنافسة على المستوى الدولي.

لقد مثلت الرياضة جزءًا من ثقافة المجتمع السعودي، وهو ما يجعل القطاع الرياضي يحظى بفرص كبيرة للتوسع، والاستفادة منه بشكل أكبر في تعزيز النمو الاقتصادي، وصحة الأفراد، وبناء مجتمع أكثر حيوية. ومن هنا انطلقت رؤية السعودية 2030، التي بدأت بالدفع نحو تحول قطاع الرياضة، عبر تطوير شامل، سواء على المستوى التنافسي أو المجتمعي؛ بما يُرسخ دورها في تحقيق التنمية الشاملة.

شهدت السنوات الأخيرة توسعًا في دعم الأندية والاتحادات الرياضية ورفع كفاءة إدارتها، وإطلاق برامج تهدف إلى زيادة نسبة ممارسي الرياضة، وتمكين المرأة، وتشجيع الاستثمار في الرياضة، عبر فتح المجال للقطاع الخاص؛ للمساهمة في بناء أكاديميات ترعى المواهب

منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

2017

◆ تأسيس الاتحاد السعودي للرياضات الإلكترونية

2018

◆ السماح للمرأة بدخول الملاعب الرياضية
◆ إنشاء الاتحاد السعودي للرياضة للجميع
◆ تأسيس الاتحاد السعودي للتسلق والهايكنج

2019

◆ إقامة النسخة الأولى من دوري كأس الأمير محمد بن سلمان الإلكتروني

2020

◆ تأسيس وزارة الرياضة
◆ إطلاق أكاديمية مهد

2021

◆ إطلاق النسخة الأولى من الدوري السعودي لكرة القدم للسيدات
◆ تشكيل أول منتخب سعودي للسيدات لكرة القدم
◆ إطلاق استراتيجية دعم الاتحادات الرياضية السعودية
◆ إطلاق برنامج "تطوير رياضتي النخبة"
◆ إطلاق برنامج "فخر" لتأهيل ذوي الإعاقة
◆ إطلاق برنامج "دبلوم إدارة التسويق والاستثمار الرياضي"
◆ تدشين استراتيجية "دعم وتطوير الاتحادات الرياضية"
◆ معهد إعداد القادة يطلق برنامج "ISDE" للماجستير في الإدارة الرياضية والترفيه

2022

◆ إطلاق دورة الألعاب السعودية
◆ إطلاق برنامج "تحرك معنا" في 13 مدينة

2023

◆ الرياض تحتضن أول بطولة لكأس العالم للرياضات الإلكترونية
◆ إقامة أول دوري لكرة الطائرة النسائية
◆ بدء تخصيص الأندية الرياضية

2024

◆ ارتفاع عدد الاتحادات الرياضية إلى 97 اتحادًا
◆ ارتفاع عدد الأندية الرياضية التي تتنوع ألعابها إلى 128 ناديًا

رئيسة للرياضة عالمياً، وأسهمت في تحقيق تأثير اقتصادي واجتماعي واسع النطاق، بوصفها بيئة حاضنة للاستثمار ومولدة للوظائف؛ مما يرسخ مكانة المملكة كمركز رياضي رائد في المنطقة والعالم.

اليوم، أصبحت الرياضة في المملكة جزءاً من رؤية متكاملة تهدف إلى تحقيق اقتصاد متنوع ومجتمع أكثر حيوية. التحولات التي شهدتها القطاع لم ترفع فقط من مستوى التنافسية، بل جعلت المملكة وجهة



قطاع يولد الوظائف

5,700+

عدد الموظفين في الأندية الرياضية
حتى عام 2024

تمكين للرياضة المجتمعية

وتعليميًا وترفيهيًا، بالإضافة إلى تفعيل دور الاتحاد السعودي للرياضة للجميع.

كما تشهد الرياضة السعودية أيضًا مشاركة نسائية غير مسبوقة؛ حيث تزايد عدد النساء المشاركات في الأنشطة الرياضية بشكل لافت، مع تمثيل المنتخبات الوطنية في مختلف البطولات العالمية، بجانب توليها مناصب قيادية في الاتحادات الرياضية؛ مما يعكس تمكين المرأة ودورها المتنامي في المشهد الرياضي.

تعمل هذه التطورات على تعزيز نمط الحياة الصحي و الرياضي في المجتمع، عبر زيادة معدلات النشاط البدني؛ لبناء مجتمع أكثر حيوية وتحقيق تنمية تشمل جميع أفراد المجتمع.

عزز التحول الرياضي الذي تسير فيه المملكة، شمولية قطاع الرياضة ودوره في نمو مختلف الرياضات، وتمكين المرأة، وبناء مجتمع صحي ومتوازن. ودعمت استراتيجيات الرياضة السعودية التنوع في الرياضات، ومنها على سبيل المثال استراتيجية دعم الاتحادات الرياضية؛ ليرتفع عدد الأندية والاتحادات الرياضية التي لديها تنوع في الألعاب الرياضية بشكل ملحوظ. وقد تضاعف عدد ممارسي الأنشطة البدنية بمختلف الأعمار والفئات، مع نمو الفعاليات الرياضية المجتمعية؛ بفضل الجهود المبذولة التي ساهمت في توفير بيئة ملائمة ومهياة؛ لممارسة الرياضة ونشر ثقافتها بين مختلف شرائح المجتمع؛ لاسيما مع انتشار أندية الحي التي أصبحت ملاذًا رياضيًا



نمو رياضي يُحقق الشمولية

التنوع في الرياضات



مشاركة مجتمعية

1,700 مُشارك
في مبادرة "تحرك معنا"
عبر 13 مدينة حول المملكة

43 ألف
عضو في 45 ناديًا من أندية
الحي، 55% ذكور، 45% إناث

1,800 مستفيد
من برنامج "كبار السن"
الذي أطلقه الاتحاد
السعودي للرياضة للجميع



بناء قاعدة رياضية متينة للمواهب الرياضية

جهود وبنية تحتية داعمة

◆
16

مركزًا تدريبيًا رياضيًا للشباب
ضمن برنامج تكوين

◆
11

برنامجًا لتطوير المواهب
الرياضية

عمليات مسح واسعة لاكتشاف المواهب

◆

1,110

طفل مُرشح كموهبة
محتملة

◆

20+

مدينة حول
المملكة

◆

84+ ألف

طفل
مشارك

المرأة السعودية ... رياضية وممكّنة

ممارسة النشاط البدني


%530
معدل النمو

%46
من السعوديات يمارسن
الرياضة أسبوعيًا
2024

%7.3
من السعوديات يمارسن
الرياضة أسبوعيًا
2017

المرأة في المشاركة الاجتماعية

13 ألف سيدة

تتراوح أعمارهن بين 35 و50 عامًا انضمامن إلى المرحلتين الأولى والثانية من برامج الاتحاد السعودي للرياضة للجميع

%36

من المشاركين في ماراثون الرياض 2024 من النساء

المنتخبات والاتحادات الرياضية

40

فريقًا وطنيًا للسيدات في 25 اتحاد رياضي مختلف

شخصية فاعلة وقيادية

7 رئيسات

للاتحادات الرياضية مقارنة بعدم وجود أي رئيسة فيما قبل رؤية السعودية 2030

104 سيدة

في عضوية مجالس إدارة الاتحادات الرياضية يمثلن 30% من المناصب القيادية



نمو في المشاركة الرياضية





رؤية تدعم الرياضة

متقدمة، ومما ساعد أيضًا؛ تطوير البنية التحتية وتهيئتها، من ملاعب، ومنافسات رياضية مختلفة، ومرافق تدريب، بالإضافة إلى تعزيز المشاركات الدولية، ودعم المواهب الصاعدة ببرامج تهدف إلى تنمية مهاراتهم وإكسابهم المعرفة والثقافة والمهارة الرياضية؛ بما يعكس رؤية شاملة لتحقيق الاستدامة الرياضية في المملكة.

بفضل استراتيجية دعم الاتحادات الرياضية، وبرنامج تطوير رياضي النخبة؛ لدعم تحقيق التميز الرياضي وتمكين الكفاءات الوطنية، سجل أبطال المملكة إنجازات بارزة في المحافل الدولية بمختلف الألعاب؛ وهو ما عزز مكانة الرياضة السعودية عالميًا. لقد دفع التركيز على توفير البيئة الملائمة للمواهب الرياضية، إلى تحقيقهم هذا التميز والحصول على مراكز وميداليات

إنجازات رياضية عالمية سعودية



أول ميدالية للسيدات في منافسات البلياردو "9 كرات" في البطولة الآسيوية

برونزية آسيوية



بطولة آسيا للرمية من على ظهر الخيل

ذهبية آسيوية



بطولة الدوري الممتاز للاتحاد الدولي للكاراتيه

5 ميداليات: ذهبية، فضية، و3 برونزية



بطولة IBJJF الدولية

5 ميداليات في الجوجيتسو: ذهبيتان، فضية، وبرونزيتان



بطولة غرب آسيا للبياردو والسنوكر

7 ميداليات: ذهبية، وأربع فضيات، وبرونزيتان



بطولة العالم للملاكمة التايلاندية

5 ميداليات: ذهبيتان، وثلاث برونزيات





بطولة آسيا للناشئين لرفع الأثقال

10 ميداليات: ذهبية، فضيتان، وسبع برونزيات، مع تحقيق المركز الأول



الفوز بلقب كأس العالم

في النسخة الأولى من بطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية (فيفا) Rocket League للعبة 2024



إنجاز سعودي للمرة الأولى في تاريخ الكاراتيه

7 ميداليات متنوعة في بطولة العالم للناشئين والشباب تحت 21 عامًا في إيطاليا: ذهبية واحدة، ثلاث فضيات، ثلاث برونزيات

04

وجهة حيوية رائدة



مواقعها التاريخية في قائمة التراث العالمي، وقد تجاوزت في ذلك المستهدفات الوطنية قبل الأوان المحدد، ما يُنبئ عن قيمة هذه المواقع التاريخية، ولأجل استغلال ذلك بالشكل الأمثل؛ توسعت المملكة في استقطاب الزوار من مختلف دول العالم، بما يسمح لهم التعرف على تاريخ المملكة وثقافتها العريقة، وامتد ذلك إلى استضافة الفعاليات والأحداث الكبرى في مختلف المجالات؛ ليكون ذلك رافدًا اقتصاديًا، يُوفر فرص العمل والاستثمار.

واليوم؛ تحصد المملكة ثمار ذلك بوضوح؛ إذ أصبحت هذه القطاعات الحيوية مُساهمة في تمكين المجتمعات المحلية، بتوفير الوظائف والفرص الاستثمارية.

مرّ تاريخ المملكة بحضارات وأمم متنوعة، ما يجعلها زاخرة بالكنوز الثقافية والتاريخية، وقد ساهم اتساع مساحتها، ووجود الحرمين الشريفين، والموقع الجغرافي المميز الذي يُطل على ساحل الخليج العربي والبحر الأحمر؛ في تعزيز التنوع الثقافي، ويُعد هذا مكمّن قوة لقطاعات الثقافة، والسياحة، والترفيه، والرياضة، وغيرها من القطاعات المتصلة بها؛ لتستشرف رؤية السعودية 2030 الفرص الوفيرة في قطاعات واعدة، وترسخ القيم الأصيلة التي تفخر بها، وتُمثل مصدرًا لاعتزاز شعبها منذ عقود طويلة، والتي تتمثل في خدمة ضيوف الرحمن؛ حيث تستقبل هذه الأرض سنويًا المسلمين من جميع أنحاء العالم.

إلى جانب ذلك، تحظى المملكة بكنوز ثقافية وتاريخية، ولنشر ثقافتها حول العالم؛ سعت إلى تسجيل وتوثيق



ضيوف الرحمن تحملهم أكف الرعاية والعناية

بكرم الضيافة والوفادة تستقبل المملكة ضيوف الرحمن

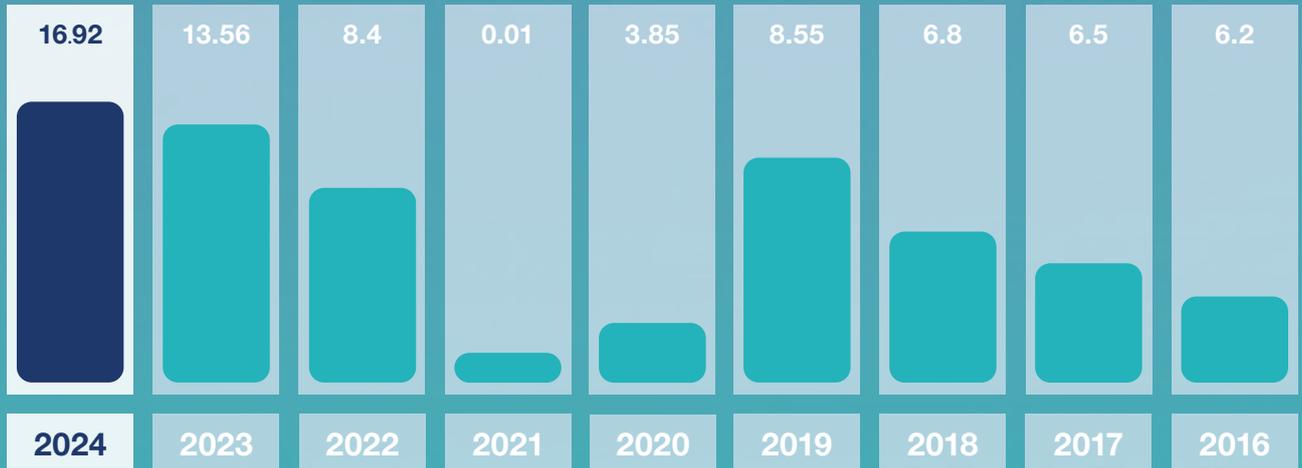
حملت المملكة جهودها عبر برامج ومبادرات ومشاريع فاعلة، تخدم ضيوف الرحمن وزوار البيت، ومنها إطلاق برنامج "خدمة ضيوف الرحمن"، الذي أحدث نقلة نوعية في كل جوانب التجربة، من خلال مواءمة الجهود، وتنسيق العمل بين مختلف الجهات، وقد شملت التحولات النوعية التي شهدتها الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن، أن بسطت "مبادرة الطريق إلى مكة" إجراءات الدخول للمملكة، إذ اختصرت الطريق، ويسّرت "منصة نسك" التجربة؛ فبإمكان الحاج والمعتمر والزائر تخطيط رحلته الإيمانية بسهولة. وإلى جانب ذلك، أصبح التنقل سلسًا بحلول ووسائل نقل متنوعة، من ضمنها "قطار الحرمين" و"مشروع حافلات مكة". ويمتد الأثر إلى إثراء الرحلة، بتطوير مواقع التاريخ الإسلامي، وتوسعة مسجد قباء؛ ليحظى ضيوف الرحمن بتجربة متكاملة.

حملت المملكة شرف خدمة ضيوف الرحمن منذ تأسيسها؛ فكانت مكة المكرمة والمدينة المنورة في صلب اهتماماتها، وسعت دائمًا لبذل الغالي والنفيس في خدمة ضيوف الرحمن. وامتدادًا لذلك؛ جاءت رؤية السعودية 2030، منطلقة من كون المملكة قلب العالمين العربي والإسلامي، استكمالًا لدور المملكة الرائد في خدمة الإسلام والمسلمين، مجسدةً قيمها الأصيلة الممتدة في جذور أبناء هذه الأرض، باستقبال الحجاج والمعتمرين بحفاوة، حيث يمثل الكرم وحسن الضيافة والوفادة ركيزة لمبادئ وقيم كل مواطن سعودي؛ لتواصل المملكة مسيرتها في تيسير قدوم المسلمين من مختلف أنحاء العالم لأكبر عدد ممكن، من أجل زيارة مكة المكرمة والمدينة المنورة، وتمكينهم من أداء مناسك فريضة الحج والعمرة. ولأجل ذلك، بذلت

رقم قياسي لعدد المعتمدين من خارج المملكة



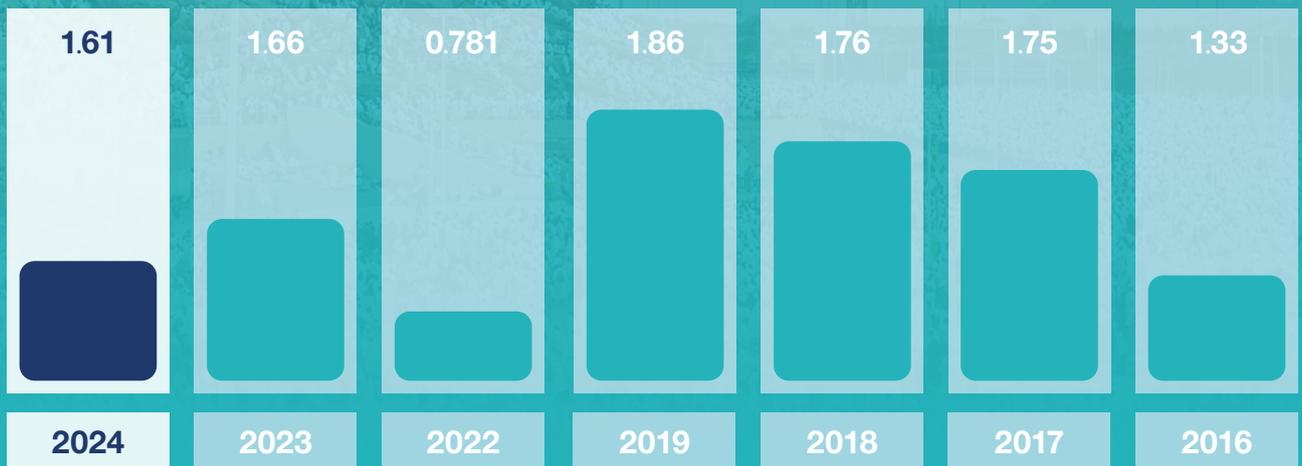
القيمة (مليون معتمر)



عدد الحجاج من خارج المملكة



القيمة (مليون حاج)



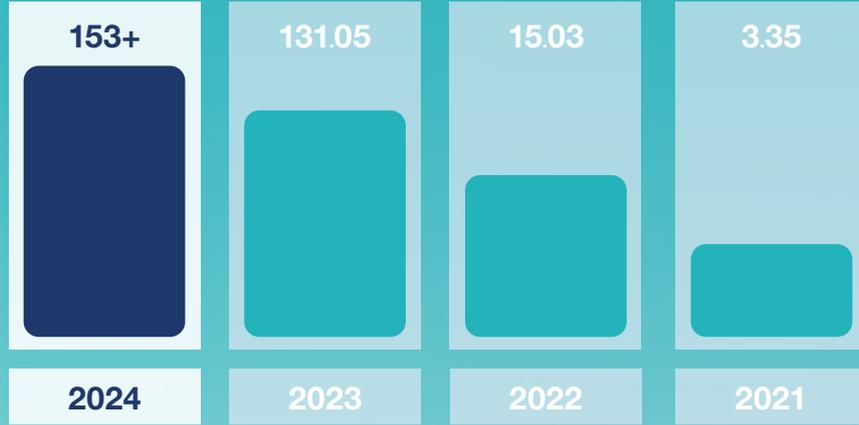
* انخفاض الأعداد لعام 2020، وعام 2021، يعود إلى ظروف جائحة كورونا

** نظرًا لجائحة كورونا كان الحج لعام 2020، وعام 2021، مقتصرًا على حجاج الداخل، حسب التوجيهات الكريمة؛ للحفاظ على سلامة الجميع

ارتفاع عدد المتطوعين في خدمة ضيوف الرحمن



القيمة (ألف متطوع)



رعاية طبية متكاملة

العلاجية والتخصصية، وامتد أثرها لغير المصروح لهم أيضا. كما تُقدم المملكة خدمات غسيل الكلى، وعمليات القلب المفتوح، والقسطرة القلبية، وغيرها من الخدمات الأخرى. وهذه الجهود تؤكد حرص المملكة وعنايتها الشديدة بالحفاظ على صحة وسلامة الحجاج خلال أدائهم مناسك الحج.

بذلت المملكة خلال موسم الحج لعام 2024، جهودًا على كافة الأصعدة؛ لتقديم خدمات الرعاية الطبية لضيوف الرحمن، التي امتدت على مدار اليوم، من خلال تجهيز المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات المتنقلة، بأحدث وأفضل التقنيات المتقدمة؛ بما يضمن سرعة الاستجابة، في تقديم الخدمات الصحية التي تنوعت بين





رعاية صحية وعناية بالحجاج

◆
189

مستشفى ومركزًا
صحيًا وعيادة متنقلة

◆
465 ألف

خدمة علاجية
تخصيصة منها
141 ألف خدمة
لغير المصرح لهم

◆
390 ألف

حاج تلقى
الخدمات الصحية

◆
28

عملية قلب مفتوح

◆
1,169+

جلسة غسيل كلوي

◆
370+

سيارة إسعاف

◆
7

طائرات إسعافية

◆
40 ألف

كادر طبي
وإداري متنوع

◆
720+

قسطرة قلبية

تقنيات حديثة تسهل التجربة

وإنهاء الإجراءات تتم من بلدان الحجاج، ما يتيح لهم السفر مباشرة إلى مقر إقامتهم عند الوصول. أما منصة "نسك"، فقد قدمت حلولاً رقمية متكاملة، تتيح التخطيط للرحلة إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة وأداء المناسك بمرونة وسهولة، بما يجعل التجربة أكثر تنظيماً وانسيابية. يعكس هذا التزام المملكة بتعزيز جودة الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن، من خلال الابتكار وتوظيف أحدث التقنيات.

تواصل المملكة تسخير التقنيات الحديثة لخدمة ضيوف الرحمن؛ بهدف تحسين التجربة وجعلها أكثر سهولة وراحة، ومن أبرز المشاريع التي تجسد هذا التوجه، منصة "نسك" ومبادرة "طريق مكة"، اللتان أحدثتا تحولاً نوعياً في إدارة الاستقبال وتبسيط الإجراءات. لقد ساهمت مبادرة "طريق مكة" في اختصار الإجراءات التنظيمية للحجاج قبل وصولهم إلى المملكة؛ حيث أصبحت عمليات إصدار التأشيرات،



رحلة مبادرة "طريق مكة" منذ إطلاقها



القيمة (دولة)



عدد المستفيدين من مبادرة "طريق مكة"



القيمة (مستفيد)



ارتفاع عدد زوار الروضة الشريفة منذ إطلاق منصة "نسك"



القيمة (زائر)



إحياء للتاريخ الإسلامي

المصطفى ﷺ؛ ليحظوا برحلة إيمانية وروحانية، يمتد تأثيرها لتبقى في ذاكرتهم، من خلال إعادة إحياء حكايات التاريخ الإسلامي، وتقديم مادة ثقافية غنية، تُعرفهم بالمواقع الإسلامية.

تتسارع عجلة الإنجاز في تطوير مواقع التاريخ والثقافة الإسلامية؛ لإثراء تجربة ضيوف الرحمن؛ إذ تجاوز عدد المواقع التي شملها التطوير مستهدفات عامي 2024 و2025. ويأتي ذلك تجسيداً لاهتمام المملكة بتعظيم أثر زيارة الحجاج والمعتمرين، وقاصدي مدينة

عدد مواقع التاريخ والثقافة الإسلامية المطورة



القيمة (مواقع)



شبكة مواصلات تُيسر التنقل

مناسكهم بسهولة وطمأنينة. تبرز ثلاثة مشاريع تُقدم حلولاً لتنقل ضيوف الرحمن، وهي مشروع حافلات مكة، وقطار الحرمين السريع، وقطار المشاعر؛ إذ تتكامل هذه المشاريع فيما بينها؛ بهدف توفير رحلات تنقلية تضمن راحة المستفيدين، وتيسر رحلتهم.

تمتاز مكة المكرمة والمدينة المنورة ببنية تحتية متطورة، تتضمن شبكة مواصلات حديثة تربط منافذها البرية والجوية بموانئ ومطارات المملكة، ويأتي ذلك تسهيلاً لحركة نقل قاصدي المسجد الحرام والمسجد النبوي والمشاعر المقدسة؛ لتمكين أداء





عدد المستفيدين من مشروع حافلات مكة



القيمة (مستفيد)



عدد المستفيدين من قطار الحرمين السريع



القيمة (مستفيد)



عدد المستفيدين من قطار المشاعر



القيمة (مستفيد)



السياحة السعودية ترحب بالعالم

وجهة سياحية بإمكانات فريدة

بإطلاق التأشيرة الإلكترونية، واعتماد نظام السياحة الجديد، وبناء القدرات البشرية السعودية، وغيرها من المبادرات والممكنات التي ساهمت في نمو القطاع.

ونتيجة لهذه الجهود؛ حققت المملكة مستهدف رؤية السعودية 2030 قبل 7 سنوات من موعده، بوصول عدد السياح إلى 100 مليون سائح محلي ووافد من الخارج، وهو ما رفع سقف الطموح؛ ليصبح المستهدف الجديد 150 مليون سائح بحلول عام 2030، وقد دفع ذلك إلى ارتفاع مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، وتوليد المزيد من الوظائف السياحية؛ لتشكيل السياحة رافدًا اقتصاديًا واجتماعيًا، بالإضافة إلى أن مكانة المملكة السياحية أصبحت أكثر رسوخًا على المستوى الدولي.

لطالما كانت المملكة وجهةً دينيةً يقصدها المسلمون من أنحاء العالم، لكن القطاع السياحي في المملكة لديه مقومات تتعدى توفير الخدمة للأغراض الدينية، وبرز القطاع بشكل واضح اليوم -في ظل رؤية السعودية 2030- كقطاع واعد يمتلك مقومات طبيعية وثقافية هائلة.

استشرفت رؤية السعودية 2030 حجم الفرص السياحية؛ ليشهد القطاع تحولًا ملحوظًا، حيث جاءت مشاريع ضخمة مثل: الوجهات السياحية في نيوم، ومشاريع البحر الأحمر، والقدية، والدرعية، والعل، وغيرها، بجانب استضافة كبرى البطولات الرياضية، والأحداث الترفيهية. ولتسهيل قدوم السياح عملت المملكة على إصلاح البيئة التشريعية والتنظيمية؛ لتتوج بتأسيس منظومة سياحية تقود القطاع، على رأسها إطلاق الاستراتيجية الوطنية للسياحة، وتمكين الرقمنة

منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

2017

◆ إطلاق مشروع البحر الأحمر

2018

◆ إقامة مهرجان "شتاء طنطورة" أول حدث سنوي دولي للعلا

◆ الإعلان عن مشروع "أمالا" أحد الجهات السياحية ضمن مشروع البحر الأحمر

2019

◆ إطلاق الاستراتيجية الوطنية للسياحة
◆ إطلاق مواسم السعودية

◆ إطلاق التأشيرة السياحية الإلكترونية

2020

◆ تأسيس وزارة السياحة
◆ تأسيس الهيئة السعودية للسياحة
◆ إطلاق منصة "روح السعودية"

◆ تأسيس صندوق التنمية السياحي
◆ تنظيم مجلس التنمية السياحي

2021

◆ إطلاق برنامج "رواد السياحة" ضمن برامج تنمية رأس المال البشري السياحي
◆ افتتاح أول مكتب إقليمي لمنظمة

السياحة العالمية في الرياض
◆ إدراج قرية رجال ألمع في قائمة أفضل القرى السياحية في العالم وفقاً لمنظمة السياحة العالمية

2022

◆ إطلاق برنامج عون السياحة لدعم المنشآت السياحية متناهية الصغر والصغيرة
◆ إطلاق استراتيجية السياحة الرقمية

◆ الموافقة على نظام السياحة الجديد
◆ الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع البحر الأحمر

2023

◆ الفوز باستضافة معرض إكسبو 2030
◆ اختيار المملكة للاحتفال بيوم السياحة العالمي

◆ تجاوز مستهدف الوصول إلى 100 مليون سائح محلي ووافد من الخارج قبل موعده في عام 2030

2024

◆ رفع مستهدف عدد السياح إلى 150 مليون سائح محلي ووافد من الخارج بحلول عام 2030
◆ التوسع بمنح تأشيرة زيارة المملكة إلكترونياً لتصل إلى 66 دولة
◆ إطلاق النسخة التجريبية من "سارة"

المرشدة الذكية للسياحة السعودية
◆ الفوز باستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم
◆ تصدرت المملكة دول مجموعة العشرين في نمو عدد السياح الدوليين في تقرير الأمم المتحدة للسياحة

فوز المملكة باستضافة كأس العالم لكرة القدم 2034

شاملة، حيث ستستضيف 15 مدينة سعودية فعاليات البطولة، خمسة منها ستقام عليها المباريات، وعشر مدن ستكون داعمة للاستضافة، وهو ما سيوفر فرص العمل والاستثمار في مختلف القطاعات؛ لیسهم ذلك في تحديث وتعزيز البنية التحتية، ونمو الحركة السياحية؛ لتجذب المملكة ملايين السياح من مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي سيؤدي إلى نشاط ونمو اقتصادي وتجاري واسع، كما ستكون نافذة عالمية للتعريف بالثقافة والتراث السعودي الأصيل.

إنجاز عالمي جديد تُتوج به المملكة، يتمثل في فوزها باستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2034، في خطوة تعكس ريادتها المتنامية بوصفها مركزاً عالمياً للرياضة، وستعمل المملكة من خلال هذا الحدث الأول والأكبر عالمياً الذي يُنظم في دولة واحدة، على تقديم نسخة استثنائية في تاريخ البطولة، تجمع بين الابتكار والاستدامة، وتمكين الجميع من النمو، بجهود أبناء وبنات وطن مُلهم، طموحهم يُعانق عنان السماء، وقدراتهم تنافس العالم. تُمثل الاستضافة فرصة لتحقيق تنمية





نسخة استثنائية أكبر بطولة في تاريخ كأس العالم

FIFA 2034 تنظم في دولة واحدة

15 ملعبًا

في أنحاء المملكة

48 منتخبًا

من قارات العالم

134 منشأة

تدريبية

5 مدن

مستضيفة حول المملكة

230+ ألف

غرفة في منشآت الضيافة

10 مدن

داعمة حول المملكة

الأعلى تقييماً فنياً في تاريخ الملفات المستضيفة

500

419.8

من

نقطة

نقطة

المدن المستضيفة

نيوم

جدة

الرياض

أبها

الخبر

مركز عالمي للرياضات والألعاب الإلكترونية

فهي البطولة الأولى والأكبر من نوعها، وإلى جانب ذلك؛ تأتي كنافذة تُمكن المبتكرين وتدعم نمو صناعة الألعاب الإلكترونية، بتوفير بيئة تقنية متقدمة تدعم الابتكار وتُحفّز النمو الاقتصادي؛ مما يفتح أبوابًا جديدة للتنافس وتعزيز دور القطاع الخاص ورواد الأعمال. وعلى صعيد آخر؛ يُعزز هذا الحدث أيضًا من قيادة المملكة في هذا الاتجاه؛ فقد أعلن عن استضافة المملكة للألعاب الأولمبية للرياضات الإلكترونية.

هذه المبادرات تُبرز التزام المملكة بترسيخ مكانتها كمركز عالمي للرياضات الإلكترونية، مستفيدة من بنيتها التحتية الرقمية المتطورة، والطموحات الوطنية المتمثلة في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

تولي المملكة قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية أهمية بالغة، بكونه قطاع واعد، وأحد القطاعات الأسرع نموًا عالميًا؛ حيث تُعدّ هذه الصناعة فرصة اقتصادية واجتماعية؛ لتمكين الشباب وتطوير المواهب المحلية، واستثمار مواهبهم لمزيد من التقدم والازدهار. وتسعى المملكة من خلال ذلك إلى بناء مجتمع مبتكر ومتمكن، ومن جهودها في ذلك؛ أنها بادرت بإقامة بطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية في الرياض، التي فاز بها فريق فالكونز السعودي بتتويج من سمو ولي العهد؛ بما يُجسد الرعاية والاهتمام من القيادة، وإمكانات ومواهب الشباب السعودي المنافسة للفرق العالمية. تمثل البطولة منصة عالمية لدعم وتمكين اللاعبين المحترفين والهواة والمهتمين في هذا القطاع،





بطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية فكرة سعودية

أكبر

بطولة في الرياضات
الإلكترونية من حيث الجوائز

أول

بطولة من نوعها عالميًا





رعاية وترويج من القيادة

حظي به فريق
فالكونز السعودي
الفائز بالبطولة



مشاركة عالمية واسعة

22

بطولة في
مختلف الألعاب

500

نادي من نخبة
الأندية العالمية

لاعب محترف
من أنحاء العالم

1,500+



السياحة السعودية في المؤشرات العالمية

والثقافية على مستوى العالم، وعززت منطقة عسير أيضًا جاذبيتها السياحية بإبراز أصالتها، عبر فوزها بجائزتين عالميتين تُبرز تميزها في التراث الغذائي وفنون الطهي ورواية القصص الثقافية فيها.

تُظهر هذه المنجزات النمو والازدهار الذي يشهده القطاع السياحي في المملكة، والتنوع والغنى السياحي الذي تحظى به؛ مما جعلها وجهة عالمية تستقبل السياح من أنحاء العالم.

سجلت المملكة إنجازات بارزة في قطاع السياحة؛ مما يعزز مكانتها الجاذبة للسياح من مختلف أنحاء العالم، فمن تصدّرها لدول مجموعة العشرين في نمو معدل السياح الدوليين، وارتفاع إيرادات السياحة، وتقدمها الملحوظ في الترتيب العالمي ضمن قائمة الدول في إيرادات السياحة الدولية، إلى القفزات النوعية التي حققتها مدن المملكة، وتجسيديًا لذلك؛ جاءت المدينة المنورة ضمن أفضل 100 وجهة سياحية عالميًا، ورسخت العلامات السياحية



إنجاز سياحي وريادة عالمية

تصدرت المملكة دول مجموعة العشرين في نمو عدد السياح الدوليين وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة

- ◆ 69% ارتفاع عدد السياح الدوليين مقارنة بعام 2019
- ◆ 148% ارتفاع الإيرادات السياحية الدولية مقارنة بعام 2019



تصدرت المملكة قائمة الوجهات السياحية الكبرى عالمياً

- ◆ الثانية من ناحية نمو أعداد السياح في العام 2024
- ◆ الأولى في نمو الإيرادات السياحية خلال الأشهر التسعة إلى الأحد عشر الأولى من عام 2024

المدينة المنورة

ضمن أفضل 100 وجهة سياحية عالمياً لعام 2024

الأولى

سعودياً

الخامسة

خليجياً

السادسة

عربياً



- ♦ أول وجهة في الشرق الأوسط معتمدة في المنظمة الدولية للوجهات السياحية "ديستينيشنز إنترناشيونال"
- ♦ اعتماد أول مواقع "السماء المظلمة" في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بتسجيل "منارة العلا" و"محمية الغراميل"
- ♦ جائزة أفضل مشروع للسياحة الثقافية في الشرق الأوسط لعام 2024 خلال حفل جوائز السفر العالمية للشرق الأوسط للعام الثاني على التوالي



الغلا

تنضم إلى التحالف السياحي الدولي لمدن "طريق الحرير"
كعضو مؤسس



◆
السادسة
عربيًا

◆
88
عالميًا

◆
28 مدينة
مسجلة كعضو
من 26 دولة

◆
السابعة
في الشرق الأوسط

منطقة عسير

تفوز في تحدي الهدايا الغذائية العالمي 2024



4 جوائز

تروي القصص عن ثقافة
فنون الطهي



سياحة مزدهرة وتنمية شاملة

تأهيل وتمكين الكفاءات الوطنية، عبر برامج تدريبية شاملة ومبادرات تعليمية متنوعة، ومنها برنامج تدريب رواد السياحة.

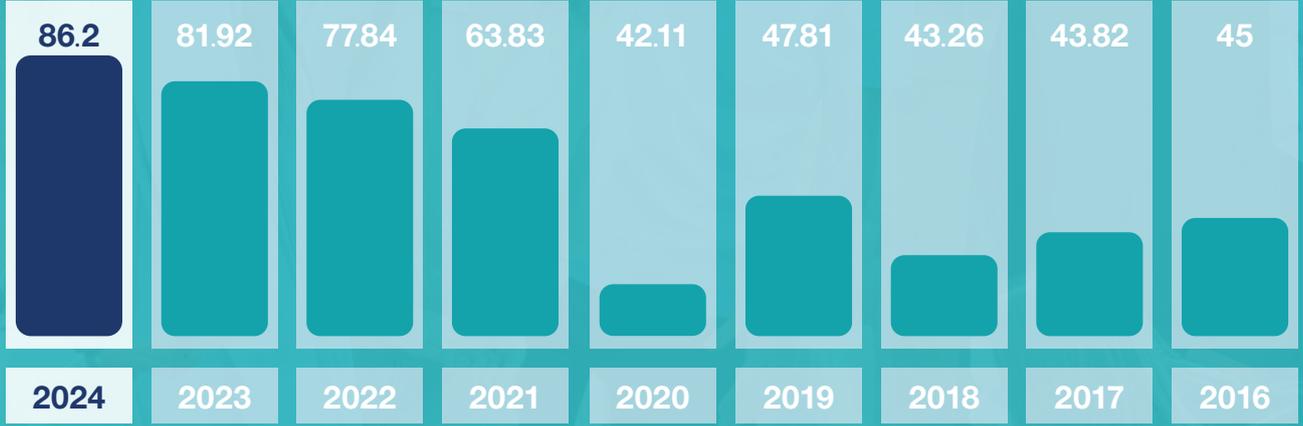
يُشكل الازدهار السياحي دعمًا لنمو الاقتصاد وتنويعه؛ بفضل تحقيق إنجازات بارزة على صعيد تطوير البنية التحتية، التي زادت من أعداد ومرافق الضيافة والغرف الفندقية، كما أنّ المبادرات والمشاريع المتعددة، حفزت التوسع في إصدار التأشيرات الإلكترونية، وتسهيل الاستثمارات السياحية، وهو ما عزز من مكانة المملكة كمركز عالمي للسياحة.

خطوات نوعية حققتها المملكة لتنمية قطاع السياحة، مدفوعة برؤية طموحة تهدف إلى جعلها وجهة سياحية عالمية رائدة. فقد حققت السياحة السعودية مستهدفها بالوصول إلى 100 مليون سائح محلي ووافد من الخارج قبل أن يحين موعده بسبع سنوات؛ ليوضع مستهدف جديد يعكس ارتفاع الطموح تمثل في الوصول إلى 150 مليون سائح محلي ووافد من الخارج بحلول عام 2030. ونتيجة لانتعاش الحركة السياحية؛ ارتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، كما زادت عدد الفرص الوظيفية، واعتمدت المملكة في رحلتها لتنمية القطاع السياحي على

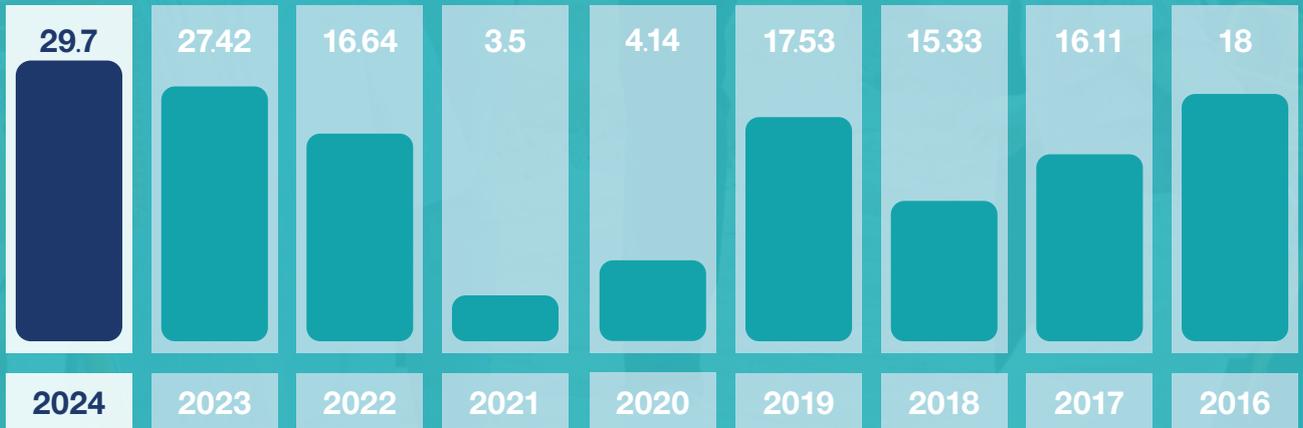


نمو عدد السياح

القيمة (مليون سائح محلي)



القيمة (مليون سائح وافد)



إجمالي عدد العاملين في الأنشطة المميزة للسياحة

القيمة (موظف)





تطوير الكوادر السياحية المحلية

◆
600 ألف

فرصة تدريبية لتمكين الشباب من العمل منذ عام 2019 بمعدل 100 ألف فرصة تدريبية سنويًا

◆
5

برامج داعمة لرواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة يقدمها مركز نمو السياحة (TDF Grow)

◆
3,800+

سعودي وسعودية تقلدوا مناصب قيادية في قطاع السياحة ووكالات السفر

◆
112 ألف

سعودية عاملة في الأنشطة ذات العلاقة بالسياحة بنسبة نمو 67% من نهاية عام 2020

نمو متسارع في استثمارات السياحة

ومنذ عام 2021 تضاعفت قيمة الاستثمارات السياحية؛ لينمو قطاع الضيافة، وتزيد الغرف الفندقية. يأتي هذا النمو مُساندًا لتعزيز قدرة المملكة على استضافة أعداد أكبر من السياح، لاسيما أنّ السنوات القادمة ستكون حافلة بالعديد من الأحداث والفعاليات الكبرى، التي ستستقطب الزوار والسياح من كافة دول العالم.

قفزات نوعية يُحققها القطاع السياحي على صعيد جذب الاستثمارات، التي تسرع من عملية الإنجاز، وتُحفز نمو السياحة؛ لتكون المملكة في مقدمة دول العالم السياحية. ويُدل على ذلك؛ التطورات الملحوظة الذي تشهدها البنية التحتية، وتزايد فرص الاستثمار، ومشاريع مرافق الضيافة، التي تعزز تنوع الخيارات المتاحة للزوار.

نمو قيمة الاستثمارات السياحية



القيمة (بـ)

1.18 مليار

14.8 مليار

◆ 2021

◆ الربع الثالث
2024

نمو أعداد تراخيص مرافق الضيافة السياحية

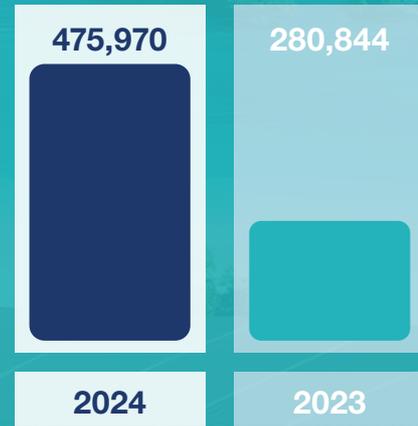
القيمة (ترخيص)



%88.9 
معدل النمو

نمو عدد الغرف المرخصة في منشآت الضيافة

القيمة (غرفة)



%69.5 
معدل النمو

البحر الأحمر يرحب بالسياح من أنحاء العالم

المستدامة، وتنويع الاقتصاد. افتتح منتجع "شيبارة" في وجهة البحر الأحمر؛ ليُقدم تجربة فريدة تعكس التناغم بين الفخامة والطبيعة. بالإضافة إلى ذلك؛ افتُتِح مطار البحر الأحمر الدولي، الذي يُعد أول مطار خالٍ من الكربون في الشرق الأوسط؛ مما يعزز التزام المملكة بالابتكار والاستدامة في مشاريعها، وجعلها رائدة في السياحة المستدامة.

في إطار التقدم الذي تشهده المملكة في وجهاتها السياحية، تأتي وجهات البحر الأحمر كأهم المشاريع السياحية ليس على المستوى المحلي والإقليمي فقط؛ بل على المستوى العالمي، وهو ما يعكس الخطوات الطموحة التي قامت بها المملكة؛ من أجل تطوير وجهات سياحية فاخرة تُعزز من جهودها في تنمية قطاع السياحة، ليكون رافدًا اقتصاديًا مهمًا في تحقيق التنمية

البحر الأحمر

وجهة سياحية تزدهر جاذبية خلال عام 2024

افتتاح:







مطار البحر الأحمر الدولي

يسهل

وصول الزوار إلى 5
منتجعات في وجهة
البحر الأحمر

يقع

المطار على بعد 3 ساعات
طيران لـ 250 مليون
شخص

استقبل

أول رحلاته الدولية
في عام 2024

30-40 دقيقة

مدة الوصول
إليه برحلة بحرية

سنويًا سيخدمهم المطار
حين يعمل بكامل طاقته

◆ 1 مليون ضيف

الدرعية جوهرة المملكة

الدرعية، بتحويل الدرعية إلى وجهة تاريخية وثقافية ومنطقة نابضة بالحياة، وهو ما سيجتذب الزوّار فرصة التعرف عن قرب على تاريخ المملكة، في أجواء جديدة عريقة يملؤها الاعتزاز والفخر بهذا الإرث العريق. وتعمل شركة الدرعية بكل فخر كمطور لمخططها الرئيسي للارتقاء بقطاعي الثقافة والضيافة، حيث تقمّ مفهومًا متجددًا لتحديد التخطيط العمراني، لتصبح الدرعية وجهة عالمية، ملتزمة بأعلى معايير التصميم والتطوير، مع الحفاظ على تراثها العريق وفقًا للمعايير العالمية.

تعد الدرعية جوهرة السياحة السعودية، بوصفها أحد أبرز المواقع التاريخية في المملكة، وتتضمن موقعًا للتراث العالمي مُدرجًا في قائمة اليونسكو، كما أنها مهد للدولة السعودية الأولى وموطن للتراث والثقافة، بعمارتها الطينية الفريدة، وأحيائها العريقة. وقد استمرت الجهود منذ إطلاق رؤية السعودية 2030؛ لتعزيز مكانتها السياحية، عبر مشاريع متنوعة تجذب السياح وتثري تجربتهم. حيث تقوم شركة الدرعية، أحد الشركات المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، وهي المسؤولة عن تطوير مشروع



أبرز إنجازات شركة الدرعية في عام 2024

الإعلان عن 8 أصول جديدة للبيع والتأجير

الزلزل

متاجر - مكاتب

وادي صفار

مساكن - أراضي

ميدان الدرعية

متاجر - مكاتب - مساكن

رافلز ريزيدنسز الدرعية

مساكن

كورينثيا ريزيدنسز الدرعية

مساكن

باكارا ريزيدنسز الدرعية

مساكن

الريتز-كارلتون ريزيدنسز الدرعية

مساكن

ذا أوبيروي ريزيدنسز وادي صفار

مساكن

حجم المبيعات العقارية والسكنية في مشروع الدرعية لعام 2024

10.6+ مليار ٳ

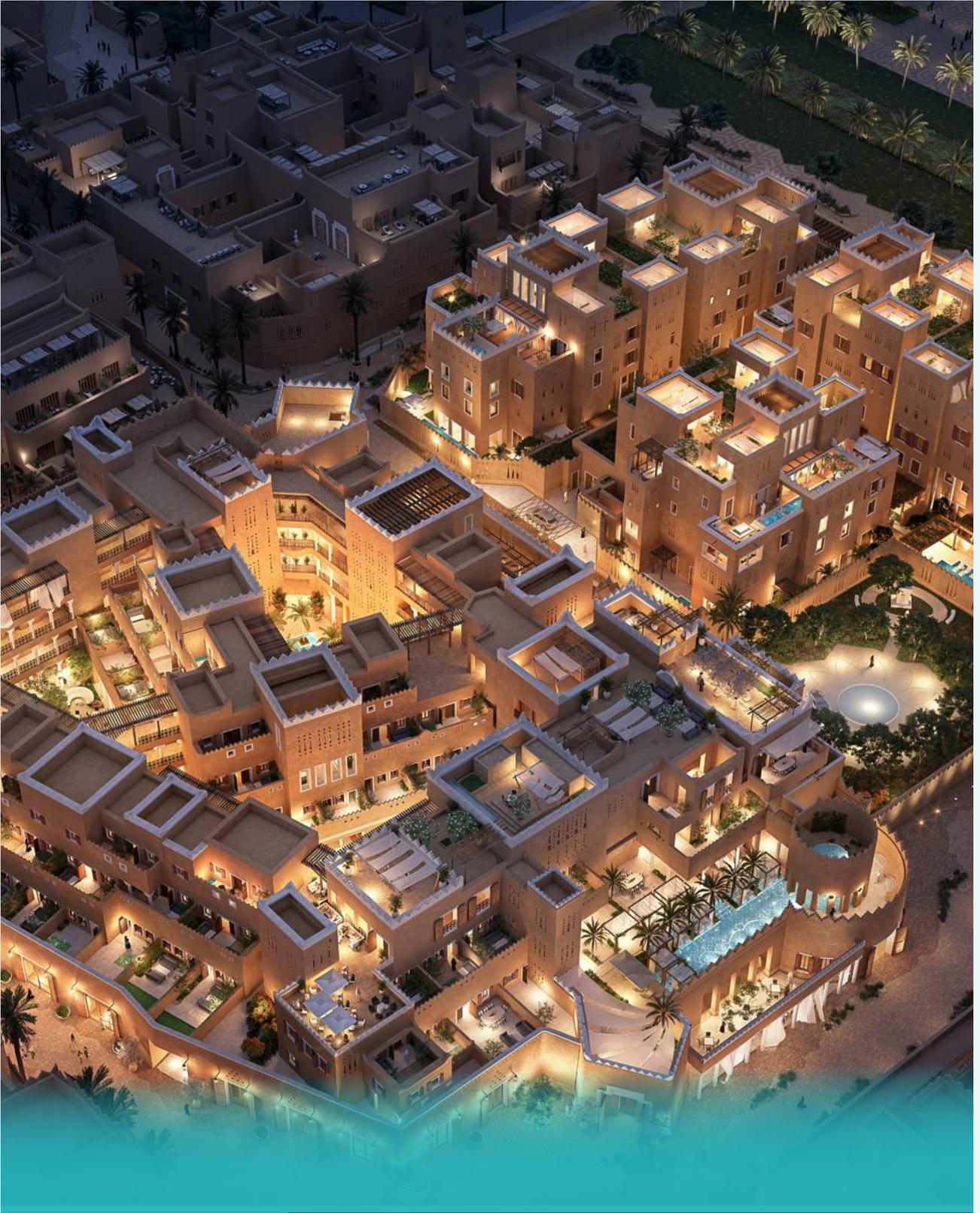
إجمالي المبالغ

145

عقار

3

مشاريع



ارتفاع بالزيارات السياحية لمنطقة الدرعية

أكثر من 3 ملايين زيارة في نهاية عام 2024، تنوعت بين مواقعها (حي الطريف التاريخي، مطل البجيري، فندق باب سمحان)

القدية وجهة عالمية في الترفيه والسياحة

تتسارع أعمال الإنشاء والبناء يومًا بعد يوم في المشروع، وذلك بهدف أن يكون مساهمًا في جذب الزوار من حول أنحاء العالم، وتقديم وجهة نابضة بالحياة، تقدم خيارات ترفيهية، تُعزز جودة الحياة، وتوفر منصات داعمة لطاقت الشباب.

تدعم القدية الأهداف الطموحة للمملكة، بأن تُصبح وجهة عالمية في مجال الترفيه والسياحة؛ إذ يعمل المشروع على توفير تجارب استثنائية تجمع بين الثقافة والرياضة والفنون والمغامرة في بيئة متكاملة ومبتكرة، ووجهات متنوعة في الترفيه والرياضة والثقافة.



الأعمال تتقدم في مدينة للعب والإبداع

نسبة اكتمال الأعمال في أبرز الوجهات

◆
%87

في متنزه SIX FLAGS

◆
%81

في متنزه أكواريا

الثقافة والتراث في نشاط يتنامى

ثراء ثقافي يمتد للعالمية

تزر المملكة بتاريخ وإرث ثقافي عريق، ويتمتع أبنائها بمواهب وإبداع أثري المشهد الثقافي والفني على مدار عقود من الزمن، ورغم هذا الغنى، ظل هذا الإرث غير مستثمر بالشكل الأمثل. وقد بدأت مرحلة ثقافية جديدة مع إطلاق رؤية السعودية 2030، من خلال الاهتمام بالثقافة بوصفها عنصرًا أساسيًا في تعزيز الهوية الوطنية، وقطاع واعد يحقق التنمية الشاملة، وتمكينًا للتحويل في القطاع الثقافي أعلن عن الاستراتيجية الوطنية للثقافة، وأطلق مهرجان البحر الأحمر السينمائي، إلى جانب إحياء مواقع تاريخية عبر مشروع محمد بن سلمان لتطوير المساجد التاريخية، ودعم نمو المورد البشري في القطاع، من خلال تمكين الابتعاث في المجالات الثقافية، ودعم المثقفين وتحفيزهم، وقد امتدت الجهود إلى نشر اللغة العربية بتأسيس مجمع الملك سلمان للغة العربية، والحفاظ على الموروث بإنشاء المعهد الملكي للفنون التقليدية.

ومن أبرز الممكّنات التي ساهمت في النمو الثقافي، أن تفرّج عن وزارة الثقافة

11 هيئة تُمثل مُعظم المجالات الثقافية، بما يُمكن هذه المجالات من التوسع والازدهار، وتشجيع المهتمين بها.

وقد شهدت المملكة في الحقل الثقافي، إنجازًا نوعيًا تمثل في تحقيق مستهدف رؤية السعودية 2030 قبل أوانه، بتسجيل 8 مواقع في قائمة التراث العالمي لليونسكو. وهو ما يُعزز من الحضور الثقافي السعودي على المستوى العالمي؛ لتُبرز الثراء الحضاري والتراثي والثقافي، وتدعم جهود تعزيز الهوية الوطنية في أبناء وبنات الوطن. وتعددت المنجزات الثقافية، ومنها تسجيل وتوثيق عناصر ثقافية في القائمة التمثيلية للتراث الثقافي العالمي غير المادي لليونسكو، بالإضافة إلى اكتشاف "قرية النطاة" الأثرية من العصر البرونزي، وتواجد أول فيلم سعودي ضمن قائمة أفلام البرنامج الرسمي لمهرجان "كان" السينمائي.

يُعد التقدم الثقافي الذي تُحرزه المملكة، تجسيدًا لمكانتها العالمية، بوصفها مركزًا عالميًا في الثقافة والفنون والآثار.

منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

◆ **إطلاق** مشروع محمد بن سلمان لتطوير المساجد التاريخية

◆ **تأسيس** وزارة الثقافة

2018

◆ **إطلاق** برنامج الرياض آرت
◆ **إطلاق** مهرجان البحر الأحمر السينمائي

◆ **الإعلان** عن الاستراتيجية الوطنية للثقافة
◆ **إطلاق** برنامج الابتعاث الثقافي

2019

◆ **إطلاق** مبادرة الجوائز الثقافية الوطنية التي تمنح للمواطنين والمؤسسات السعودية في مجال الثقافة
◆ **إدراج** أكثر من 80 مهنة ثقافية ضمن التصنيف السعودي الجديد والموحد للمهن

◆ **انطلاق** مبادرة الأعوام الثقافية التي تتضمن تسمية كل عام بعنصر ثقافي
◆ **استحداث** 11 هيئة ثقافية تابعة لوزارة الثقافة
◆ **إنشاء** مؤسسة بينالي الدرعية المعنية بالفنون المعاصرة
◆ **إنشاء** مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية

2020

◆ **إطلاق** مبادرة الشريك الأدبي التي تستهدف إقامة أنشطة ثقافية في المقاهي
◆ **افتتاح** حي جاكسس الثقافي الفني
◆ **إنشاء** صندوق التنمية الثقافي
◆ **إقامة** النسخة الأولى من بينالي الدرعية للفن المعاصر

◆ **إطلاق** استراتيجية تطوير قطاع المسرح والفنون الأدائية
◆ **إطلاق** استراتيجية تطوير القطاع الموسيقي
◆ **إطلاق** برنامج طروق السعودية لرصد وتدوين وتوثيق الفنون التراثية
◆ **تأسيس** المعهد الملكي للفنون التقليدية

2021

◆ **إصدار** دليل توثيق التراث الثقافي وأرشفته الرقمية

◆ **إطلاق** برنامج تمويل قطاع الأفلام
◆ **بدء** عمل المركز السعودي للموسيقى

2022

◆ **إطلاق** مؤشر الثقافة في العالم الإسلامي

◆ **تأسيس** جمعية مهنية للموسيقى ومقرها الرياض، تحت مظلة استراتيجية وزارة الثقافة للقطاع غير الربحي

2023

◆ **تحقيق** مستهدف عدد المواقع المسجلة في قائمة التراث العالمي لليونسكو قبل مواعده في عام 2030 بوصولها إلى 8 مواقع

◆ **وصول** عدد عناصر التراث الثقافي غير المادي السعودية المسجلة في اليونسكو إلى 16 عنصرًا بتسجيل آلة السمسمية

2024



مستهدف ثقافى يتحقق قبل أوانه بـ 6 سنوات

8 مواقع مسجلة في قائمة اليونسكو العالمية
للتراث الثقافى



2008

الجبر بمدائن صالح



2010

حصن الطريف بالدرعية



2014

جدة التاريخية



2015

الفنون الصخرية بجبة
والشويمس بحائل



2018

واحة الأحساء



2021

منطقة حمى بنجران



2023

محمية عروق بني
معارض بالربع الخالد



2024

منطقة الفاو الأثرية
بواحي الدواسر



توثيق للتراث الثقافى السعودى غير المادى

16 عنصرًا ثقافيًا مُسجلًا في القائمة التمثيلية
للتراث الثقافى العالمى غير المادى لليونسكو





2016

المزمار



2017

القط العسيري



2019

النظلة



2020

حياكة السدو



2021

الخط العربي



2022

البن الخولاني السعودي



2022

حذاء الإبل



2023

الهريس



2023

النقش على المعادن



2024

الورد الطائفي



2024

الحناء



2024

آلة السمسمية



اكتشاف قرية النطاة الأثرية من العصر البرونزي

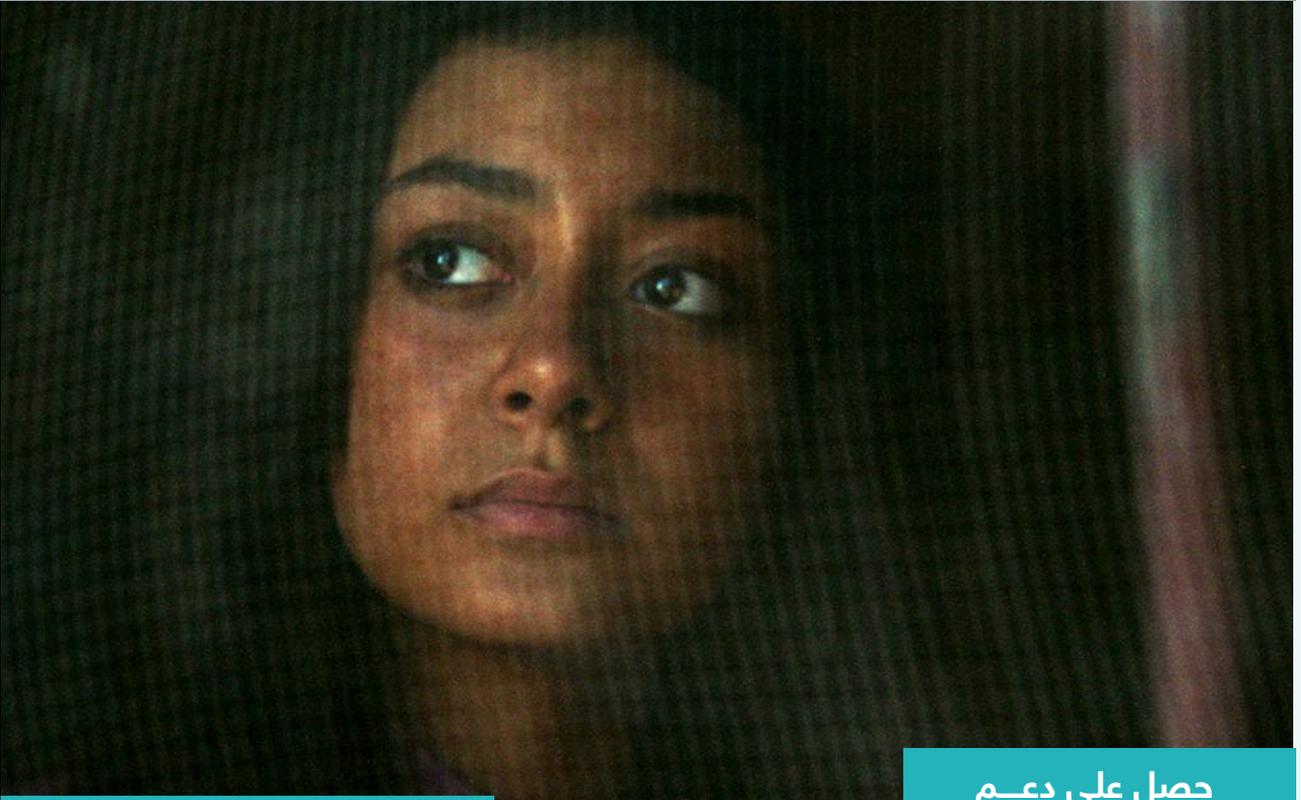
- ◆ تقع في واحة خيبر بمحافظة العلاء
- ◆ يعود تاريخها إلى 2,000-2,400 وحتى 1,300-1,500 قبل الميلاد
- ◆ يبلغ عدد سكانها **500** شخص ضمن مساحة 2,6 هكتار
- ◆ تضم سور حجري بطول 15 كلم يُمثل حماية لها
- ◆ وُجِدَت تحت أكوام من صخور البازلت مدفونة لآلاف السنين
- ◆ تأتي امتدادًا لـ **10** مشاريع أثرية بمشاركة 100 عالم آثار في العلاء وخيبر



أول فيلم سعودي ضمن البرنامج الرسمي لمهرجان كان "فيلم نورة"

◆ احتضنت العلامات مواقع تصويره

يأتي ضمن جهود تمكين صناع الأفلام السعوديين المحترفين



حصل على دعم



- ◆ مبادرة "ضوء" لدعم الأفلام
- ◆ برنامج جودة الحياة
- ◆ فيلم العلامات
- ◆ مهرجان البحر الأحمر السينمائي
- ◆ جيل 2030

تنوع يُنمي المشهد الثقافي

وأحدها إدخال مجال الفنون إلى القطاع الأكاديمي، وقد تسارعت الجهود لدعم هذا التوجه، عبر تدشين أول كلية متخصصة بالفنون في المملكة. وإلى جانب ذلك؛ برز الاهتمام بالمحافظة على الهوية التراثية والثقافية؛ حيث رُممت المباني في جدة التاريخية؛ بما يحفظ التراث العمراني وأصالته.

خطوات متنوعة لإثراء المشهد الثقافي وتمكين نموه شهدت المملكة؛ لتمكين قطاع الثقافة من القيام بأدواره التنموية وتعزيز دوره الاقتصادي والاجتماعي؛ إذ يُعد أحد القطاعات الواعدة، التي لها أثر كبير في تحسن جودة الحياة، وتطوير الكفاءات والمواهب الوطنية، وذلك من خلال العديد من المبادرات،

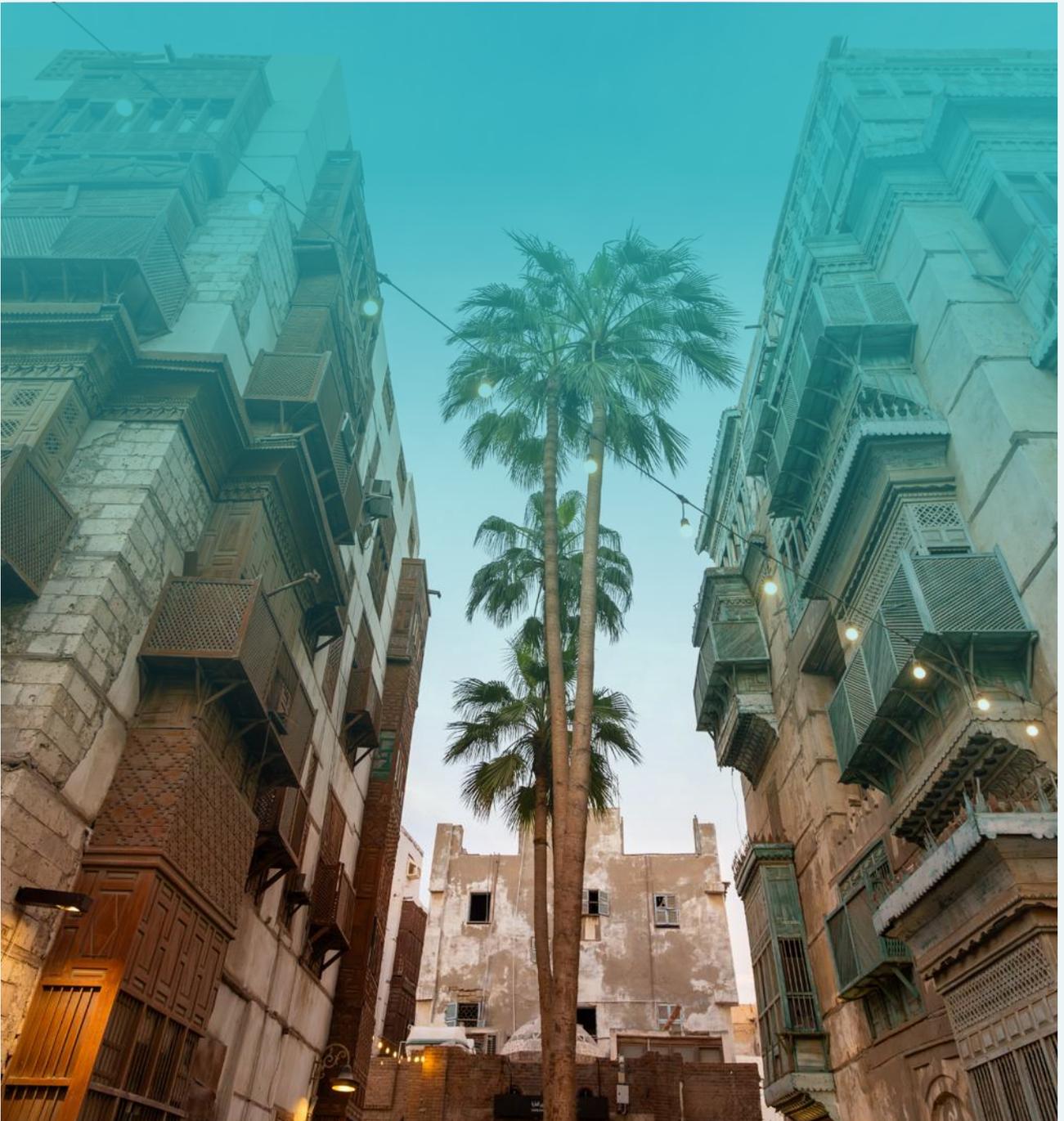
كلية الفنون
COLLEGE OF ARTS

إدخال تخصص الفنون للقطاع الأكاديمي

◆ تدشين أول كلية متخصصة للفنون بجامعة الملك سعود

حفاظ على التراث العمراني

◆ مبنى اكتملت أعمال تدعيمها وإنقاذها في جدة التاريخية





اللغة العربية برؤية متجددة

تداخلت التقنيات الحديثة مع المبادرات التعليمية والثقافية لتشكيل جسورًا تعبر بها اللغة إلى المستقبل. هذه المسيرة تؤكد أن اللغة العربية ليست مجرد أداة تواصل، بل إرثًا حيًا ينبض بالحياة والإبداع.

تألقت الجهود المبذولة لتعزيز حضور اللغة العربية؛ حيث برزت مسارات جديدة لدعمها محليًا ودوليًا. شهدت اللغة نهضة تجمع بين أصالة تراثها وحداثة الابتكار، مع التركيز على تمكين الأجيال الجديدة من التواصل بها بفخر وثقة.

جهود استراتيجية من أجل اللغة العربية



إطلاق "مؤشر اللغة العربية" الذي يعد مقياسًا كمياً ونوعياً لأداء اللغة العربية في مجموعة من النطاقات لعدد من الدول حول العالم لقياس واقع استعمال اللغة العربية في النطاقات الحيوية المتنوعة

الرقمنة في خدمة اللغة العربية



◆ **إطلاق مؤشر "بلسم"** لقياس وتقييم نضج نماذج الذكاء الاصطناعي في مهمات اللغة العربية

فلك
للمدونات اللغوية

◆ **إطلاق منصة "فلك"** للمدونات اللغوية لتعزيز تواجد اللغة العربية بإضافة 72 مليون كلمة

بلسم
مؤشر نضج تقنيات
الذكاء الاصطناعي
للغة العربية

◆ **إطلاق منصة "سوار"** للمعاجم اللغوية لإثراء الصناعة المعجمية بإضافة 7,227 كلمة

سوار
للمعاجم اللغوية



أول أوبرا سعودية "زرقاء اليمامة"

أكبر أوبرا باللغة العربية

◆
نافذة دولية
للتعريف بالثقافة
السعودية ومكوناتها

◆
مواهب وطنية
مُمكنة ومؤهلة
شاركت في تنفيذها

◆
مرحلة جديدة لإحياء
حكايات تراث وتاريخ
الجزيرة العربية





اللغة العربية من المملكة إلى العالم

نموذج توليدي عالمي للغة العربية

- ♦ إدراج نموذج "علّم" ضمن منصة Watsonx في شركة IBM بوصفه أحد أفضل النماذج التوليدية باللغة العربية دعم لحضور المحتوى العربي في المنظمات الدولية.
- ♦ المملكة تُساهم في إثراء بوابة المصطلحات الرسمية للأمم المتحدة باللغة العربية.



ضمن مبادرة مجمع الملك سلمان العالمي: للغة العربية والعناية بها

782 متعلم ومتدرب من حول العالم

- ♦ 4 دول مختلفة.
- ♦ 32 جنسية استفادت من مجمع الملك سلمان في المرحلة الأولى لمركز أبجد.

تمكين واستدامة للحرفيين

ونشره، والمحافظة على استدامته، فهو يستثمر في الحرفيين ويدفع نحو إيجاد الفرص لهم في هذا المجال؛ إذ قدم طلاب المعهد منتجات مستوحاة من الموروث؛ لتبرز الثقافة السعودية وتُعرف بها ضيوف المملكة والسياح من حول أنحاء العالم، واستخدامها في المحافل والأحداث والمنصات المختلفة.

نهضة متسارعة وتمكين للمواهب في الفنون الحرفية والتقليدية، تهدف إلى تطوير مهارات الحرفيين وإبراز إبداعاتهم على نطاق واسع، وفي سبيل تحقيق ذلك؛ تبرز جهود المعهد الملكي للفنون التقليدية (ورث)، الذي يُقدم مبادرات وبرامج متنوعة، يسعى من خلالها إلى تعزيز حضور التراث السعودي الغني





منتجات "ورث" خلال عامي 2023 - 2024

◆
11
فنا تقليديًا

◆
33
مستفيدًا

◆
90
تصميمًا

◆
1,478
منتجًا

ترفيه يستقطب الزوار

موسم الرياض 2024 تنوع وشمولية

كما سجل موسم الرياض علامة فارقة في صناعة الترفيه والسياحة بالمملكة على مدار السنوات الماضية؛ ليواصل في عام 2024 مسيرة النجاح والتقدم الذي حققه، إذ شمل تقديم أحداث عالمية، ومناطق متنوعة، وفعاليات مختلفة، في العيد من المجالات الثقافية والفنية والترفيهية والرياضية؛ ليعكس الشمولية والتنوع.

مع إطلاق رؤية السعودية 2030 في العام 2016، شهد قطاع الترفيه تطوراً ملحوظاً، بإدراك حجم الفرص، ما استدعى تأسيس الهيئة العامة للترفيه؛ لتنظيم وتطوير هذا القطاع، وتقديم فعاليات نوعية تضاهي المعايير العالمية؛ بما يُساهم في جذب ملايين الزوار من داخل المملكة وخارجها، وتعزيز مكانة المملكة على خريطة الترفيه العالمية.

زائر استقبلهم
موسم الرياض 2024

◆ + 19
مليون

حركة ترفيهية نشطة

جاذبية الاستثمار، وتنامي النشاط الاستثماري في قطاع الترفيه. يُظهر ذلك التقدم الملحوظ في ترسيخ مكانة المملكة المتميزة في الترفيه؛ مما يدل على اهتمام كبير بتوسيع القطاع ودعم نموه، وتوفير تجارب غنية ومتنوعة؛ ليدفع ذلك إلى تعزيز جودة الحياة في جميع مدن المملكة.

تزايدت الحركة الترفيهية في المملكة، وسجلت نقلة نوعية خلال الأعوام الماضية، بتنوع الفعاليات والأنشطة في مختلف المناطق، التي استقطبت ملايين الزوار، كما زاد عدد التراخيص المرتبطة بالعروض والفعاليات والأحداث الترفيهية في مختلف أنحاء المملكة، وهو الأمر الذي يُشير إلى

الفعاليات الترفيهية عام 2024

423

وجهة ترفيهية

76.9

مليون زائر

05

رؤية مستدامة



وبمشاركة واسعة من كبرى الشركات الوطنية، إلى جانب اكتشافات جديدة لحقول النفط والغاز تُرسخ مكانة المملكة العالمية بوصفها مصدر مضمون لإمداد العالم بالطاقة. ومرورًا بتنمية الموارد المائية والغذائية؛ فقد سجلت المملكة أرقامًا قياسية عالمية عززت ريادتها على مستوى العالم في قطاع المياه، وحققت قفزات في نسب الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الاستراتيجية. كما توسعت الجهود التنموية نحو إعادة توطين الكائنات الفطرية، وحماية البيئة بإشادة وحفاوة دولية، تمثلت في السعي نحو تسجيل وتوثيق المحميات السعودية في القوائم الدولية، وتضاعفت أعمال التشجير، يدفعها في ذلك مبادرة السعودية الخضراء، بمنجزات تُبرز حجم التقدم. إن كل ما تحقق يُظهر التزام المملكة بتحقيق طموحاتها، التي تُجسد استدامة النماء والازدهار؛ لأجيال المستقبل، ولا يقتصر دورها على المستوى الوطني؛ بل يمتد نحو مستقبل العالم بأسره.

كان للنفط والغاز دور بارز في تاريخ المملكة؛ إذ كانا المصدر الرئيسي للتنمية والطاقة على مدى عقود من الزمن، إلا أنَّهما يُشكلان تحديًا بكونهما يُصنغان كمورد ناضب، ما قد يؤثر على مستقبل التنمية. وتواجه المملكة أيضًا تحديات تتعلق بالموارد المائية والزراعية، إلى جانب التوازن البيئي؛ لذا اعتمدت رؤية السعودية 2030 الاستدامة محورًا رئيسيًا للتنمية؛ لتضع الخطط الوطنية ذلك هدفًا استراتيجيًا، عبر تنويع مزيج الطاقة، بتطوير القدرات في قطاع الطاقة المتجددة، والاستمرار في تنمية المصادر التقليدية، مع الأخذ في الاعتبار الجانب البيئي؛ بما يُساهم في خفض الانبعاثات الكربونية، بالتوازي مع الاتجاهات العالمية. اليوم؛ بدأنا نرى العديد من النتائج في إطار الاستدامة؛ بدءًا من تعزيز مصادر الطاقة، بتسجيل المشاريع الطموحة في مجال الطاقة المتجددة أرقامًا قياسية، تكشف عن العزيمة للتحول نحو بدائل نظيفة للطاقة التقليدية، بما في ذلك أنشطة النقل والصناعة،



أمن غذائي يُحقق النماء

تنمية غذائية و زراعية

استراتيجية شاملة لتعزيز الأمن الغذائي، وتحفيز الإنتاج المحلي، وتحقيق استدامة زراعية طويلة الأمد. وتجسيدًا لتقدمها المتواصل في مجالات الاستدامة الغذائية؛ واصلت المملكة رحلة التنمية الغذائية والزراعية، مستهدفة رفع نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية والحيوانية.

يُعد الأمن الغذائي هدفًا استراتيجيًا منذ تأسيس المملكة، نظرًا للطبيعة الجغرافية الصحراوية، وندرة الموارد المائية نسبيًا، وقد تعددت الجهود لتنمية المشاريع الزراعية والغذائية في ذلك.

وضعت رؤية السعودية 2030 الأمن الغذائي على رأس الأولويات، بتبني



نهضة زراعية

ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي
في الناتج المحلي الإجمالي



2024

2023

114

مليار ₪

109

مليارات ₪

ارتفاع القروض المصرفية من
قبل صندوق التنمية الزراعية



↑
↑
54%
معدل النمو

5
مليار ₪

منذ عام 2018 وحتى عام 2024



ارتفاع في إنتاج المحاصيل والمنتجات

نتيجة لتعزيز استدامة الأمن الغذائي وتمكين نمو وتوسع إنتاج المنتجين المحليين، ارتفع الإنتاج المحلي في مختلف المحاصيل والمنتجات

الحليب

2.70

مليون طن

الفاكهة

2.95

مليون طن

خضروات

3.38

مليون طن

البيض

399

ألف طن

لحوم الدواجن

1.15

مليون طن

الحبوب

1.83

مليون طن

العسل

8,500

طن

الأسمك

217

ألف طن

اللحوم الحمراء

274

ألف طن



موارد مائية مستدامة

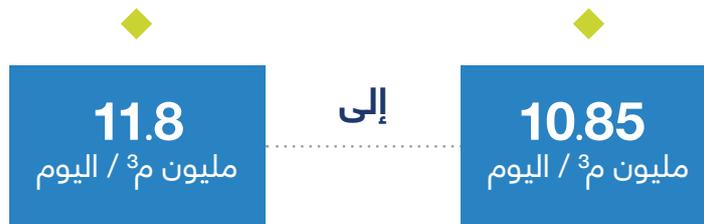
تعزيز لإمدادات المياه

وبإطلاق رؤية السعودية 2030 في العام 2016، تعززت الجهود أكثر لمواصلة بناء القدرات؛ لضمان الإمداد المستدام، وتعزيز كفاءة الاستخدام، وتطوير تقنيات التحلية. انعكست هذه الجهود على تحسين مستوى الأمن المائي، وضمان وصول المياه الصالحة للشرب لجميع السكان، مع تقليل الهدر وتعزيز الاستدامة.

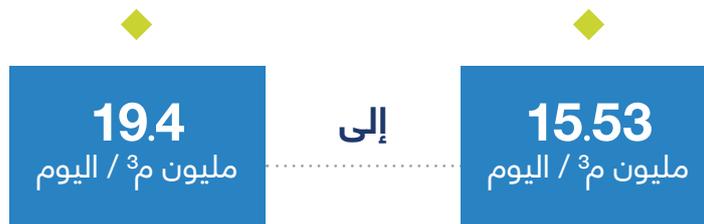
لطالما شكّل الأمن المائي في المملكة تحديًا رئيسًا نظرًا لمحدودية الموارد الطبيعية وارتفاع معدلات الاستهلاك، ما جعل الاعتماد على تحلية المياه والمياه الجوفية ضرورةً استراتيجية. رغم الجهود المبذولة على مدى العقود الماضية، ظلت البنية التحتية بحاجة إلى تطوير متواصل؛ لضمان استدامة الموارد وتوفير المياه لكافة المناطق بكفاءة عالية، في ظل ما تشهده المملكة من نمو سكاني متزايد.

مشاريع للمياه حول المملكة في عام 2024

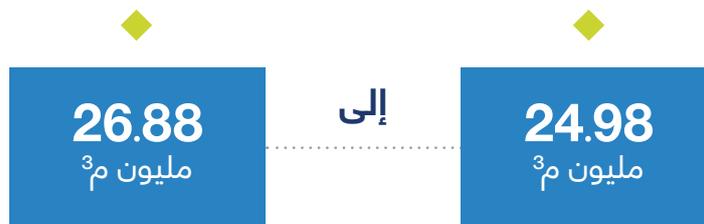
رفع القدرة الإنتاجية لتحلية المياه



زيادة سعة أنظمة نقل المياه



رفع قدرة الخزن الاستراتيجي



8,845

بئرًا

ارتفاع عدد آبار مياه الشرب

بنسبة
%80.76

ارتفاع تغطية شبكات المياه

بنسبة
%65.6

ارتفاع تغطية شبكات الصرف الصحي

تركيب عدادات رقمية على آبار المزارعين الأفراد في مناطق الرف الرسوبي؛ لقياس وتحليل استهلاك المياه الجوفية غير المجددة، ومدى الالتزام بالمقننات المائية

3,500

عداد

تركيب عدادات إلكترونية في العقارات بمختلف المناطق لترشيد استهلاك المياه

2

مليون عداد

تركيب أجهزة تتبع لمراقبة وتتبع حفارات ومعدات حفر آبار المياه

1,250

جهاز



أرقام قياسية وابتكار في: تحلية المياه

تسجيل 9 أرقام قياسية وأبرزها 3 أرقام

أكبر شبكة

لخزانات تخزين
مياه الشرب بسعة
تتجاوز 8 مليار م³

أكبر محطة

تحلية مياه متنقلة
بسعة 50 ألف م³

أكبر سعة

تحلية مياه في
العالم بأكثر من 4
مليار م³ / السنة

تسجيل براءتي اختراع تعزز كفاءة الإنتاج

عمليات تستغل الرجيع
الملحي كمصدر لإنتاج الطاقة

نظام غسيل كيميائي
لوحات (Cartridge filter)

ابتكار لفحص الخزانات دون إيقافها عن العمل

تُجري فحص شامل ودقيق
لتوفير الوقت والجهد بتكلفة
منخفضة

تستخدم روبوت ذكي
بكاميرات عالية الدقة
وأجهزة استشعار متقدمة



تميز عالمنا للشركة السعودية لشراكات المياه

حصل مشروع الجبيل 3 على جائزة المشروع
الأكثر ابتكارًا

أول محطة تحلية مياه عالميًا تعمل بالطاقة الشمسية

◆ تُزود منطقة
الخفجي والقرى
التابعة لها بالمياه

◆ 60 ألف م³ / يوم
سعتها التصميمية

◆ تستخدم تقنية
التناضح العكسي

دور رائد في تعزيز مصادر المياه

المحلة عالميًا. كما أنها ستستضيف المنتدى العالمي للمياه 2027، الذي يُمثل أكبر حدث عالمي في مجال إدارة المياه، ومنصة عالمية لمناقشة قضايا المياه والتعاون الدولي في هذا المجال. تُجسد هاتين الاستضافتين مكانة المملكة التي تحظى بها في هذا المجال الحيوي، والتزامها بتقديم حلول مبتكرة ومستدامة، ودورها في تشجيع التعاون الدولي على مستوى إدارة الموارد المائية واستدامتها للأجيال القادمة.

تُعد المملكة رائدة عالميًا في مجالات المياه، عبر استثمارها المتواصل في ابتكار حلول للمشاكل المائية، وتجربتها الثرية في تعزيز استدامة موارد المياه وتحقيق الأمن المائي. وامتدادًا لذلك؛ فإنّ المملكة تُشارك رؤاها وخبراتها مع العالم، وتستفيد من مختلف التجارب العالمية، ويأتي اختيار المملكة لاستضافة المؤتمر العالمي لتحلية المياه وإعادة استخدامها 2026، تأكيد على ذلك؛ نظرًا لكونها أكبر منتج للمياه

10th
World
Water
Forum
Bali 2024



10TH WORLD WATER FORUM
WATER FOR SHARED PROSPERITY





المملكة تستضيف أكبر حدث عالمي للمياه

المؤتمر العالمي لتحلية المياه وإعادة استخدامها 2026



يعزز

تميز المملكة في الابتكارات
المائية والمبادرات المستدامة



يُرسخ

ريادة المملكة
بوصفها أكبر منتج
للمياه المحلاة

المنتدى العالمي الحادي عشر للمياه 2027



يأتي

امتدادًا لجهود المملكة
ومنها إنشاء المنظمة
العالمية للمياه



استضافة

لأكبر الأحداث
العالمية في قطاع
المياه

أرض خضراء ومستدامة

تقدم في زراعة الأشجار

خارطة الطريق لزراعة 10 مليارات شجرة. وفي امتداد لالتزامها البيئي ودورها الدولي؛ أعلنت المملكة عن المبادرة العالمية للحد من تدهور الأراضي وتعزيز الحفاظ على الموائل الأرضية ضمن قمة الرياض لمجموعة دول العشرين. وقد تسارعت جهود التشجير في مختلف أنحاء المملكة، بمبادرات ومشاريع متعددة بمشاركة مجتمعية؛ مما انعكس على تحسين جودة الهواء، والحد من العواصف الرملية، وتعزيز التوازن البيئي. واليوم، مع التقدم الكبير الذي تحققه المملكة في هذا المجال، بات التشجير جزءًا أساسيًا من خطط التنمية المستدامة؛ مما يسهم في تحقيق مستقبل أكثر اخضرارًا، ويضع المملكة في طليعة الدول التي تتبنى حلولًا مبتكرة لمكافحة التصحر والتغير المناخي.

قبل انطلاق رؤية السعودية 2030، كانت المملكة تواجه تحديات بيئية كبيرة، أبرزها التصحر وتراجع الغطاء النباتي نتيجة للعوامل الطبيعية والأنشطة البشرية. ورغم الجهود المبذولة على مدار العقود الماضية، إلا أنه لم تكن هناك استراتيجية موحدة تُحدث تغييرًا جذريًا في قطاع التشجير والاستدامة البيئية في المملكة. مع إعلان رؤية السعودية 2030، وُضعت الاستدامة البيئية كأحد الركائز الأساسية للتنمية في المملكة. وفي هذا الإطار؛ جاءت مبادرة "السعودية الخضراء" لتحويل الخطط البيئية إلى واقع ملموس، مستهدفةً زراعة 10 مليارات شجرة على المدى الطويل، وإعادة تأهيل 40 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة، وحماية 30% من المناطق البرية والبحرية بحلول العام 2030. لأجل ذلك؛ أعلن تأسيس المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، وأعلن عن

منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

2017

◆ **تدشين** متنزه وطني للمانجروف بجازان

2018

◆ **إطلاق** الاستراتيجية الوطنية للبيئة

2019

◆ **تأسيس** المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر

2020

◆ **إطلاق** حملة "لنجعلها خضراء"
◆ **الإعلان** عن المبادرة العالمية للحد من تدهور الأراضي وتعزيز الحفاظ على الموائل الأرضية ضمن قمة الرياض لمجموعة دول العشرين
◆ **الموافقة** على نظام البيئة

2021

◆ **الإعلان** عن مبادرة الشرق الأوسط الأخضر
◆ **الإعلان** عن مبادرة السعودية الخضراء
◆ **إنشاء** مؤسسة المبادرة الخضراء
◆ **تدشين** متنزه المانجروف البيئي بالقرب من رأس تنورة

2022

◆ **إطلاق** النسخة الأولى من المعرض والمنتدى الدولي لتقنيات التشجير

2023

◆ **تدشين** الخطة التنفيذية للبرنامج الوطني للتشجير
◆ **الإعلان** عن خارطة الطريق لزراعة 10 مليارات شجرة
◆ **افتتاح** مشتل خاص لاستزراع +50 مليون شجرة مانجروف بحلول عام 2030 ضمن مشروع البحر الأحمر

2024

◆ **تحديد** يوم 27 مارس من كل عام يومًا رسميًا لمبادرة السعودية الخضراء
◆ **بدء** تنفيذ المرحلة الأولى من خارطة الطريق لزراعة 10 مليارات شجرة
◆ **وصول** عدد الأشجار المزروعة إلى 115 مليون شجرة
◆ **وصول** مساحة الأراضي المتدهورة المعاد تأهيلها إلى 118 مليون هكتار

المستهدف

10 مليارات شجرة مستهدف زراعتها

خلال العقود القادمة

المحقق

118 ألف هكتار

من الأراضي المتدهورة
استصلحت

115 مليون

شجرة زُرعت

أبرز أعمال التشجير

ضمن نطاق المحميات الملكية

◆
1.4+ مليون

شجرة وشجيرة زُرعت في محمية الإمام عبدالعزيز بن محمد الملكية ومحمية الملك خالد الملكية

◆
5.5 ملايين

شجرة وشتلة زرعتهما في أراضيها

◆
12 ألف

شجرة من السدر البلدي مزروعة في روضة عسلة

◆
1 مليون

شجرة زُرعت في محمية الملك عبدالعزيز الملكية

ضمن مبادرة "تنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر"

◆
150 ألف

شجرة زُرعت في منتزه الطائف الوطني

◆
180 ألف

شجرة زُرعت في منتزه مسيج العويصي

ضمن حملة تطوعية لزراعة 30 ألف شتلة مانجروف

◆
10 آلاف

شجرة مانجروف زُرعت في محافظة ينبع

◆
10 آلاف

شجرة مانجروف زُرعت في منطقة جازان

◆
10 آلاف

شجرة مانجروف زُرعت في المنطقة الشرقية

ضمن جهود نيوم لتنمية الغطاء النباتي

◆
2 مليون

شجرة وشجيرة

التنوع الأحيائي: ثروة محمية

حماية للحياة الفطرية

للأمن البيئي، والمركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية، واعتماد نظام البيئة.

كل ذلك؛ ساهم اليوم في تسارع الجهود بإطلاق الكائنات المهددة بالانقراض في محيطها الطبيعي، وتعزيز السياحة البيئية، وارتفاع نسبة الأراضي المحمية، بما يُساهم في استدامة الموارد الطبيعية، واستثمارها لتحقيق التوازن البيئي، والتنمية الشاملة.

على الرغم من الجهود المبذولة لصون الحياة الفطرية بإنشاء محميات طبيعية، إلا أن العمل كان يفتقد إلى استراتيجية موحّدة، تُسهم في إعادة التوازن البيئي والحفاظ على التنوع الأحيائي.

ولئن رؤية السعودية 2030 وضعت الاستدامة والبيئة ضمن الأولويات الوطنية؛ فقد قادت جهودًا متعددة من أجل ذلك، ومنها تأسيس المحميات الملكية وإقرار مستهدفاتها الاستراتيجية لعام 2030، بجانب إنشاء القوات الخاصة



منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

2018	◆ تأسيس مجلس المحميات الملكية وتحديد 6 محميات ملكية
2019	◆ إنشاء المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية
2020	◆ الموافقة على نظام البيئة
2021	◆ إنشاء مركز التميز للتنوع الأحيائي بمركز الأمير سعود الفيصل لأبحاث الحياة الفطرية
2022	◆ أول محمية للصيد المستدام في المملكة للمحافظة على الحياة الفطرية والحد من الصيد الجائر
2023	◆ اعتماد مجلس المحميات الملكية المستهدفات الاستراتيجية لعام 2030 للمحميات تحت إدارتها ◆ وصول عدد المحميات الملكية إلى 8 محميات ◆ تسجيل محمية عروض بني معارض في قائمة اليونسكو للتراث الطبيعي
2024	◆ اكتشاف كائنات فريدة في محمية الأمير محمد بن سلمان الملكية ◆ تسجيل محمية الملك سلمان الملكية ضمن القائمة الخضراء للمحميات الطبيعية للاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN) ◆ الإعلان عن شمال محمية الملك سلمان بن عبدالعزيز الملكية كموقع رئيس للتنوع البيولوجي KBA ◆ تسجيل محمية الوعول ضمن القائمة الخضراء للمحميات الطبيعية للاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN) ◆ وصول نسبة المناطق البرية المحمية إلى 18.1% ◆ وصول نسبة المناطق البحرية المحمية إلى 6.49% ◆ وصول عدد الحيوانات المهددة بالانقراض المعاد توطينها إلى أكثر من 7,800 حيواناً تعيش اليوم في بيئاتها الطبيعية



المحميات الملكية تنمي الحياة الفطرية

الملكية، وتسجيل محمية الملك سلمان الملكية ضمن القائمة الخضراء للمحميات الطبيعية، إلى جانب العديد من الجهود التي قامت بها المحميات الملكية، المتجسدة في إطلاق الكائنات المهددة بالانقراض في نطاق أراضيها المحمية، وإعادة التأهيل البيئي، وتعزيز الجهود التطوعية البيئية تأتي هذه الجهود في سبيل تعزيز السياحة البيئية، ورفع نسبة الأراضي المحمية، وتحقيق تنمية متكاملة تحافظ على الإرث الطبيعي للأجيال القادمة.

تمثل المحميات الملكية نموذجًا رائدًا في حماية الموارد الطبيعية وصون التنوع الفطري؛ فقد سارعت إلى المساهمة في تعزيز الاكتشافات العلمية ودعمها في مجال الدراسات البيئية، وتنفيذ برامج إعادة توطين الأنواع المهددة بالانقراض في بيئاتها الطبيعية. وقد سجلت المحميات الملكية إنجازات نوعية تعكس التزام المملكة بحفظ الحياة الفطرية، ومن ذلك أن سجلت اكتشافات فريدة لحيوانات ونباتات نادرة في محمية الأمير محمد بن سلمان

محمية الأمير محمد بن سلمان الملكية

اكتشاف لكائنات فريدة على مستوى العالم

◆ نوعان من الزواحف ◆ 3 أنواع من النباتات

استعادة وحماية من الانقراض

◆ 11 نوعًا من الحيوانات المحلية أُطلق في المحمية



تسجيل محمية الملك سلمان الملكية في المنظمات الدولية

- ◆ ضمن القائمة الخضراء للمحميات الطبيعية للاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN)
- ◆ ضمن منظمة المناطق الرئيسة للتنوع البيولوجي KBA



المحميات الملكية في أرقام

- ◆ 2,000+ كائن مهدد بالانقراض أطلقتته
- ◆ 700+ مليون كجم من المخلفات أزلتها
- ◆ 150+ ألف ساعة تطوعية

حفاظ أوسع على الموارد الطبيعية والفطرية

وقد سجلت المملكة منجزات متعددة في ذلك، تؤكد اهتمامها والتزامها بتحقيق استدامة النظم البيئية، والحفاظ على التراث الطبيعي، ومنها توثيق محمية الوعول في القائمة الخضراء للمحميات الطبيعية، وإطلاق للكائنات الفطرية، وتوطينها في بيئتها الطبيعية، وهو ما يأتي منسجماً مع الاستراتيجيات والأهداف الوطنية، الساعية إلى تحقيق تنمية بيئية شاملة.

توسع نطاق الأعمال لحماية الموارد الطبيعية والتنوع الفطري الذي تزخر به بيئة المملكة؛ إذ لم يقتصر على المحميات الملكية فقط؛ بل امتد إلى المحميات الأخرى والمنتزهات الوطنية. كُثفت الجهود؛ بهدف المحافظة على التوازن البيئي وتنمية الحياة الفطرية، عبر إعادة توطين الكائنات المهددة بالانقراض، ومبادرات إكثار الكائنات، إلى جانب تعزيز جودة وكفاءة العمل وفق المعايير الدولية للمحميات الطبيعية.



تسجيل محمية الوعول في الاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN)

ضمن القائمة الخضراء للمحميات الطبيعية

إكثار وإعادة توطين الحياة الفطرية

7+ آلاف

كائن فطري مُطلق في المحميات
والمنتزهات الوطنية

مستهدفات مبادرة السعودية الخضراء

الهدف

حماية 30%

من المناطق البرية والبحرية في المملكة بحلول
عام 2030

المحقق

7,800+

حيوانًا مهددًا بالانقراض
أطلق في بيئاته الطبيعية
بالمملكة

6.49%

ارتفاع نسبة المناطق
البحرية المحمية

18.1%

ارتفاع نسبة
المناطق البرية
المحمية

طاقة متجددة ومنخفضة الكربون

تنويع لمصادر الطاقة

الشريفيين للطاقة المتجددة؛ تسارعًا لافتًا في وتيرة تنويع مزيج الطاقة؛ إذ حفزت العديد من المبادرات والمشاريع. حققت المملكة أرقامًا قياسية عالمية تتوج رحلتها في تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الاستدامة؛ إذ سجلت انخفاضًا قياسيًا في تكلفة إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح والطاقة الشمسية. وبدأت خطوات لتفعيل حلول النقل المستدام باستخدام الهيدروجين، ودعم التحول إلى طاقة منخفضة الكربون. ويُمثل ذلك؛ ضمانًا يدفع نحو استدامة ثروات الطاقة للأجيال القادمة؛ لتكون عاملًا مُساعدًا في تحقيق التنمية المستدامة.

تُشكل مصادر الطاقة التقليدية النسبة الأكبر من مزيج الطاقة الوطني؛ مما أدى إلى استهلاك كميات كبيرة من الوقود الأحفوري وزيادة الانبعاثات الكربونية. ورغم أنّ المملكة تمتلك موارد طبيعية هائلة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إلا أنه لم يكن هناك استثمار واسع النطاق بشأنها. كما يُعد تنويع مصادر الطاقة بُعدًا استراتيجيًا لرؤية السعودية 2030، من منطلق الاستدامة للموارد والتزامها بتخفيض الانبعاثات الكربونية، ويُمثل إطلاق البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، ومبادرة خادم الحرمين

منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

2017	<ul style="list-style-type: none"> الإعلان عن البرنامج الوطني للطاقة المتجددة إطلاق مبادرة خادم الحرمين الشريفين للطاقة المتجددة 	<ul style="list-style-type: none"> إطلاق المركز الوطني لبيانات الطاقة المتجددة
2018	<ul style="list-style-type: none"> تدشين مشروع تحلية المياه المالحة باستخدام الطاقة الشمسية تأسيس هيئة الرقابة النووية والإشعاعية 	<ul style="list-style-type: none"> تدشين أول مفاعل للأبحاث النووية في المملكة
2019	<ul style="list-style-type: none"> ربط أول مشروع للطاقة الشمسية الكهروضوئية على نطاق المرافق السعودية بالشبكة الوطنية للطاقة الكهربائية 	<ul style="list-style-type: none"> فصل الصناعة والثروة المعدنية عن الطاقة وتغيير مسمى الوزارة إلى وزارة الطاقة
2020	<ul style="list-style-type: none"> الموافقة على التنظيم الجديد لهيئة تنظيم المياه والكهرباء بعد تعديل اسمها تأسيس الجمعية السعودية لاقتصاديات الطاقة 	<ul style="list-style-type: none"> تبني المملكة لمبادرة الاقتصاد الدائري للكربون خلال رئاستها لقمة مجموعة دول العشرين
2021	<ul style="list-style-type: none"> إطلاق مشروع سدير للطاقة الشمسية افتتاح مشروع محطة سكاكا للطاقة الشمسية 	<ul style="list-style-type: none"> إطلاق بوابة "شمسي" المخصصة لمنظومة الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة
2022	<ul style="list-style-type: none"> إطلاق شركة الطاقة والمياه (إنوا) التابعة لمشروع نيوم 	<ul style="list-style-type: none"> إطلاق أول مركز لابتكار وتطوير الهيدروجين على مستوى المنطقة
2023	<ul style="list-style-type: none"> انضمام المملكة إلى عضوية المعهد العالمي لاحتجاز الكربون وتخزينه 	
2024	<ul style="list-style-type: none"> تعديل اسم هيئة تنظيم المياه والكهرباء إلى "الهيئة السعودية لتنظيم الكهرباء" إطلاق مشروع المسح الجغرافي لمشروعات الطاقة المتجددة الأول من نوعه عالمياً تشغيل أربع مشاريع للطاقة الشمسية ضمن البرنامج الوطني للطاقة المتجددة 	<ul style="list-style-type: none"> تسجيل أرقام قياسية في تكلفة إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تدشين أول حافلة نقل، وأول تجربة لسيارة أجرة تعملان بالهيدروجين في المملكة

استثمار في القدرات الوطنية لاستدامة مستقبل الطاقة

إذ سعت المملكة من خلال مبادرات ومشاريع متعددة إلى تمكين شباب الوطن من قيادة هذا القطاع والمشاركة الفاعلة في مسيرة تحوله ونموه؛ مما يسهم في تمكين الكوادر الوطنية، وبناء مستقبل مستدام للطاقة في المملكة.

يُعد بناء رأس المال البشري أحد الركائز الأساسية؛ لتحقيق التنمية المستدامة، وتولي المملكة ذلك اهتمامًا بالغًا عبر تطوير الكفاءات الوطنية وتزويدها بالمهارات المتقدمة في مختلف القطاعات. تُمثل الطاقة المتجددة أحد هذه القطاعات الاستراتيجية والواعدة؛



تخريج أول دفعة في: مجال طاقة الرياح

- ♦ يأتي ضمن برنامج التدريب المهني في مجال الطاقة المتجددة (طاقة الرياح)
- ♦ يُساهم في تأهيل الكوادر الوطنية للانضمام للمشاريع الوطنية في قطاع الطاقة المتجددة

قفزة في توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح

تزر المملكة بموارد طبيعية غنية من الطاقة المتجددة، تتجسد في الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وقد عملت المملكة على تسريع وتيرة الإنجاز وتميكن البحث والابتكار في المشاريع والمبادرات المرتبطة بهما، وهو ما سيسهم في تخفيض الاعتماد على الطاقة التقليدية، الذي بدوره سيدفع

إلى تقليل الانبعاثات الكربونية. وفي إطار ما تبذله المملكة لتحقيق هذا؛ فقد سجلت المملكة أرقامًا قياسية عالميًا، تمثلت في انخفاض تكلفة إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وهو ما يدعم الجهود التي تسعى إلى تعزيز موارد الطاقة بمزيج متنوع بين المتجددة والتقليدية.



أرقام قياسية جديدة في تكلفة إنتاج الكهرباء

الطاقة الشمسية

2.34

سنت أمريكي لكل كيلو واط في مشروع سكاكا

1.29

سنت أمريكي لكل كيلو واط في مشروع الصداوي

1.04

سنت أمريكي لكل كيلو واط في مشروع الشعيبه

طاقة الرياح

257 ألف

وحدة سكنية تكفيها الطاقة المنتجة من المشروعين

1.70

سنت أمريكي لكل كيلو واط في الساعة في مشروع وعد الشمال

1.57

سنت أمريكي لكل كيلو واط في الساعة في مشروع الغاط

تطوير نظام الطاقة الكهروضوئية المركزة (HCPV)

استكمال ونجاح للمشروع

بشراكة بين مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة، وجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، والشركة الأمريكية "أرزون سولار"

ما هي مميزاته؟

- ◆ قفزة نوعية مصممة لتحمل الظروف الصحراوية القاسية ودرجات الحرارة المرتفعة
- ◆ تقنية متطورة بعدسات عالية الكفاءة لتركيز ضوء الشمس على خلايا شمسية متعددة الطبقات
- ◆ 40% هي كفاءة التحويل



إطلاق مشروع المسح الجغرافي لمشروعات الطاقة المتجددة

◆
1,200

محطة لرصد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في مختلف مناطق المملكة

◆
أسندت

عقود تنفيذ المشروع إلى شركات وطنية

طرح إجمالي ساعات 20 جيجا واط من مشاريع الطاقة المتجددة

4.5 جيجا واط ضمن مشروعات المرحلة السادسة من البرنامج الوطني للطاقة المتجددة

- ◆ الدرب
- ◆ صامطة
- ◆ السفن
- ◆ الدوادمي
- ◆ نجران

3 جيجا واط ضمن الموجة الخامسة

- ◆ شقراء
- ◆ ستارة

12.9 جيجا واط ضمن الموجة السادسة

- ◆ حرض
- ◆ بيشة
- ◆ خليص
- ◆ عفيف2
- ◆ عفيف1
- ◆ الهميح

مبادرات نوعية لتخفيض انبعاثات الكربون

وهي أول حافلة، وأول تجربة لسيارة أجرة؛ بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، التي تسعى إلى تحفيز الخطوات الهادفة إلى إحلال المركبات ذات الطاقة النظيفة، وتحقيق كفاءة تشغيلية عالية، وهو ما سيُسهم في تعزيز استدامة أنشطة النقل، وخفض الانبعاثات الكربونية، نحو طاقة صديقة للبيئة ومستدامة.

تواصلت المبادرات الهادفة إلى تخفيض انبعاثات الكربون على مختلف الأصعدة؛ إذ أبدت الشركات الوطنية الرائدة في المملكة، تجاوبًا كبيرًا لدعم هذه الجهود والتحول نحو الطاقة النظيفة.

وفي قطاع النقل؛ شهدت المملكة إطلاق حلول نقل مستدام، وتتمثل في تدشين وسائل نقل تعمل بالهيدروجين،



تدشين حلول نقل مستدام

أول حافلة نقل تعمل بالهيدروجين بالمملكة

◆
45 راكبًا
طاقتها
الاستيعابية

◆
635 كلم
تقطعها بشحنة
واحدة

أول تجربة لسيارة تعمل بالهيدروجين في المملكة



◆
8
ساعات يوميًا
قدرتها التشغيلية

◆
350 كلم
المدى التشغيلي
الذي تصل إليه



طاقة متجددة تحقق الأهداف الخضراء

ارتفاع السعة الإجمالية لمشاريع الطاقة المتجددة إلى 2.8 جيجاواط

توليد طاقة كهربائية تكفي لأكثر من 520 ألف منزل

مستهدفات مبادرة السعودية الخضراء

المستهدف

تقليل الانبعاثات الكربونية
بمقدار 278 مليون طن سنويًا بحلول عام 2030

المحقق

4

محطات طاقة عالية الكفاءة
تعمل بالغاز لتوليد الكهرباء
بسعة 5.6 جيجاواط

1.3

جيجاواط سعة مشاريع
الطاقة المتجددة المربوطة
بشبكة الكهرباء الوطنية

تعزيز لإمدادات الطاقة المتجددة

تصل إلى 48 جيجاواط في الساعة.

ومما يبرز من هذه المشاريع في هذا الاتجاه؛ مشروع بيشة لتخزين الطاقة الذي دخل مرحلة التشغيل، إذ يُتيح إمكانية شحن البطاريات خلال فترات انخفاض الطلب، وتفريغها خلال أوقات الذروة؛ ليُحقق المرونة في إدارة الإمدادات الكهربائية، عبر توفير طاقة احتياطية يُمكن استخدامها عند الحاجة.

امتدادًا لمكانتها في مجالات الطاقة المتعددة؛ تواصل المملكة جهودها في تعزيز قدراتها على مستوى الطاقة المتجددة، وهو ما أثمر عن مجيئها في طليعة دول العالم، من حيث قدرتها في مجال تخزين الطاقة بالبطاريات، وهو ما سيُسهم في تنويع المزيج من الطاقة الذي يُعد هدفًا بحلول عام 2030؛ حيث تستهدف المملكة بأن تُمثل الطاقة المتجددة 50% من إجمالي إنتاج الكهرباء، إلى جانب تحقيق سعة تخزين



ريادة عالمية في التخزين

- ♦ تأتي المملكة ضمن أكبر **10 أسواق عالمية** في مجال تخزين الطاقة
- ♦ تُعد المملكة في **مقدمة الأسواق الناشئة** متسارعة النمو في مشروعات تخزين الطاقة
- ♦ **26 جيجاواط** توفرها مشاريع التخزين الحالية
- ♦ **48 جيجاواط** مستهدف سعة تخزين الطاقة بحلول عام 2030



بدء تشغيل مشروع بيشة لتخزين الطاقة

- ♦ يُعد من **أكبر مشاريع تخزين الطاقة** في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا
- ♦ **2,000 ميجاواط** ساعة سعة المشروع
- ♦ **488 حاوية** بطاريات متطورة يضمها المشروع
- ♦ **500 ميجاواط** لمدة أربع ساعات سعتها التخزينية

الغاز مصدر منخفض الكربون وَيُنوع مزيج الطاقة

في تحفيز تقليل الاعتماد على الوقود التقليدي بشكل ملحوظ. كما واصلت المملكة تعزيز قدراتها الإنتاجية وثرواتها من الغاز، عبر استمرار عمليات الكشف والتنقيب في باطن الأرض؛ حيث أعلن عن اكتشافات جديدة، تزخر بالغاز المصاحب مع النفط والغاز الطبيعي.

يدعم هذا التوجه المساعي الرامية إلى بناء قطاع طاقة مستدام، وترسيخ قيادة المملكة العالمية بوصفها مصدر آمن وموثوق لإمداد العالم بمصادر الطاقة المختلفة.

يمثل الغاز مصدرًا استراتيجيًا للطاقة في المملكة، ومن المصادر الرئيسة التي تدفع نحو تنويع مزيج الطاقة؛ بهدف تعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية، وقد سجلت المملكة اكتشافات جديدة ترفع من قدرتها في إنتاج الغاز، وهو ما يُمثل ترسيحًا لمكانتها العالمية بوصفها مركزًا رئيسًا لإمداد العالم بالطاقة. وفي هذا الإطار؛ تسارعت الجهود الهادفة إلى إزاحة الوقود السائل واستبداله بمصادر طاقة منخفضة الكربون، وساعد في تحقيق ذلك؛ تزايد الإنتاج من الغاز؛ مما يساهم

ارتفاع الطاقة الإنتاجية للغاز

13

مليار قدم
مكعب يوميًا



2024

8.3

مليار قدم
مكعب يوميًا



2018 ◀



المنطقة الشرقية والربع الخالي يمدان العالم بالطاقة

اكتشاف حقلين ومكمن للزيت غير التقليدي في المنطقة الشرقية

9.39 ملايين

قدم مكعب قياسي يوميًا
من الغاز المصاحب

11,437 ألف

برميل يوميًا من
الزيت العربي

اكتشاف حقلين ومكمنين للغاز الطبيعي في الربع الخالي

19.5 مليون

قدم مكعب قياسي
يوميًا من الغاز الطبيعي

140

برميل يوميًا من
المكثفات



06

عام مليء بالأحداث والمناسبات

شهد عام 2024 تسارعًا في الأحداث، والإطلاقات، والفعاليات، والمناسبات، التي امتدت على مدار العام، وهو ما فتح آفاقًا أوسع لتنمية مختلف القطاعات، وإطلاق إمكاناتها؛ بما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام. فقد عززت فرص التواصل بين القطاع الخاص، والمستثمرين، ورواد الأعمال، وأسهمت في استقطاب الاستثمارات، والخبراء، والمهتمين، والسياح من مختلف أنحاء العالم.

أبرز الأحداث والإطلاقات



يناير

إطلاق ونشر تفاصيل مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر بعد اعتماده، والانتهاج من مشروع احتساب أكثر من 100 ألف قائمة مالية للشركات الأجنبية، وتفاصيل بيانات الاستثمارات الأجنبية حسب الدول، والقطاعات والتكتلات الاقتصادية.

إطلاق ونشر تفاصيل مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر



يناير

انطلاق أعمال مؤتمر الجمعية الدولية لدراسة البيئات التقليدية (IASTE) بالرياض؛ لتسليط الضوء على أهمية الحفاظ على التراث، وتعزيز التفاعل بين التقاليد والحداثة.

مؤتمر الجمعية الدولية لدراسة البيئات التقليدية (IASTE)



يناير

إقامة بطولة كأس السوبر الإسباني للمرة الخامسة في المملكة، ويأتي ذلك مُعززاً لمكانة المملكة بوصفها مركزاً عالمياً للبطولات الرياضية.

بطولة كأس السوبر الإسباني



يناير

أقيم مؤتمر التعدين الدولي في نسخته الثالثة بالرياض، بمشاركة أكثر من 14 ألف مشارك من قادة الاستثمار والخبراء من 133 دولة حول العالم.

مؤتمر التعدين الدولي



يناير

انطلاق أعمال منتدى مستقبل العقار 2024 بالرياض، بتوقيع أكثر من 50 اتفاقية ومذكرة تفاهم، بقيمة إجمالية تتجاوز 100 مليار \$.

منتدى مستقبل العقار 2024



يناير

الإعلان عن إطلاق إستاذ الأمير محمد بن سلمان بمدينة القدية بتصميم مستقبلي مبتكر وغير مسبوق عالمياً.

إستاذ الأمير محمد بن سلمان بمدينة القدية



يناير

"البحر الأحمر" و"أمالا" تعلنان عن روبوت مبتكر لتنظيف الشواطئ بهدف الحفاظ على شواطئ خالية من النفايات.

البحر الأحمر و"أمالا" تعلنان عن روبوت مبتكر لتنظيف الشواطئ



يناير

المملكة استضافت بطولة كأس السوبر الإيطالي، وشهدت تتويج فريق إنتر ميلان باللقب.

بطولة كأس السوبر الإيطالي



يناير

المملكة تطلق مبادرة الذكاء الاصطناعي التوليدي للجميع لأعضاء منظمة التعاون الرقمي تحت مظلة مركز "ICAIRE" بالرياض.

مبادرة الذكاء الاصطناعي التوليدي للجميع



يناير

إقامة سباق فورمولا إي الدرعية 2024، والتي تحتضنها المملكة على حلبة الدرعية التاريخية.

سباق فورمولا إي الدرعية 2024



فبراير

انطلاق معرض الدفاع العالمي 2024 في نسخته الثانية، بتوقيع 61 عقد شراء بقيمة 26 مليار ريال، الأمر الذي يسهم في توطين الإنفاق العسكري.

معرض الدفاع العالمي 2024



فبراير

انطلاق سباق طواف الغُلا 2024؛ بهدف تعزيز النشاط البدني، وإتاحة خيارات متنوعة من الفعاليات الرياضية التي تحسن جودة الحياة.

سباق طواف الغُلا 2024



فبراير

انطلاق "ماراثون الرياض" بمشاركة أكثر من 20 ألف متسابق ومتسابقة من مختلف دول العالم؛ بما يُعزز الرياضة المجتمعية والنشاط البدني.

ماراثون الرياض



فبراير

الإعلان عن مشروع "زينور" السياحي على خليج العقبة ضمن مشاريع نيوم السياحية، إذ يُعد وجهة للسياحة المستدامة، ويوفر تجربة فائقة الفخامة.

مشروع "زينور" السياحي في نيوم



فبراير

وكالة الفضاء السعودية وشركة "NorthStar" يؤسسان علاقة تعاونية لتنمية صناعة الفضاء بالمملكة وتحقيق الاستدامة الفضائية.

تنمية صناعة الفضاء بالمملكة وتحقيق الاستدامة الفضائية



فبراير

انطلاق أعمال مؤتمر "الحطام الفضائي" الأول من نوعه في المنطقة، تحت شعار "نحو تأمين مستقبل اقتصاد الفضاء العالمي" في الرياض.

مؤتمر "الحطام الفضائي"



فبراير

إقامة منافسات بطولة أرامكو السعودية النسائية الدولية للجولف على ملاعب نادي الرياض للجولف، بمشاركة 120 لاعبة من مختلف دول العالم.

بطولة أرامكو السعودية النسائية الدولية للجولف



فبراير

انطلاق أعمال أول منتدى عالمي للمدن الذكية بمشاركة 40 دولة في الرياض؛ بما يرسم رؤية حول مستقبل المدن عبر استخدام الحلول الذكية.

المنتدى العالمي للمدن الذكية



فبراير

انطلاق منافسات كأس السعودية 2024 بنسختها الخامسة على ميدان الملك عبدالعزيز بالجنادرية في الرياض.

كأس السعودية 2024



فبراير

المملكة تفوز باستضافة الدورة الحادية عشرة للمنتدى العالمي للمياه 2027 في الرياض.

فوز المملكة باستضافة المنتدى العالمي للمياه 2027



فبراير

انطلاق فعاليات "منتدى الالتزام البيئي 2024" بالرياض، بمشاركة أكثر من 1,900 شخص من الخبراء والمهتمين من أنحاء العالم.

فعاليات "منتدى الالتزام البيئي 2024"



فبراير

الإعلان عن زيادة كبيرة في الاحتياطات المؤكدة من الغاز والمكثفات في حقل "الجافورة" غير التقليدي

زيادة كبيرة في الاحتياطات المؤكدة من الغاز والمكثفات في حقل "الجافورة" غير التقليدي



مارس

انطلاق أعمال المؤتمر الدولي "بناء الجسور بين المذاهب الإسلامية" في مكة المكرمة، بمشاركة واسعة من ممثلي المذاهب والطوائف الإسلامية.

المؤتمر الدولي "بناء الجسور بين المذاهب الإسلامية"



مارس

مؤتمر "ليب 24" يختتم أعماله باستثمارات وإطلاقات بقيمة 13.4 مليار دولار وبمشاركة دولية واسعة.

مؤتمر "ليب 24"



إبريل

انطلاق بطولة السعودية المفتوحة للجولف على ملعب نادي الرياض للجولف، بمشاركة 144 لاعبًا يمثلون 33 دولة من مختلف أنحاء العالم.

بطولة السعودية المفتوحة للجولف



إبريل

استضافة بطولة كأس العالم لقفز الحواجز والترويض 2024، للمرة الأولى في الشرق الأوسط، بمشاركة 51 فارسًا وفارسة و 60 جوادًا يمثلون 24 دولة.

بطولة كأس العالم لقفز الحواجز والترويض 2024



إبريل

وكالة الفضاء السعودية تنشئ مركزًا عالميًا متخصصًا يُعد الأول من نوعه في مجالات الفضاء بالشراكة مع "المنتدى الاقتصادي العالمي"، بما يدعم نمو مجالات الفضاء الاقتصادية والبحثية والابتكارية.

مركز عالمي متخصص في مجالات الفضاء



إبريل

استضافة الرياض فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي لمناقشة التطورات والتحديات الإنسانية والمناخية والاقتصادية، في خطوة تُعزز دور المملكة في قيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي على مستوى العالم.

فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي



مايو

انطلاق أعمال وفعاليات المؤتمر السعودي الدولي للسلامة والصحة المهنية المقام بالرياض، حيث حظي بمتابعة أكثر من 100 ألف مهتم عبر البث المباشر، وبحضور تجاوز 8 آلاف زائر من مختلف أنحاء العالم.

المؤتمر السعودي الدولي للسلامة والصحة المهنية



مايو

المنتخب السعودي للهجن يُتوج بلقب بطولة العالم الأولى للقدرة الدولية للهجن للرجال والسيدات وذلك على أرض ميدان العُلا للهجن.

بطولة العالم الأولى للقدرة الدولية للهجن للرجال والسيدات



مايو

أقيم معرض الشرق الأوسط للدواجن، بمشاركة ما يزيد عن 100 خبير عالمي ونحو 300 شركة، من 40 دولة حول العالم؛ بهدف دعم نمو صناعة الدواجن، وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة.

معرض الشرق الأوسط للدواجن



مايو

إطلاق منتزه "أكواريبيا"، أول منتزه ترفيهي مائي من نوعه داخل المملكة والأكبر في المنطقة، بما يجسد تنمية القطاع الترفيهي وتطويره بخيارات عالمية المستوى.

إطلاق "أكواريبيا"



مايو

المملكة فازت باستضافة منتدى "الأونكتاد" العالمي لسلاسل التوريد لعام 2026؛ مما يعزز دورها الريادي بوصفها مركزًا لوجستيًا عالميًا، ومحوًا دوليًا لربط القارات الثلاث.

الفوز باستضافة منتدى "الأونكتاد" العالمي لسلاسل التوريد لعام 2026



مايو

المملكة فازت برئاسة المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الألكسو" حتى عام 2025 للمرة الثالثة على التوالي، بما يعزز دورها الريادي على المستوى الدولي.

الفوز برئاسة المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الألكسو"



يونيو

البعثة الدائمة للمملكة في جنيف؛ تحتفل بالسنة الدولية للإبل 2024 وتفتتح معرض "موكب الهجن أبطال الصحاري والمرتفعات: تغذية للناس والثقافات"؛ بما يعكس تعزيز ونشر الموروث الثقافي للمملكة.

السنة الدولية للإبل 2024



يونيو

المملكة تسلمت رسميًا علم استضافة أولمبياد الفيزياء الآسيوي 2025، الذي يُعدُّ أحد أكبر الفعاليات العلمية في آسيا؛ مما يؤكد على اهتمام المملكة بالموهب الوطنية وتمكينها من المنافسة عالميًا.

استضافة أولمبياد الفيزياء الآسيوي 2025



يوليو

الشريك الرسمي للزبي الرياض

اللجنة الأولمبية الدولية تعلن عقد شراكة مع اللجنة الأولمبية والبارالمبية السعودية لمدة 12 عامًا لتنظيم دورة الألعاب الأولمبية للرياضات الإلكترونية، وهو ما يجسد الأهداف الوطنية بأن تكون المملكة مركزًا للرياضات والألعاب الإلكترونية.

تنظيم دورة الألعاب الأولمبية للرياضات الإلكترونية



يوليو

المملكة فازت بالإجماع برئاسة المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للطيران المدني، وهو ما يمثل تجسيدًا لقيادتها تطوير القطاع وتنميته على المستوى الدولي والإقليمي.

الفوز برئاسة المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للطيران المدني



أغسطس

إصدار التعديلات الجديدة لنظام العمل بعد موافقة مجلس الوزراء، والتي تهدف إلى تحسين سوق العمل، وتعزيز الاستقرار الوظيفي، بالإضافة إلى تطوير الكوادر البشرية، وزيادة فرص العمل للمواطنين.

إصدار التعديلات الجديدة لنظام العمل بعد موافقة مجلس الوزراء



يوليو

المملكة والولايات المتحدة الأمريكية، توقعان اتفاقية تعاون استراتيجي في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية؛ بما يعكس التزام المملكة بتمكين الابتكار لبناء قطاع فضاء مناس.

اتفاقية تعاون إستراتيجي في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية



سبتمبر

إصدار النسخة الثانية من إطار المصرفية المفتوحة، التي تُركز على خدمة إنشاء المدفوعات؛ بهدف تعزيز منظومة التقنية المالية في المملكة، بتحسين تجربة المستفيد، ورفع كفاءة التعاملات، بالإضافة إلى التوسع في تقديم منتجات وحلول جديدة.

إصدار النسخة الثانية من إطار المصرفية المفتوحة



أغسطس

رعى سمو ولي العهد ختام فعاليات كأس العالم للرياضات الإلكترونية، وتوج فريق فالكونز السعودي باللقب، وذلك في تجسيد لحرص القيادة في استثمار طاقات الشباب، ودعم نمو قطاع الرياضات والألعاب الإلكترونية.

كأس العالم للرياضات الإلكترونية



سبتمبر

تدشين استراتيجية الإرشاد الأسري، التي تسعى إلى مساعدة الأسر على مواجهة التحديات وتقوية التماسك الأسري، عبر تحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية؛ بما يسهم في تعزيز دور الأسرة في بناء مجتمع حيوي، وتحقيق المستهدفات الوطنية للتنمية الشاملة.

استراتيجية الإرشاد الأسري



سبتمبر

أقيمت النسخة السابعة من منتدى الأسرة 2024، بمتابعة أكثر من 61 ألف متابع، وبحضور 1,200 زائر للمعرض المصاحب الذي شهد 350 جلسة إرشاد أسري مجانية، بمشاركة 18 جهة مرخصة ومتخصصة في الإرشاد الأسري. وتأتي إقامة المنتدى في إطار تعزيز تماسك الأسرة واستقرارها.

منتدى الأسرة 2024



سبتمبر

تسلمت المملكة علم استضافة دورة الألعاب الآسيوية للصالات المغلقة والفنون القتالية السابعة التي تستضيفها الرياض عام 2025 للمرة الأولى في تاريخها؛ بما يعزز مكانتها الرياضية بوصفها حاضنة لمختلف أنواع الرياضات.

استضافة دورة الألعاب الآسيوية للصالات المغلقة والفنون القتالية عام 2025



سبتمبر

أقيمت النسخة الأولى من مؤتمر التقنية المالية "فتك 24" بحضور أكثر من 37 ألف زائر، وتبرز أهمية المؤتمر بكونه يجمع صناعات السياسات، والخبراء، والمستثمرين، والمواهب الدولية في القطاع؛ بما يرسخ مكانة المملكة كمركز رائد للتقنية المالية.

مؤتمر التقنية المالية "فتك 24"



سبتمبر

المملكة تستضيف بطولة العالم للقدرة والتحمل 2026، في خطوة تؤكد ازدهار القطاع الرياضي.

الفوز باستضافة بطولة العالم للقدرة والتحمل 2026



سبتمبر

المملكة تفوز باستضافة منتدى الأمم المتحدة العالمي السادس للبيانات 2026، ويُمثل ذلك تعزيزًا لمكانة المملكة الدولية على المستوى الإحصائي، ونافذة لتبادل الخبرات والمعارف.

الفوز باستضافة منتدى الأمم المتحدة العالمي السادس للبيانات 2026



أكتوبر

افتتاح موسم الرياض بـ "المملكة أرينا"، وتتويج الملاكم أرتور بيتريف ببطولة العالم في الوزن الخفيف الثقيل. ويأتي الموسم مُعزِّزًا لقطاع الترفيه، ومُساهمًا في استقطاب السياح من حول العالم.

موسم الرياض 2025



سبتمبر

إقامة القمة العالمية للذكاء الاصطناعي في نسختها الثالثة بالرياض، بمشاركة أكثر من 456 متحدثًا وحضور شخصيات دولية من 100 دولة، في بادرة تُعزز نمو القطاع، ومساهمته في خدمة البشرية.

القمة العالمية للذكاء الاصطناعي



أكتوبر

تدشين برامج توطين المعرفة والطائرات وتقنيات الاستمطار الحديثة؛ بهدف خفض التكلفة التشغيلية بامتلاك أسطول طائرات هي الأحدث من نوعها، وتعيين كوادر بشرية وطنية بعدد 11 طيارًا حصلوا على التدريب والتأهيل المتخصص في هذا المجال.

تدشين برامج توطين المعرفة والطائرات وتقنيات الاستمطار الحديثة



أكتوبر

إصدار مبادئ "الالتزام" و "المراجعة الداخلية" لشركات التمويل وشركات إعادة التمويل العقاري؛ بما يُعزز الإطار التنظيمي، ويُطور الجهود الرقابية والإشرافية؛ لتكون أكثر كفاءة.

إصدار مبادئ "الالتزام" و "المراجعة الداخلية" لشركات التمويل وشركات إعادة التمويل العقاري



أكتوبر

تدشين مقر الأكاديمية الوطنية للسيارات في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، والبدء في البرامج التدريبية بدبلوم في تقنية صناعة السيارات الكهربائية، بالتعاون مع شركتي "لوسيد"، و"سير".

تدشين مقر الأكاديمية الوطنية للسيارات



أكتوبر

انطلاق ملتقى الصحة العالمي بحجم صفقات واستثمارات تجاوز 50 مليار \$، وبحضور تجاوز 105 ألف زائر، ويهدف إلى استقطاب الاستثمارات وتنمية القطاع الصحي في المملكة، وتعزيز مآنته.

ملتقى الصحة العالمي



أكتوبر

انطلاق أعمال مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار في نسختها الثامنة بالرياض، تحت شعار "أفق لا متناهِ". الاستثمار اليوم لصياغة الغد"، بحضور ومشاركة قادة الدول وكبار المستثمرين والمبتكرين.

مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار



أكتوبر

الإعلان عن افتتاح منتجع "شيبارة" الفاخر؛ ليكون رابع منتجعات شركة البحر الأحمر الدولية في وجهة "البحر الأحمر"، الذي يوفر تجربة فريدة تجمع الفخامة والاستدامة والابتكار، ويُمكن زواره من اكتشاف طبيعة بحرية غنية بالتنوع الأحيائي.

افتتاح جزيرة شيبارة



نوفمبر

المملكة توقع برنامجًا تنفيذيًا للتعاون في مجال تطوير ونقل الطاقة المتجددة، ضمن فعاليات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (COP29)؛ في إطار رؤيتها في تعزيز الاستدامة البيئية.

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (COP29)



نوفمبر

"يوم" تعلن عن تعيين ثلاث شركاء عالميين لإنجاز المرحلة الأولى من "ذا لاين"؛ بما يُمثل التقدم الذي تُحققه الأعمال في المشروع.

الإعلان عن تعيين ثلاث شركاء لإنجاز المرحلة الأولى من ذا لاين



نوفمبر

إقامة المعرض السعودي الدولي للمنتجات العضوية "بيوفاخ السعودية 2024" في نسخته الثالثة، الذي يهدف إلى تحفيز الاستثمار في مجال الزراعة العضوية؛ بما يدعم التوجه نحو تعزيز نمط الحياة الصحي، ويزيد من تنافسية المنتجات السعودية العضوية.

إقامة المعرض السعودي الدولي للمنتجات العضوية "بيوفاخ السعودية 2024"



نوفمبر

المملكة تسلمت رسميًا استضافة منتدى الأمم المتحدة العالمي السادس للبيانات 2026 في الرياض، تجسيدًا لدورها الريادي في المجال الإحصائي.

الفوز باستضافة منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات 2026



نوفمبر

المملكة العربية السعودية تتسلم علم الاتحاد الدولي لرياضة الإطفاء والإنقاذ لاستضافة البطولة المقبلة.

الفوز باستضافة بطولة الاتحاد الدولي لرياضة الإطفاء والإنقاذ 2025



نوفمبر

انطلاق منتدى مسك العالمي 2024 بمدينة محمد بن سلمان غير الربحية، بحضور أكثر من 27 ألف مستفيد، 16 ألف منهم حضروا المنتدى افتراضياً، وذلك من 82 دولة من أنحاء العالم، مُجسداً الجهود في تمكين الشباب السعودي ومد الجسور مع العالم.

منتدى مسك العالمي 2024



نوفمبر

إقامة المؤتمر السنوي العالمي الثامن والعشرين للاستثمار في الرياض؛ ويبرز الحدث مكانة المملكة بوصفها وجهة رئيسة جاذبة للمستثمرين والاستثمارات.

المؤتمر السنوي العالمي الثامن والعشرين للاستثمار



نوفمبر

إقامة المؤتمر الدولي للتوائم المتصقة في الرياض؛ لتسليط الضوء على حالات التوائم المتصقة النادرة، ومشاركة قصص انفصالهم ومراحل علاجهم الناجحة؛ إذ تُعد المملكة رائدة عالمياً في هذه المجال.

المؤتمر الدولي للتوائم المتصقة في الرياض



ديسمبر

انطلاق أعمال المؤتمر الدولي السادس لمدن التعلم (ICLC6) بالجبيل الصناعية؛ حيث هدف إلى تجسيد التزام المملكة والمجتمع الدولي، بتعزيز التعليم بصفته ركيزة أساسية لمواجهة تحديات العصر.

المؤتمر الدولي السادس لمدن التعلم (ICLC6)



نوفمبر

خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله، افتتح مشروع قطار الرياض، الذي يُعد العمود الفقري لـ "شبكة النقل العام بمدينة الرياض"؛ ويظهر المشروع التطور الذي وصلت إليه المملكة ومدينة الرياض في البنية التحتية.

مشروع قطار الرياض



هيئة التأمين
Insurance Authority

ديسمبر

الإعلان عن أتمتة ثلاث خدمات خاصة بتأمين المركبات، وهي المعاينة عن بعد، ورفع المطالبات بدون متطلبات، والتحقق من أرقام الحسابات البنكية (IBAN)؛ بهدف تسهيل تجربة المستفيدين، عبر متابعة الحوادث المرورية رقميًا.

أتمتة ثلاث خدمات خاصة بتأمين المركبات



ديسمبر #أكبر صورة

تخريج أكثر من 13 ألف خريج وخريجة من برامج الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، التي بلغ حجم بنيتها التحتية أكثر من 170 برنامجًا تدريبيًا، توزع على 700 مقر تدريبي معتمد، كما شهدت المقاعد زيادة نسبتها 122% مقارنة بعام 2016.

تخريج أكثر من 13 ألف خريج وخريجة من برامج الهيئة السعودية للتخصصات الصحية



ديسمبر

الإعلان عن إطلاق شركة إدارة الفنادق (أديرا)، التي تُعنى بإدارة وتشغيل الفنادق؛ لتكون شركة وطنية رائدة تقود قطاع الضيافة في المملكة بالمزج بين أعلى المعايير العالمية والأصالة السعودية، مع بناء قدرات وطنية، وتطوير علامات ضيافة سعودية جديدة.

إطلاق شركة إدارة الفنادق (أديرا)



ديسمبر

إطلاق الاستراتيجية الوطنية لاستدامة البحر الأحمر، التي تهدف إلى حماية النظام البيئي للبحر الأحمر، وتعزيز التعاون لاستدامته، وتمكين المجتمع، ودعم التحول إلى اقتصاد أزرق مستدام، يُساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي.

الاستراتيجية الوطنية لاستدامة البحر الأحمر



ديسمبر

إطلاق مبادرة شراكة الرياض العالمية من أجل القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، وبدعم 150 مليون دولار؛ بما يُبرز دور المملكة الريادي في تعزيز الحفاظ على البيئة، ومكافحة التصحر.

مبادرة شراكة الرياض العالمية من أجل القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف



ديسمبر

اعتماد الهيئة السعودية للملكية الفكرية كمكتب بحث واستقبال طلبات تسجيل ملكية فكرية دولية، من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية، بعد استيفاء المتطلبات اللازمة؛ بما يُجسد التزام المملكة بتعزيز الابتكار وحماية حقوق المخترعين.

اعتماد الهيئة السعودية للملكية الفكرية كمكتب بحث واستقبال طلبات تسجيل ملكية فكرية دولية من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية



ديسمبر

الإعلان عن إطلاق خدمة الدفع "Samsung Pay"، وذلك عبر نظام المدفوعات الوطني "مدى"، ويأتي هذا في إطار تعزيز منظومة المدفوعات الرقمية في المملكة، وتقديم تجربة دفع متطورة وآمنة للمستخدمين.

الإعلان عن إطلاق خدمة الدفع "Samsung Pay"



ديسمبر

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - أيده الله - افتتح في مدينة الرياض قمة المياه الواحدة؛ بهدف مواجهة تحديات القطاع وبحث الحلول.

قمة المياه الواحدة



ديسمبر

إقامة المنتدى الدولي لتقنيات التشجير 2024 بالرياض، وهو يُعد داعماً للوصول إلى مستهدفات مبادرة السعودية الخضراء، وتنمية الغطاء النباتي.

المنتدى الدولي لتقنيات التشجير 2024



ديسمبر

"كروز السعودية" استقبلت سفينتها السياحية الأولى "أروبا كروز"، في ميناء جدة الإسلامي؛ لتشكل أول خط عربي للرحلات البحرية السياحية، وهو ما يُعزز الخيارات السياحية ونمو القطاع في المملكة.

كروز السعودية



ديسمبر

إنشاء مركز دولي لأبحاث المياه بالشراكة بين وزارة البيئة والمياه والزراعة والجامعة الملك عبد العزيز، الذي يكشف عن دور المملكة الدولي في قيادة البحث والابتكار بهدف استدامة موارد المياه.

إنشاء مركز دولي لأبحاث المياه



ديسمبر

فازت المملكة باستضافة المؤتمر العالمي لتحلية المياه وإعادة استخدامها IDRA لعام 2026؛ وهو ما يُدلل على ريادتها في إدارة الموارد المائية بكفاءة.

الفوز باستضافة المؤتمر العالمي لتحلية المياه وإعادة استخدامها IDRA لعام 2026



ديسمبر

الإعلان عن إنتاج 11 عملاً لعام 2025 خلال فعاليات ملتقى صناعات التأثير، ضمن مبادرة "إنتاج مكتبة مرئية ضخمة"؛ بما يُثمي التعاون المحلي والدولي؛ لتحسين جودة المحتوى، وفتح أسواق جديدة، بجانب تعزيز الهوية الوطنية.

الإعلان عن إنتاج 11 عملاً خلال فعاليات ملتقى صناعات التأثير



ديسمبر

الإعلان عن فوز المملكة بحق استضافة كأس العالم FIFA™ 2034، وحصول ملفها على التقييم الفني الأعلى في التاريخ، وهو ما يأتي تجسيداً لقدرة المملكة على استضافة أكبر الفعاليات العالمية، بوصفها مركزاً عالمياً للرياضة.

الفوز باستضافة كأس العالم FIFA™ 2034



ديسمبر

بناء على اقتراح المملكة؛ دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" تُقرر إعادة صياغة اتفاقية إنشائها وتطوير أعمالها وتغيير اسمها إلى "المنظمة العربية للطاقة (AEO)".

إعادة صياغة اتفاقية إنشاء "أوابك" وتطوير أعمالها



ديسمبر

أعلن صندوق الاستثمارات العامة عن اكتمال الاستحواذ على حصة تقارب 15% من مطار هيثرو، بما يُحقق أهدافه في الاستثمار في قطاعات استراتيجية ضمن أسواق دولية رائدة.

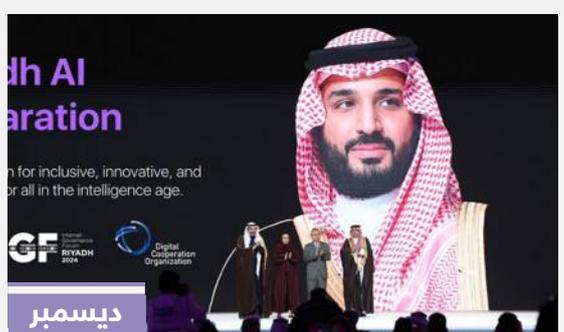
صندوق الاستثمارات العامة يعلن اكتمال الاستحواذ على حصة من مطار هيثرو



ديسمبر

مؤتمر سلاسل الإمداد 2024 يختتم فعالياته بالرياض بمشاركة منظمات عالمية ومحلية وتوقيع 91 اتفاقية بقيمة 8,3 مليارات \$.

مؤتمر سلاسل الإمداد 2024



ديسمبر

أطلقت المملكة "إعلان الرياض" لذكاء اصطناعي شمولي ومبتكر ومؤثر لخير البشرية وذلك في مستهل أعمال الدورة الـ 19 من منتدى حوكمة الإنترنت (الرياض 2024).

منتدى حوكمة الإنترنت 2024



ديسمبر

تطوير وإطلاق منصة "صناعي"، التي تأتي لتكون نافذة موحدة؛ لتقديم كافة الخدمات الصناعية للمستثمرين بشكل إلكتروني؛ بما يُسهل الإجراءات، ويوفر وقت وجهد المستثمرين.

تطوير وإطلاق منصة صناعي



ديسمبر

إقامة ملتقى "صُنَاع التأثير ImpaQ" في الدرعية، بمشاركة أكثر من 1500 مؤثر ومتخصص، من جميع أنحاء العالم، وحضور أكثر من 30 ألف زائر؛ بما يُمثل منصة عالمية لدعم صناعة المحتوى المحلي والعالمية.

ملتقى "صُنَاع التأثير ImpaQ"



ديسمبر

إنشاء مركز وطني للمراقبة والتحكم الأمني لحركة الشحن الجوي في المملكة، مُجهز ببنية تحتية تقنية مرتبطة بالجهات ذات العلاقة؛ لدعم مراقبة الحركة الأمنية، واتخاذ القرارات اللازمة.

إنشاء مركز وطني للمراقبة والتحكم الأمني لحركة الشحن الجوي في المملكة



ديسمبر

اعتماد المخطط العام للمنطقة الخاصة اللوجستية المتكاملة لمطار الملك سلمان، وهو ما يُعد خطوة نحو تعزيز مكانة المملكة اللوجستية.

اعتماد المخطط العام للمنطقة الخاصة اللوجستية المتكاملة لمطار الملك سلمان



ديسمبر

موافقة مجلس الوزراء على الاستراتيجية التحويلية لمعهد الإدارة العامة، والتي تُجسد اهتمام القيادة -حفظها لله- بتنمية رأس المال البشري، وبناء منظومة ترفع جودة الخدمات التدريبية والاستشارية، بجانب تطوير القدرات الإدارية.

الاستراتيجية التحويلية لمعهد الإدارة العامة



ديسمبر

إطلاق 21 برنامجًا جامعيًا قصيرًا؛ لتعزيز المهارات الأكاديمية والتطبيقية للطلاب والخريجين، والمساهمة

إطلاق 21 برنامجًا جامعيًا قصيرًا لتعزيز المهارات الأكاديمية والتطبيقية

الملفات



برنامج تحقيق الرؤية

برنامج تحول القطاع الصحي



يهدف البرنامج إلى تمكين التحول الشامل في القطاع الصحي بالمملكة، وإعادة هيكلته؛ ليكون نظامًا صحيًا شاملاً وفعالاً ومتكاملاً ورائدًا عالميًا، يقوم على صحة الفرد والمجتمع، بالتركيز على الوقاية قبل العلاج، والحفاظ على صحة الإنسان؛ لبناء مجتمع حيوي، ينعم أفرادها بحياة صحية وعامرة.

برنامج التخصيص



يسعى البرنامج إلى تمكين القطاع الخاص محليًا من تقديم الخدمات، وإتاحة الوصول الحكومية أمامه، مما يحسّن من جودة وكفاءة الخدمات، ويحقق التنوع الاقتصادي ويزيد من التنافسية

برنامج تطوير القطاع المالي



يهدف البرنامج إلى خلق قطاع مالي مزدهر، يحفز على التمويل والاستثمار والدخار، ويوفر للمواطن والمقيم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية المتقدمة، بما لا يتعارض مع الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على استقرار ومثانة القطاع المالي في المملكة.

برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية



يُركز البرنامج على 4 قطاعات رئيسية، هي التعدين، والطاقة، والصناعة، والخدمات اللوجستية، وترتبط هذه القطاعات بمحوري المحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة؛ إذ يعمل البرنامج على تمهيتها وتطويرها؛ من أجل تحقيق التميز والريادة، وبناء اقتصاد سعودي متنوع ومستدام، وخلق بيئة استثمارية جاذبة.

برنامج تنمية القدرات البشرية



يعمل البرنامج على تطوير قدرات المواطنين، من خلال تعزيز وترسيخ القيم، وتطوير المهارات وتنمية المعارف، التي يتطلبها سوق العمل الحالي والمستقبلي محليًا وعالميًا.

برنامج الإسكان



يتجاوز دور البرنامج مساعدة أكبر عدد من الأسر السعودية في جميع مدن ومحافظات المملكة على تملك منازلهم، إلى تحسين كفاءة وجودة منتجات قطاع الإسكان، وتقديم حلول سكنية وتمويلية للأسر السعودية؛ للحصول على المسكن المناسب، وضمان استفادتهم من التمويل المالي للسكن، عبر إجراءات سهلة ومباشرة.

برنامج صندوق الاستثمارات العامة



يُرسخ البرنامج بخطى وثيقة وثابتة مكانة صندوق الاستثمارات العامة، في رسم ملامح الاقتصاد العالمي؛ لتكتسب المملكة سمعة عالمية وريادة دولية كبيرة بوصفها قوة استثمارية؛ مما يدفع بالقطاع الخاص نحو مزيد من الازدهار والتطور.

برنامج خدمة ضيوف الرحمن



يُكمل البرنامج مسيرة المملكة في التفاني لخدمة الحرمين الشريفين، وزوارهما من ضيوف الرحمن؛ إذ يُمثل ذلك قيمة راسخة لم تتغير طوال التحولات الكبيرة التي شهدتها المملكة في العقود الماضية، عبر تقديم تجربة إيمانية وثقافية ثرية، لكل القادمين لنداء فريضة الحج ومناسك العمرة، وزيارة مدينة الحبيب محمد ﷺ

برنامج التحول الوطني



يؤدي البرنامج دورًا محوريًا في تحول المملكة العربية السعودية وترسيخ دورها القيادي، من خلال تمكين القطاع الخاص، وتحقيق التميز الحكومي، وحماية الموارد الطبيعية والحيوية، ويشمل نطاق العمل القطاعين العام والخاص، إلى جانب المنظمات غير الربحية؛ بهدف تطوير البنى الأساسية، ودفع عجلة التحول في المملكة

برنامج الاستدامة المالية



أطلق البرنامج في عام 2016 تحت مسمى برنامج التوازن المالي، حيث أسس قاعدة قوية لنظام مالي متين وقابل للتكيف، وساهم في تحسين التخطيط المالي وتعزيز الشفافية، ووضع سياسات تدعم تحقيق ميزانية أكثر توازنًا واستدامة ومع مرور الوقت، توسع دوره ليشمل تعزيز الانضباط المالي وضمان قدرة المالية العامة؛ ليصبح أول برنامج من برامج تحقيق الرؤية يستكمل تنفيذ خطته

برنامج جودة الحياة



يدفع البرنامج بالجهود نحو تحقيق الأهداف الوطنية المتمثلة في تحقيق التحول الشامل، وفتح أبواب المملكة أمام العالم كما يسعى إلى توفير تجارب غنية في مجالات الثقافة والترفيه والرياضة والسياحة، بالإضافة إلى كونه يُتيح فرصًا تساهم في بناء مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر، من خلال بناء مدن متكاملة ومستدامة

الاستراتيجيات الوطنية

الاستراتيجية المتكاملة للتعدين والصناعات المعدنية

تأتي الاستراتيجية امتدادًا لرؤية السعودية 2030 التي استشرفت فرص المستقبل، هادفة إلى الاستثمار الأمثل للثروات المعدنية الهائلة، وترسيخ مكانة قطاع التعدين كركيزة ثالثة للتنمية الصناعية الوطنية، إلى جانب قطاعي النفط والبتروكيماويات؛ إذ تتمحور حول إجراء المسوح الجيولوجية، واكتشاف الفرص الواعدة، وتقديم الحوافز التي تستقطب المستثمرين المحليين والدوليين.

كما تُولي الاستراتيجية اهتمامًا خاصًا بتطوير سلاسل إمداد التعدين؛ لضمان أن تكون الموارد المعدنية السعودية رافدًا للصناعات المحلية، وتعزيز تكاملها مع الأسواق العالمية.

الأهداف الاستراتيجية

- رفع مساهمة القطاع لإيرادات الدولة
- تعزيز المنافع الاجتماعية
- تشجيع الاستثمار والملكية
- تعزيز الجدوى الاقتصادية للمشاريع
- تسريع عمليات الاستكشاف والتنقيب

الاستراتيجية الشاملة للقطاع العقاري

تُعد الاستراتيجية خارطة طريق، تهدف إلى تطوير قطاع عقاري حديث ومستدام، قادر على التكيف مع التغيرات والتحديات المتسارعة، وبما يُعزز من قدرته على النمو، في ظل ازدياد الطلب على المشاريع السكنية والتجارية، في مختلف مدن المملكة. كما تسعى إلى تنظيم السوق العقاري، من خلال تحسين الحوكمة، وتعزيز الشفافية، وتوفير بيانات دقيقة، ترفع من كفاءة السوق وجاذبيته للمستثمرين، بتحفيز الابتكار، واعتماد التقنيات الحديثة في البناء والتصميم؛ مما يساهم في تمكين القطاع الخاص، ويوفر له فرص الاستثمار العقاري؛ ليكون ذلك دافعاً نحو توفير منتجات عقارية عالية الجودة، واستحداث المزيد من الوظائف.

الأهداف الاستراتيجية

- ◆ تقديم خدمات مبتكرة بين الشركاء
- ◆ سوق حيوي وجاذب ويمنح الثقة للمشاركين
- ◆ تمكين واستدامة القطاع العقاري
- ◆ بناء قطاع عقاري منظم

استراتيجية سوق العمل

تهدف الاستراتيجية إلى توفير بيئة عمل جاذبة للمواهب والقدرات المحلية والعالمية، إلى جانب توفير فرص عمل مُنتجة وحياة كريمة للمواطنين؛ بما يُعزز من تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 في خلق اقتصاد مزدهر ومتنوع.

الأهداف الاستراتيجية

- ◆ زيادة كفاءة السوق
- ◆ زيادة المشاركة
- ◆ زيادة الإنتاجية
- ◆ تخفيض البطالة

الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية

تنطلق الاستراتيجية من موقع المملكة الاستراتيجي الذي يمر بأهم المعابر المائية، ويربط بين القارات الثلاث؛ لتعمل على تعظيم الاستفادة من ذلك، عبر تطوير بنية تحتية متقدمة، وتحسين كفاءة العمليات اللوجستية، وجذب الاستثمارات، وتمكين القطاع الخاص؛ مما يزيد من مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، ويُرسخ من مكانة المملكة بوصفها مركزًا لوجستيًا عالميًا.

الأهداف الاستراتيجية

- تحسين أداء الجهاز الحكومي
- المساهمة في تحقيق توازن الميزانية العامة
- تحسين جودة الحياة في المدن السعودية
- تعزيز مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي

استراتيجية تطوير منطقة عسير

تأتي الغاية من هذه الاستراتيجية، أن تكون منطقة عسير وجهة سياحية عالمية طوال العام؛ بما يدفع عجلة التنمية اقتصاديًا واجتماعيًا، إلى جانب تمكين المنطقة بأن تكون نموذجًا للنمو يُلهم الجميع، عبر البناء على مكامن قوتها، والمتمثلة في الانسجام ما بين الأصالة والحداثة.

الأهداف الاستراتيجية

- تعزيز الاستدامة البيئية والحفاظ على طبيعة المنطقة
- بناء مجتمع مترابط يسير بثبات نحو مستقبل مزدهر
- المحافظة على تراث وثقافة المنطقة
- تنمية اقتصاد المنطقة ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

الاستراتيجية الوطنية للاستثمار

تعتمد الاستراتيجية في بنائها على مواطن القوة للمملكة، عبر التركيز على القطاعات ذات الأولوية الوطنية، وتهدف من ذلك إلى تعزيز جاذبية المملكة في استقطاب الاستثمارات وزيادة حجمها، وهو ما يُعظم دور القطاع الخاص في قيادة النمو الاقتصادي.

الأهداف الاستراتيجية

- ◆ إزالة العوائق المالية للاستثمار
- ◆ بناء بيئة استثمارية جاذبة وتنافسية للمستثمر المحلي والأجنبي
- ◆ زيادة مساهمة فئات المستثمرين
- ◆ توفير فرص استثمارية متنوعة وقوية

استراتيجية برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث

تعكس الاستراتيجية التزام المملكة بتطوير الكفاءات الوطنية، عبر ابتعاثهم إلى أفضل الجامعات والمؤسسات التعليمية على مستوى العالم، بما يُعزز تنافسية أبناء وبنات الوطن، بتمكينهم من اكتساب المعرفة، والمهارات المطلوبة التي تتواءم مع احتياجات سوق العمل. وتُحقق الاستراتيجية ذلك، من خلال التركيز على أربع مسارات رئيسية، تشمل ابتعاث الطلاب إلى أفضل 30 مؤسسة تعليمية في مختلف التخصصات، ودعم طلاب الدراسات العليا في مجالات البحث والابتكار.

الأهداف الاستراتيجية

- ◆ ضمان مواءمة مجالات الابتعاث مع سوق العمل
- ◆ استقطاب الطلاب المميزين والموهوبين وإرشادهم
- ◆ رفع جاهزية المتقدمين لبرنامج الابتعاث
- ◆ رفع جودة الخدمات المقدمة للطلاب المبتعثين
- ◆ رفع مستوى التحصيل العلمي والمهني للمبتعثين
- ◆ تعزيز الشراكات مع مؤسسات دول الابتعاث

استراتيجية التقنية المالية

تأتي هذه الاستراتيجية كركيزة أساسية لابتكارات قادرة على توظيف التقنية في القطاع المالي، والتي ينبثق عنها نماذج أعمال وتطبيقات وحلول جديدة ذات أثر جوهري وملموس في تقديم الخدمات المالية، على صعيد الأفراد والأعمال.

الأهداف الاستراتيجية

- ◆ أن تُصبح المملكة من الدول الرائدة في التقنية المالية
- ◆ تمكين منظومة مالية تقوم على الرقمنة
- ◆ تعزيز الابتكار في مجال التقنيات المالية

الاستراتيجية الوطنية لقطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية

تعد استراتيجية قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية، استثمارًا متكاملًا لتطوير كامل سلسلة القيمة لقطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية، واستغلال طاقات الشباب؛ بما يعود إيجابًا على الاقتصاد والمجتمع، بتوليد الوظائف والفرص الاستثمارية.

الأهداف الاستراتيجية

- ◆ تطوير التقنيات والأجهزة بما يشمل ملحقاتها
- ◆ إنتاج الألعاب وتوزيعها
- ◆ تطوير بيئة الرياضات الإلكترونية
- ◆ استغلال الملكية الفكرية في حقوق النقل

الاستراتيجية الوطنية للصناعة

جاءت الاستراتيجية بهدف قيادة تطوير القطاعات الصناعية في المملكة؛ لتكون متماشية مع التوجهات والتطورات العالمية، بالإضافة إلى دعم تحقيق المستهدفات الوطنية؛ بما يجعله دعامة رئيسة في بناء اقتصاد مزدهر.

الأهداف الاستراتيجية

- ◆ زيادة حجم الصادرات غير النفطية
- ◆ تنمية الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
- ◆ تقوية جاذبية القطاع الصناعي في استقطاب الاستثمارات
- ◆ بناء اقتصاد صناعي وطني مرن قادر على التكيف مع التغيرات

الاستراتيجية الوطنية للتقنية الحيوية

تسعى الاستراتيجية إلى تعزيز مكانة المملكة في قطاع التقنية الحيوية، عبر التركيز على تحسين الصحة الوطنية، ورفع مستوى جودة الحياة، بالإضافة إلى حماية البيئة، وتحقيق الأمن الغذائي والمائي، كما أنها تستهدف توطيد الصناعات الواعدة المرتبطة بالقطاع، والاستفادة من الفرص الاقتصادية الناتجة عنها.

الأهداف الاستراتيجية

- ◆ المساهمة في تحقيق النمو والتنوع الاقتصادي
- ◆ توطيد صناعات التقنية الحيوية
- ◆ المساهمة في رفع مستوى جودة الحياة
- ◆ خلق أثر إيجابي مستدام اقتصاديًا واجتماعيًا
- ◆ أن تُصبح المملكة رائدة إقليميًا وعالميًا في القطاع

الاستراتيجية الوطنية لاستدامة البحر الأحمر

تُعنى هذه الاستراتيجية، بحماية النظام البيئي في البحر الأحمر، ودعم أطر التعاون لاستدامته، إلى جانب تمكين المجتمع، وتعزيز التحول إلى الاقتصاد الأزرق المستدام؛ مما يسهم في التنوع الاقتصادي، وتحقيق الأولويات الوطنية المتعلقة بقطاع البحث والتطوير والابتكار، ومن بينها استدامة البيئة والاحتياجات الأساسية.

الأهداف الاستراتيجية

- تحقيق الاستدامة البيئية
- تعزيز النمو الاقتصادي
- تعزيز التنمية الاجتماعية
- تحقيق السلامة والأمن
- تحقيق الحوكمة والتعاون

الاستراتيجية التحويلية لمعهد الإدارة العامة

تهدف استراتيجية التحويلية لمعهد الإدارة العامة إلى تعزيز قدرات المعهد في تطوير القيادات الحكومية والإدارية وتوفير التدريب الذي يلبي احتياجات القطاع العام بشكل فعال. المعهد يسعى لتحقيق التميز في تقديم البرامج التدريبية التي تدعم التحول الرقمي، وتحسين الكفاءة، وتعزيز الابتكار في المؤسسات الحكومية.

الأهداف الاستراتيجية

- تقديم تدريب عالي الجودة لموظفي القطاع الحكومي
- تقديم استشارات ودراسات تطبيقية ذات أثر عالي على أداء المنظمات
- دعم القيادات الإدارية ليتمكنوا من إحداث التغيير
- رفع جودة التدريب والقدرة الاستيعابية
- بناء منظومة متكاملة للقيادات الإدارية من خلال أكاديمية تطوير القيادات
- تقديم خدمات مكاملة لأنشطة المعهد بما يسهم في تحقيق الاستدامة المالية
- قياس أثر التدريب ورفع العائد على التدريب
- التركيز على نطاق الخدمات الاستشارية ذات القيمة المضافة



vision2030.gov.sa